

1207



شرح کتب  
نظام الدوله  
نور بنده  
عصره  
نور

Delhi Arabic 1640

Arabic III





وبسم الله الرحمن الرحيم ونحم بحمده

الحمد لله الذي جعل في الصلاة على سيدنا محمد وآله في البر والرحمة في الدنيا والآخرة  
 عليهم شمس لا تدرى الاقصى ما بركة ما بقتلهم امة الاشقي عليهم ما بقتلهم **قوله** احمد السعد  
 لان اشرارهم ذاتهم لانه اذا راي الانسان من يديه شيء اليه يقبله كما يقبله بالشار عليه  
 بحسب الجلي من السطر والسطر الدقيق استبدى الى ان الحسب شي عن روعه الى ذلك الحجة  
 القدوس ولا يطيق الى النعم الموالين احب شي بقدر ذكره **قوله** ان شكر حقيقة حرف صحيح  
 ما خلق الى ما فالت كراد وجب ركاب نظره وذكره الى المستغنى به شهودا علماء يعلمون ما قد  
 ان لا وجود الله ولا ترشح للنعمة الالهة ولا صفة كماله الا وهو موصوف بها فحين لا الحمد  
 الا الله فله الحمد ثم بانه لذلك ثم من التمجيد **قوله** من اصدق المبين محمل ان يكون من الالهة  
 الى الظهور والمقام ان يعلم العلم الخيري بقدر اوضح لا محال لا شبهة بعد الاضاف الى الكلام  
 على المبالغة وتخيّل ان يكون من الملائكة والمقصود ان يعجز بالشيء الى الالهة التقديرين  
 فيفسد البرهان بغير القاف الممتلئ البرهان اذ انهم الموارين او هو ميزان العدل الى ان  
 كان ارسو ردي مربك في القاموس **قوله** المحل بالبنون والنجاة المعجزة المصاهرة من قد كنت **قوله**  
 في التفسير في القاموس شي رسي كابر من محب **قوله** على نظم رسي رجل رسي من القدر نطقه **قوله**



كتبت ادب من صرحت بشي ومصدره دب وديب **وله** وان للمهرالم القريب الاول  
 من الضرب هذا العدد الحام كسيرة المعلقة الموت الارقال الاسراع والتقريب الثاني سيرة الابل والى  
 كتب اولها الموت ادب **وله** فيها هم الالف زائدة وقديما وكما وعيا القديرين بها  
 الى الحمد التي تعدد الحاصل انه دخل المرض الملك في انشا والتاليف المذكور وما قبل الطبعة وما بعد  
 الطبيعة الالهية من اذ سواد ساحت بطيحي وهي كثره وذا ذلك يعني ثم غير ساحت الالهية  
 الما قبل يعني الا كثره **وله** سجم الم سجم عليه كتبت سجموا سنجي البينة اذ دخل غير اذ او  
 دخل كذا في القاموس الوصل اشديد اطل معروف يكون ذا وجب اذ وجب بغير  
 دار رجل كاسم للمار حال روى انه كان في مرض شديد حتى بقي السبعة بعد ايام سيرة لا  
 مر يد على العشرة امر بعض زمناه ان يكتب الدياح ما يلحق اليه من الكلام اللطيف فيكتب  
 ولم يجد الرخصة في ان يقوم نفعه بكتابة الدياحية **وله** بالدرجة المياده الدوج اشجرة  
 العظيمة المياده معللة من ما دراع اي ما دراد اذ مسمورة من ما داسر وروى ورجا  
 فيه الما وكمثل ان يكون بضم الميم والساار المودة وتشديد الال المعلقة وهو ان يخرج  
 كل الن شامم محققه ويراد منها الباقية او المسافة والال الدوج اراسي  
 الباقية وهو اشبه من حيث العطف **وله** العذر في انقضاء الم وهو هجوم المرض الوصل في  
 انشا والتاليف ان قال قائل انه سادى عيا ان الدياحية ابتداءه وما سبق في الدياحية بل  
 عيا انها حاشية فبقا انها ملحقة قبل الاعتدال **وله** كذا الوجب في تعميم الايام وهو يكون مباشرة  
 المؤلف كثره عيا قريب من السقم المعتمد **وله** فاستقرنا عيا السنة والاولية من حيث السقم المعتمد  
 واما الذي لو صدقوا الفنون السنة الاول **وله** قد درست في كتاب اربان الم العلم الكلي بالوضوح  
 اعم من الموضوعات وهو العلم الاعلى ما لم يوصو على الوجود المطالعن الذي نحن لعمريه الان



جري **ر** ما علم الذي نحن بصدده اعني الطبق عام جري موضوع جسم المحسوس المفقود بالمحسوس فاني  
 فان جسم محسوس ولو بالتعرض لا غير ومعي ان يجرى عن الجسم الماخوذ من حيث كونه موجودا في الزمان  
 فانه بهذا الاعتبار لا بحث عنه بحث عنه في وقت هذا او غناء القيد الا غير صاروا الرديدين في حجة  
 الموضوع المطرقة ان رتبة الى ان مالها واحد فبانها عرفت فانت ليس من ذلك لانه لا يكون  
 ان الحركة قد يراودها مطلق التعرُّد الطبيعة مبداء التعرُّد ما يستلزم ان الموضوع الجسم جسم الامة  
 اهل الى حجة التعرُّد فان الامة هي الاستعداد او سويح ان الحركة والفائدة في هذا الطبيعة هي الحركة المستمرة  
 فلا يحجب الطبيعة ما سبق العلم الا ان يحمل التعرُّد على المعارف وروح من قبل الوقوع في التعرُّد على قوله  
 والقول على الاتفاق الا اهل من المواقف لا عليه الجاهل والارم ان لا يحجب عن نفس الحركة  
 جعل الحجة المذكورة في الموضوعات فبالله في نظر الباحث وهو من حيث الموضوع من حيث  
 كتب النطق لا يلزم محدودا ان قبل ان كلمة اول من الحجة فحيات الموضوع احدى هذه الحجة فحيات  
 الاضمار على واحدة منها كما في اكثر الكتب المتعلقة ومعيديت ردة الى الاختلاف في الجسم  
 وسيا اسكال فانه يلزم ان لا يحجب في هذا المقام عن نفس لان فلو انما فانها ليست نوعا من الجسم بل  
 الاضمار والجواب الى البحث عن الانسان الذي هو موضوع من الموضوع من جهة ان رتبة ذات قوى  
 لا عن نفس النفس هو اقرب الاجوبة التي تركت **و** فالادل نحو كل جسم فله جبر طبعي يحجب الازالة في نظر  
 فيه الى حجة التعرُّد والحركة وكذا كل جسم شكل طبعي ويحيى الى معناه ان كل جسم لو طلع فله جبر  
 طبيعة المكان واحد مستمر عليه طبيعة والاطلب بالهوية وحقيقه وهو لا يمتنع عن كون المتعلق فالاد  
 ان يعبر عن طبيعة الطبيعة ومع ان الجهات الاربعة لا رتبة لها حجة ولكن منها من جهة الطبيعة  
 وفيه بعد الادراك وذلك يرتكز الى ان لا انفصال ادوجها فاهم **و** ثم الواضح الا انه قد يلو  
 صعد اهل من حيث ان المحسوس والموضوع المعبر في حجب الموضوع الذي هو اهل مراعاة لان الادراك



الذرية هي المحيوت عنها والمحيت هو اشياء شتى لا فرما برهان فيكون المحيوت هو ربط الذي  
 في السائل ولا ربط فيها الا بالحل الواضح في فيكون الاعراض الذاتية محولات لسائل فلا يكون  
 صوابا واعراضا ولذلك تناسخ قاطبة ما يكون المبادي الواضحة في الامثلة بالمشتقات  
 والجواب ان ما ذكره المصنف هو ان السائل في الكلام الرئيس والعقل فلا فان يقول ما كانت خدام  
 ضرورية في ان اوله في الحق وانما الواضحة في تحديد على السبوت لا علم كافي في تحديد الامور العلمية  
 في السائل المطالب برهان هو انما هي العوض بالمواظاة اذ لا يتناق بالاراد ما يدل على شيوة الموضوعة  
 نحو كل جسم فلا شك في طبيعته في محيوت اعم فلا ضرورية بل هي الى حرف هو لا ركام رسمهم الى ما بينهم ان قلت  
 ان ذلك لا يحمل بالمواظاة هو المشت المحيوت عنه قلنا ان لم نملك العوض الذي هو السائل في  
 المتخوذة ولا بد من ان يكون المحيوت الواضح في تحديد العوض هو انما اشياء فخر **والله** في الصورة  
 يكون من لائق الجسم الطبيعي المطبق في بان الصورة انوعه حاله في الجسم من حيث هو جسم اي ان يحصل  
 من المادة والصورة الجسمية رسم الاظهر في العلم ان الله تعالى في موضوعه وان جعلت **الله** في  
 الادبي هو المشهور كل من ان لورحق الجسم متعلق على المساحة تجعل عوارض الحوز من عوارض العلم  
 والعقل متحدان بالذات والعقل من حوز من الجسم فيكون الصورة من عوارض الجسم **والله** في الصورة  
 تكون لاحقة اعم انقلت على ما ذكرت حال الصور النوعية السابقة تكون اصولا حقا لمواد في اني في  
 انفسها اعم فواجب الاثر ان قلت ان اعم في انفسها اعم بمحكمة من الحوزات في الحق **والله**  
 قد يكون شفا اما من الصورة يعني ان الاض في الذي قد تحدد من صور العلم الصورة مني وصورها في جعل محولا  
 في السائل وان لم يكن يعطى رعايا كافي في العلم فان مناه ما الصورة فلكية **والله** في رسم هو الجواب  
 سجة اليه شيوة توتير برهان ان اريد بالعرض فيه الامثلة اذ بالذات فلا يصدق على سائل  
 من افراد المحرود فان القابل بالذات له ثم الجسم العقلي وليس كان غيره ايضا فلا يشبه في الاصل



طارده فيه الصورة الحسية وان اريد ان اوصف الفرض بالفرض متعقبا في الالاء والصورة و  
 يتبع ان الحار المذكور في العقل بالذات هو الصورة الحسية وانما قبل العقل في الغالب للصورة الحسية  
 والسادس المستفادة وسقط على ما علم ان ان الاله في مرضه فالتجديد كذا في الجسم في الصورة  
 فانما الجسم في الاله اري بعد تعقبا متعقبا استقامت وهو في عالم الواقع بل في محله بالاله  
 والجسم في هذا يمكن ان اده ان يتحد بين قبل البت صدور ان وسقط فالجور هو البت في الصورة  
 الاله في الصورة والصورة مباد العقل فلا يكون الا لسط فلا يكون الجور معقولا ولا يكون محلا بالاله  
 اخر من التجديد بالاجزاء المحركة في روحها اصل ان الجسم هو الذي في نفسه جوهر قابل للاسناد الى  
 الصورة ليس فاقم وبهذا ان احد الاستعدادات الثلاثة لا بد فيه لان المحرك في الاله  
 ما يخص الجسم فالجور في الاله الى الجسم في العقل وانما في مائة اري من ان احد الاستعدادات  
 كالفان الجور المحرك مطلقا في الجسم فان اطلق الجور من الجسم ذلك بعد الجور عندنا  
 فهذا في قولهم في الطول الرقيق العيين اشارة الى ارتفاعه اشارة الى العقل من انه في الصف  
 لان الجسم في نفسه اريد واحد لا اقل وكذا العرف في العقل وحاصل ان الجسم في العرف في الطول في الشئ  
 ان العقل ان ظاهره فاسده وانما في الاله باننا وبل ذلك غير ثابت فان تلك العبارة متعارضة في محله  
 الى العقل في ذلك وادد لفظ الامكان لم يعدم فقط الحسية بالامتدادات المفروضة من الاله  
 واما عدم لولها بالموجودة فانما ذكر استطرادا توفيقا للمقام في هذا كما ترى فالوجه ان الجسم انما يقع  
 بالفرض استلزاما بالامتدادات واما فقط فمناط الحسية بالامتدادات المفروضة او الاستعدادات  
 وليس كذلك وانما المناط الامكان الفرض المذكور في الاله وانما كانت الامتدادات الالهية عليا في الجسم  
 الامتدادات المطلقة وانما تعريفها خصوصيا في تعريف رسم ولا يصير تعريفها احد في الرسوم وتلك  
 على ما هي فان الرسوم انما هي موقوفات الاله في مناهات تحقق الرسومات كيف ان الرسوم قد يكون متعارفة



والجواب ان الرسم كالتفخ حقيقة الحسية بالحواس المحسنة والحواس الفارقة لتفخ مرفقاتها  
 ومن الامتدادات كاشتغال من وصلته ورطبان حصص العقل سطل بالثورة العقل في كواكبي بالا  
 امتدادات او بغيرها فلا يبعد ان يرى ان الحسية قد تغيرت بتغيرها لان التفخ عن بعض الامور  
 هو الامور وهو ساقى الى الذين درسم يكون باللام عند المتأخرين فلو كفى بها فالحكم الذي لا يكون  
 فيه لم يصدق الرسم عليه فقل ان الرسم والتفخ فلا يبين الامكان وهو حسن عند بعض الامكان  
 التي نفس فيه حال **قوله** وانما العقل يكون ان يكون له فخر وعنده فان ارتفاعه تحقق الامتدادات في الحيز  
 العقلية لا الحسية فالذي هو الجسم حتى يمكن فيه الامتداد الثلثة والجواب ان حاصل الرسم هو الذي يمكن فيه  
 الامتدادات كاشبهته في انه لا يصدق على محدد الذي هو من اراد المحدد وذلك لان الامكان لم يوجد  
 مقاما الى الحسية والاداءات المسماة الى الذين هو الحارة بالانفاس الى الجوز فخرج الى اصل ان الحكم  
 الذي كذا اذا العقل ليس بعد فالعالم لا يصفى عن شئ فخر **قوله** وما ملحقه من هذه الحجة ان خلاصها  
 شكل العقل وصورة واما لها طبعها والحصة في كونها جسم موضوعات الم فذلك لا يكون  
 مما قبل ان الصورة مقومة للجسم في الصورة اي الازواج الجسم كالأرداء والارض والحقه للجسم المطرد  
 المحصلة وبالحسية فيكون الجسم موضوعاتها **قوله** وان الصلح في صورتك لم ولو جعل حصة نسبت ان  
 يكون نفس الطبيعة او موضوعا اذا تارة الارض الى ما ذكره ولكن ما في الائنات بطريق لا يحق  
 ولين قبل ان الطبيعة عبارة عن الصورة من حيث وقوعها في التغير لها نسبة مبداء التغير من حصة  
 الاشتراك في العقل بالتحريم بعيد ثم ما ذكره انما يتم اذا ارادني **قوله** بعضها انما يصير منها ما بهم هو دور  
 لمع من المعاد وانما فان طبيعة الام ليست غلبة فاعلم الطبيعة الاس بل معده كالسائر للبارشاد  
 مضاعفة فيه **قوله** واعلم انه سيفتح في العلم الاعيان لم يقصده ان كل امر طبيعي لم يبداء وسبب في الطبيعة  
 لا يبط فلا يكون لها مبادى بل الحق ان الامور الطبيعية لا ينف عن مبادىها وذلك ان يكون بعضها



فان طبيعة النار لا تعبد الا الحرارة واليبوسة بما هي حرارة ويوبسة مثلا وذلك ان الطبيعة الطبيعية  
 الطبيعة الحزنية بل تخلف برها بالطبع ان تخلص وطبيعتها الحزنية حاكمان ان مقتضى في الامور  
 المتواردة هو مشترك في خصوصيات ملغاة ثم الاستدراج التزل ولو كانت شخصيات معقودة  
 بالذات هم لا ياتي بحيل ان يكون قاصده شخصية شخوص حالات بعد اذ في ملائمة مقتضى  
 الطبيعة الكلية بعد وادرسها وانما مقتضى لوفدت بالكلية روح ينقبض ايضا اذ خصيت  
 النوعيات لان في ذلك هو في النوعيات لذلك عرفت ان البعض هو القدر المشترك والآخر  
 ان هذا مقتضى المقصود واضح فان الطبيعة الطبيعية لا تتجاوز الى الشكل الكلي والخصوصيات ملغاة  
 وانما جازت من قبل المحل والزمان وغيرها او لخصوص الطبيعة الشخصية كموادها من كلامهم  
 والمقصود وهو ان الاشياء في الابداعات فانه لا مقتضى الا الطبيعة فلا تحس الشخصية الا  
 من شخصيات المحل صالح لكل شخص لو كانت الخصوصيات ملغاة في جانب مقتضى لا محتمل الى ان  
 واما الكمالات فلا ياتي في فيه ذلك فقدر برهنا لا يقار وتكون لافا **قوله** اذ العقل لا يدرك  
 الشخصيات بمجرد ذاته بل باستزاد قوة مقبنة اى حسانية قال الشيخ الا ان لشرك القوة  
 الحاسة في الباطن وذلك لان القوة العاقلة المجردة لا بد منها في ادراك الكمالات فيجوز ان  
 لا يدرك الكمالات الصادرة عن الشخصيات لا بد من تخصيصها بالحسنيات والشخصيات المجردة كما  
 نفس العقل المفروض بذلك اوصافها فادراكها حصوري لادراك لوجودها الكمالات الصافات  
 مبدعة بعد الا لوجودها فيكون روعف عند العقل البتة وان كانت غير ذات طائفة لا سانية  
 وان كان نظر الحاكم غيره الى ظاهر ذلك ان نشاط الادراك الحزني لا هو المخرج به وهو الذي  
 تقتضيه الحس الصائب على الاحساس في الحضور والاحضور بالنسبة الدنيا لا لا شارة الغاية عند  
 العلم **قوله** واما ما قبله فتخص منزه اذ الشخص المنزه عن كل جزئيات على سبيل البدل وان كان من



فلهذا السطح التخييل الذي ينفذ به الشخص الحرف فيكون الشيء المعنى العام **قوله** فان استحقاق المشر  
 يطبق على معينين ثم ذبح السؤال مترياً في هذا المقام من ان استثنى المعارف المشتهرة من المعاني  
 لوصفها بسمعة وهو السواء الادلة في الملوح من بعد من شرح ليس من هذا العقل وصاحبه ان الاست  
 يطبق اطلاقاً استثنائياً على معينين والبراهين المعنى الثاني وبعد لام المقام عن دعوى ان  
 الملح من بعيد من محالات التي يحد بالمشقة الى مشادة ما بين يديه وعند ما يتبدى من الشخص الحرف  
 فيكون السؤال اذ هو مناقشة دليل الجرد في ان المعقولات الانشائية تكون في موضوعات العالم وهذا  
 لا يعتبر كون الاعرف في هذا المقام مع ما سبق بلفظ في تعميم البحث عن اعمام **قوله** فقول ان مجسم  
 لعله اعتبر العلة العقلية وغيرها من اشراط واعداد الموانع في جانب الفاعل لان الفاعل ثم  
 فاعلا الاله ودم هجر العلية فانها علة الفاعلية الفاعل كما هو المشهور باعتبار من تارة افعال  
 دون العلية محكم وتحصيل المقام يقتضي بطلان موضوعه في فن العلة والمعم **قوله** واما السوي الذي ينفذ به  
 سوي يحل فيه لم قد عرفت فيما تقدم ان السوي والصورة اذ هما مبدآن للمجسم من غير ان ينفذ به  
 عليه فيكونان مبدآن من حيث وقوعه في التغير اذ سوي كان او مستكمل والكلام في ما بين من ملكية  
 فلا بد من تعميم قال الشيخ فليس للطبيعي ان المجسم ما هو مجسم مبدأ سوي ومبدأ سوي للصورة ان شئت  
 حسيبة مطلقاً او شئت صورة نوعية من صور الامم وان شئت صورة عرضية اذ اذنت مجسم حسي  
 هو كما لا يخفى اذ القوى او الصيغ وتسميتها سوي من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر في العالم سوي  
 وتشدد البار من ابن اعطاء الوطن وشبه الادلة لطبيعة العالم به اذ سوي صفة لهم موصوف بها  
 به اهل التوجيه الدالة انه مزمع بلاكية ولا كبقية ولم يغير في شيء ثم من سواة الحديث ثم ثبات  
 الصفة واعترف به الاطراف في حديث عن اعمام **قوله** واما الادلة فلانها في الاصل الزايد المستقلة ام  
 في الفاعل من جهة انها مشتركة للصورة كلها استناداً وظنية ولا معدان بل هي من ان الادلة في اصل المشر



السيولي

فيه دليل لا مرية بين العنصر راجح المعنى بان وجه السمية استقار ي بان المادة الزائدة  
تسمى وارا ان شديدا كما لو ان الاتصال قد يطلق الاتصال بين اشئ عرى الاتصال  
الطبيعية وبن ركن في الاستحقاق المرد للشيء كسر السق الذي يكتسب به **قوله** ومن السيولي  
هذا المعنى الاخص الم لا يتوهم منه اليه ان السيولي ادلا في وسيت من السيولي بالمعنى الاول  
به فان كونها صانرا وراجح ومغض في المقام فانها صانرا تلج في السيولي الادلي ولحق منه  
ان هذا اطلاق ايضا لشيء **قوله** واما قبولها لصور المركبات الم يقيم منه ان قبولها لصور  
السيول بالذات فيكون عالم في الجسم الذي هو السيولي التصورة بالصورة الحسية  
او بالحسية وهو الاشياء والادل الاكثر من فلا بد من التأويل في احد الموضوعين والتأويل  
من ان المقصود ان قبولها لصور المركبات بوساطة لصوره لصورها بوساطة كلف  
قبولها بحسية او النوعية البسيطة ولما يعبده **قوله** وكل من الجسم البسيط الم فانها  
مادة معينة فالتأويل في سيقا الدر علم **قوله** فاذا انشئت الى مقبول واحد الم في شيئا  
الى ان ما في شفا من **قوله** وليس معنى الموضوع منها معنى الموضوع الذي اقتضاه في  
المطابق في رسم الجوه فان السيولي لا يكون موضوعا بذلك المعنى اليه العرض من اثنين  
بالمقابلة الى مقبول واحد من هن ان السيولي الاول اذ هي محملة في نفسها لا يكون محملا  
للاعراض فطنة غرضه ووجه غرضه **قوله** ولا يظهر لغيره اوجوده في الواقع وذلك  
لان المادة الزائدة كانت محملا لقبولها من مقدرة بالوجود والتحقق لان تحقق الحال بالكل  
وذلك كانت مباينة عنه فلا بد من ان يكون محملا لا مكان وجوده ان كان حاد فليكون محملا  
بالوجود في المكان قد يما تلك اي يكون شرطا لوجوده الا فلا يكون مادة لذلك في الحال  
المذكور في الاشياء **قوله** واما الغرضية في البدن المستعمل على الاعضاء فيرد لقوة بان



يتم اليه ان البدن في استعداده وجود النفس يكون ساقيا عليها اي بالوجود <sup>تخصص</sup> <sup>تخصص</sup>  
فهو ما يبدى بالوجود يشبه ان يكون الى حال السوي الاول مع الصورة الحية فالبدن علم <sup>موجود</sup>  
النفس الشخصية والنفس من حيث الطبيعة المطلقة علم له بوجوده نظر ان ذات البدن <sup>معرفة</sup>  
له من حيث انه مشترك على القوى والاول اوجه <sup>قوله</sup> واما ان يكون المادة محتاجة في المقوم الى <sup>المقول</sup>  
الم لا يعلم نهري ان الصورة الحية متلاست معرفة بالمادة وموظفات علمه في كيفية  
الناتج من المادة والصورة وسيصرح المصراع في ذلك الجنب الفيزيائي لان المعنى ان  
في المقوم محتاجة الى الطبيعة المقبول من حيث هي من دون اعتبار بقيدتها في معنى ان كل  
الادل الذي ليس في عالم الوجود على مثل غير المقوم فالناتج المزدوج السوي فان النفس  
سيت معرفة بالسوي الاول وهو لا طبيعة النفس من حيث هي من دون اعتبار <sup>للمعنى</sup>  
مقومة بها وحكم يكون قوله ولكن المادة الاولى مادة لغيره المزايا في المقوم <sup>سيف</sup>  
ان السوي الاول مادة قرينة الاجسام البسيطة وليس يتم الا ان يكون الصورة النوعية هار فيها  
مقومة من قبل فريش قبل النوعية بعد الصور المركبات ومعقول ان السوي الاول  
ولميت مقومة بنوعية لغيرها بنوعية لغيرها بنوعية لغيرها في المكونات ولا قدر شدة <sup>الزينة</sup>  
ذاتها بل ان اشتراك السمة النوعية غير معقول لانها حقاقي متباينة سمي لغة بالذات  
وشرط اشراك الحسية غير موزع المقوم المادة بالمقبول بل بالارض فيه ان سمي مثل المقوم  
مقوما بالمقبول فلاش كلا ولكن لا يقول ان الصورة النوعية مبادى المقول معنى ان المقول  
باعتبار المقول ما يات بسياطة المقوم بالافس منه وتفعله تعلم آخره اشراك  
في الوضعي غير خارج فان ذلك العرضي ان لم يكن السوي وان رجة الميزر المقبول بالذات  
والنوعية بما هي غير مقومة بالمادة الاولى لان الكائن عرضا لا سيجر في المقوم



ولا سيما ان يحتمل ان المقدم يقع ان القابل للمقبول حيث لا يكون منها علاقة المقدم <sup>بغير</sup> ~~الصلابة~~  
 وجود في الواقع كما رتبت اشارة اليه فالواقع المقدم ثم تقدم المادة على سطر العنود  
 منه في كل قابل ومقبول فليست في جهة اخرى وهي احتياجها الى الجهة المقبول من حيث هي  
 او بالعكس وعلى هذا الصنف من المقام وان لم ينعقد في قابلية الهيولي الاولى للصورة  
**فذلك** كما في اسس الدين وهو مطالب بالبرهان وان لم يمتح بها الدين اصلا لا يلزم من جهة  
 كما يلزم في استقار المادة عن الصورة بوجودة لان الموضوع فان الدين ليس موضوعا باسما  
 الا خود في ما يطعن في حوى الجور والعرض **فذلك** دليله افرز العلم **فذلك** انما  
 يكون العنود محتملا في جميع الامور لا سيما في شرح الاشياء ان من شخصيات الاشياء  
 ايضا فتكون صور الاشياء وذلك قال بعض المتأخرين ان الصورة اذ هي مد جورد ذكر  
 المادة وكل منها مستغنية لقوام عن الاخرى من جهة نفس الشيء بخلاف الاشياء فانها ليست  
 ما تحته محتملة لقوام كمال المادة فالاصل ان المادة ان راجحت في شخص الى الجهة المقبول  
 وهي مستغنية لقوام عن حضور المادة وطبيعة المصلحة فالعنود هي صورة بالتحقق وال  
 فبشيء عرضا بالتحقق التحقق سواء لم يكن المادة محتملا اصلا او لم يكن محتملا في شخص  
 وطبيعة العنود محتملة في لقوام مطلق طبيعة الصالح **فذلك** كورد ادب بطر وسودر **فذلك**  
 الصورة النوعية قائمة بالهيولي والادلة والادوات جسم فالادلة مادة بغير الابطال **فذلك**  
 نوع الجسم وهو محتاج في الجدية الى الزكية لا يخفى لان يقدر ان المقصود ان المادة <sup>جديدة</sup>  
 كافية او غير كافية بل لا بد من اجتماع المواد ولا ريب ان النوعية ان كانت <sup>في المادة</sup>  
 التي هي الجسم وبنفسه مثل ان مقدار اجتماع المواد والادلة **فذلك** وان الصورة من جهة  
 قد عرفت ان الكلام في مبادي الاشياء من جهة وقوعها في التعريف فلا بد من تعميم الصورة وقد عرفت



من قبل قوله انما يخص خصصا زائد الم ولعله استمر على ما قبل فانه اذا لا غير الحسية بصورة  
مقتبة بالحسية او مقام قرينة بخلاف الصور النوعية **وله** عدد بعض الصور المعاصرة اى الصور الواسعة  
للمعلومات **فمن** اذ هي كان صور محددة عن المواد الحسية وقد عرفت ان الاطلاق اعمى صور لكل  
اشياء ليس هو موقوف لاسمها مثال له في الصور الذهنية ما ينسب الى المعلومات كطيات صورها محددة  
عن المواد بخلاف التماثل فانها صور معاصرة ويجب ان لا يطلق الاطلاق اطلاقا راسخا والاشياء سواء كان  
مطابقا لاسمها شخ بكم هو اى الموصولة وغير مطابقة كما يراه الابن عن الوجود الذهني **وله**  
خاصة الى التركيب من حيث ان عليه الدوام قرينة وعليها كازخ بعينه دس غرط فالحل  
سبب فانها على حتمية فاعل نفس الذات بل انوسا امر بنو فاعل خرب كركب بالكر كس لعل  
الفاعل كركب الحق ان عليه الدوام من تلقا رقدام الميت هي لا تستغنى عن الفاعل فان  
استحال في نفسه فاقضارها الى الدوام على حاله دس بنو كوا رزخ **وله** ونسبة المادة  
الم فني الا كما راى ثلثه التي تقدمت من ان لا يتقدم شئ منها على الاخرى ولا نظيره  
وجوده وتكون المادة منقودة بالصورة او تكون الصورة منقودة بها والوارد بالصورة  
ما سمى اليه الوصف **وله** فكونه مصاد للصورة الم لا يذنب على كمال البعد هو عدم اللاحق  
والذي لا بد منه للاستكمال كونه وهو عدم ان يكون لعدم عدها ان بقى لاف دا  
فلا بد من كونها غير اذ با بقاء عدمه وسو كاترى فان يكون هو المحذور في ذلك  
العدم ليس طرنا اذ يرد بالعدم اعم من اللاحق والسابق والاشكال كونه لا بد له من سبق  
تقدمت لزوم عدم العام وهو عدي كما لا يخفى والاشياء ان لعدم ارسس فظ من الوجود  
في العين فلا يكون له ثم لعدم السابق ان فرض كونه موجودا فهو قدم فلا يكون له صلا ولا يقدر  
الكون وليس ربا لوض من تلقا رسل الصورة كونه هو واضح واذ زوال الصورة



انهم فاقوا عدم شيئا اعم واسد علم ولا يقدر ان عدم الدم ليس هو الوجود وان خرج عليه  
 جماعة فلا يكون فسادا لعدم يكون الصورة لان الحق ان عدم اذ هو امر عاقل لا <sup>وجود</sup>  
 في العيني فلا يكون له ملابذ وانما له بالعرض يكون الصورة ولفظ <sup>وجود</sup> هو واضح <sup>فلا</sup>  
 اجسام على كونهم لم يعني ان بعض اجسام مولاه من حيث انها لا تفصل بتلك الصور  
 وبعضها مخلوقة فلا يكون هو شيئا من بالذات **فلا** من سيلوح يعني ان اجسام تقابل  
 لتكون لا دليل متبرك على عدم اعتبار في السبيل فمن كان ان يكون هو في المار والار مثلاً  
 سحا لفتي واد كان صورة المار في المار فلو كان هو في المار المتحدة وانه حسب السحر  
 العقلي ولكن سيلوح ان هولات العقل واحدة بالعدد **فلا** فان عدم اشتراك في صورة  
 واحدة بالعدد ضرورة ان الصورة احسب لها غير لغز واما الزمنية وارض وفسه  
 اشارة الى ما في انشطار في هذا العام بحسب امر لا يحتاج اليه واما في تطيق تبدل صورة  
 مشترك لا دليل فليس يوجد بها من الصور ما يتوهم انه تلك الحسية فاما كان <sup>اجسام</sup>  
 في الكون ولفظ داني يكون فيا دار الصورة احسب ويكون مثلاً الصورة احسب <sup>اجسام</sup>  
 في المار ورسحا ل هو اربعة تعين في المار فيكون اجسام تبدل صور في عينيها <sup>اجسام</sup>  
 مشترك بالعدد وفسه وجدها ما صورته يتحقق كل واحد منها وان كان الامر كذلك  
 اذا ثبت الائمة فثبت الحسية التي سبيل في ف دعه المائمة وحدث حسب ارضي  
 بالعدد مورقة بالعدد فلا يكون اجسام مثل هذا السداد الصورى مشترك سيفر  
 الحق من الامرين في موصفة **فلا** فان اجسام كل سبيل لم وانه لا مشترك في الامرين  
 في المرحل اذ الحسي فان هو في الا فلاك اذ هي حقيقة تسمى لغة بالذات هو في المار  
 وكذا سولات الا فلاك في نفسها فلا يوجد من واحد من تمام ما سبيلها فان لم يكن



الاشتراك في ذاتي فالاشتراك في مفهوم الهوية اشتراك عرضي وان كان الاشتراك  
في الجوهر فالاشتراك في احسن واما الاشتراك في الصور في مفهوم الصورة فاشترافي  
عرضي فان الصور هي ليست لا تقوم بالجنس والعقول وقد تقدمت الاشارة  
اليه والاشتراك في العدم اشتراك في ذاتي فان العدم لا تعد له الا تعدد الحصص  
وهي متحدة بالمتنوع **قوله** واما الفاعل في الامور الطبيعية لارد قد عرفنا ان الامور  
التي هي من الامور الطبيعية لا تشبه في ان فاعلها هو موجود مواده فاعلها هو  
فلا يصح ان يكون هو مبداء الحركة لان طبيعة الاجسام انما هي من جهة وقوعها في الحركة  
فالفاعل للطبيعات التي هي الاجسام من تلك الجهة وما يلحقها لك لا يكون لامر  
الخروج من القوة الى الفعل **قوله** والامكن خروجها اليها ولا يخفى عليك ان استعداد  
الهوية بقول الصورة ان كان على ان كان الذي في الازمنة ورحمة وهو بعيد  
من السعد من لقط الاستعداد ولسان الصبر لا ملائمة وان كان على ظاهرة فاعل  
ممتنع فان حدوث الحادث لا يكون لسببه استعداده فاعلها على ما يسلو  
من ان لا يحدث الا لسبب استعداده **قوله** وهو الفاعل بالحقيقة للامور  
ان فاعلها بالحقيقة هو موجود مواده معطاة للصورة فيها فالراد ان فاعلها من  
هي طبيعة فاعلها **قوله** ثم الفاعل المشترك في الواحد ان الطبيعي يبحث عن الطبيعات  
لا يمنع من الواحد بالعدد فانه ليس فاعل لكل واحد ان فاعلها للطبيعات فاعلها فلا يكون  
سواء فلا يثبت عنه اصلا فلا يفهمه البتة وان كان لها سوية فلا واحد بالعدد فاعلها  
على انه واحد بالعدد فاشترافي الى الطبيعات كلها ولكن يثبت عن كل واحد من الطبيعات **قوله** بل  
يسلوج في الظاهر ان معنى استقال ان الطبيعي يبحث عن الفاعل للطبيعات من جهة



انما دورات فاعل وهو من اراضه من جهة معرفه البرهان على انه علم في طبيعته  
 ولكن لا يتم الا بمعرفة الاسباب وكلامها من طبقة اما الاول فانه ذلك  
 عوارضه الى جهة بيانها يكون عرضا ذاتيا او بالثاني فانه علم في طبيعته  
 بل هو كما انه علمها عوديا وبها ايضا فلا يتوقف من علمها الى جهة نه او في نظر فان  
 الموضع الذاتي لا يلزم ان يكون خاصا فانه ليس الا ما هو من اشئ لذاته في الارض  
 الى لا يكون واسطة في العود من جهة يكون ان يكون اعم وخص يكونها ذات فاعل لذاته  
 اراضه الذاتية في بعض ان يقرر الذي لا بد منه في حقيقة الحسوس كتحصيل اليقين فان  
 حصل من تلقاء العقل الى جهة والافضل العلة العامة ثم لا ياتي من طبقة واذ ان  
 الطبقة من علمها العامة فلا ياتي من الجواب عن الاول ان العرض الذاتي والكان نادرا  
 لكن مع ذلك يجب ان لا ياتي من الموضوع وعن الثاني ان نعم انه لا يتوقف الطبقة من  
 جهة العلويات من علمها الى جهة وهو لا ياتي في الاستعمال من جهة اخرى كما انه غير  
 العلة العامة واحدة بالعدد في سبيل في الفلسفة الاولى بل كانت من جهة علم  
 فقط واليقين انما يحصل من معرفة الاسباب الجوهرية وهي من جهة الطبيعة لا من  
 فلا بد للطبيعي في تعرفه لطبيعات من اسبابها الى جهة والى علم قوله واما العقل  
 الواحد بالعموم ان فيه كما ياتي الى ان وصفه الفاعل وحده علمه في الكلام كما سبق  
 كان على سبيل العرض نه او كحل ان يكون العلم ان زنتا ووحدة بالعدد واد  
 فانه لم يحصل المقام لا العقل لما سبق وللمعنى عن نحو ذلك لا يحق قوله في الفاعل  
 على نه الفاعل وهو الاستشهاد بل هو كما ياتي به المحقق في شرح الاشادات  
 من ان الحكمي انما هو مقتضى علمه ان لا فاعل الا دولت القويم كما في قوله



الى غير مجورية باعتبار كونه من الاراد والوساطة وردى عن الشرح ان المصدر الفعل  
 الحسابي لقوله لا يوجد بالحكم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلات ركة وضع فيه وبين  
 عنه فاذا كانت القوى المنظمة في اجسام لا يصدر عنها فعل بلات ركة وضع فيه  
 وبين المصدر عنه فاذا كانت القوى المنظمة في اجسام لا يصدر عنها فعل بلات ركة  
 وارب بها والبطيئة قوة حسانية فلا يصدر عنها فعل الا بواسطة حسية والفعل الذي  
 درسطه حسية سرط في انما يصح في اشار خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكعب  
 يصح فعلها في الجسم بشرط كونها فاعلم كون حسية درسطه ولا يمكن ان يكون الجسم  
 درسطه معين طبعة التي فيه وبين ذاته فاذل فعلها في اجسامها بل من دون ان  
 الطبعة مبداء تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة وغري ذلك سواء الجسم النشط تلك  
 الطبعة انما السيرة كدث الطبعة فاذا لم استقداده انما صفة ذلك الصور عليها بان  
 خالفة حلت قدره انما كان وجود الطبعة في اجسام سرط القبول ذلك الموضع من  
 ان الطبعة سب ومبداء ذلك ومكذ اني غير من ادان اريد بالفاعل بالمثل  
 مثل في المبدأ دلالة الشبهة الامر في حدة الردى من العلم الادل جدا فانه يقتضيه بالمثل في  
 ويحتاج الى قيود ليت تذكر في الحديث والا ويصح ما سبكره في رد وجود العلم الادل  
 ام منها فانه يبي ان السكون عدم الملكة لا صفة للحركة كالحق وقد ثبت بشارة الدين مثل  
 في بيان معنى الاستكمال وقد تقرر في الغنق الاول ان عدم العلم انما يسبب عدم علمه  
 فالسكون علمه عدم الحركة لا غير فالسكون في الحر الطبيعي لا ينفذ الحركة من الطبعة  
 الملقوفة بحالته غير لامية فان قلت فان ذلك في العلم المحض لا في عدم الملكة فان  
 له حظا من الثبوت قلت ليس ذلك العلم الارتفاع من بين وقد نقاه انتقاه



وصلاح المحل وهو ذاك لا ومنه من العير يمكن ان يحل بان ياتي ان العلة الحقيقية للمحل  
 وهو المقام الحاله - الثاني هو صاحب الطبيعة فثبت اليه ان **قوله** فلو اراد  
 لمباداه بمعنى انه اراد بذلك لم تحلف وقد حلفت كما يشهد بحسن وادب اخراج **قوله**  
 من الحركة والسكون والتحليل والتركيب مثلاً فانها كونهان طبيعتان فان الجسم اذا لم  
 يكن على مقدار مطلوب له فان كان انقض تحلل وان كان يتكافى **قوله** فانها تكون  
 السبعين وكانت احدى السبعين **قوله** والراد بالحركة مطلق الحركة اذ هي من ان  
 الحركة هي الحركة المتعارفة وما سبق بل على ان حركة مطلق الحزق وبذلك الاعتبار  
 يقال للطبيعة فاعلم فيكون الطبيعة مبدأ لمطلق الحزق فعلى هذا يتبين ان  
 لا يخص بالمعارفة وتعد راه حراً فان الفاعل في الطبيعة هو مبدأ الحزق  
 المطلق وادخل ان الطبيعة ادر الحرارة وغيرها فاعلم ان مبدأ الحزق **قوله**  
 ولا يلزم منه ان يكون الماحوذ في حد الطبيعة هو من الحزق لما لا يخفى فاما لا يوجد فيها الحركة  
 المتعارفة **قوله** واما في الجوهر لو كانت فيه اذ انت تعلم ان المنجز من مبدأ الطبيعة  
 ضرورة ان طبيعة الارواح المنجز لا يقتضي اليها للموجب لانها لا يمكن ان لا يكون  
 ما المقصود من الحركة نفسها لان حركتها انما الطبيعة لا يمكن ان يكون لها طبيعة  
 فالاشية ان المعقود ان الحركة ان جعلت في الجوهر في المكون الذي في الاول تصور  
 مبدأها لها **قوله** يقال جلد على ذلك التقدير مثل طبيعة المعقود فانها مبدأ  
 اول خلف متفاضلاً معروض حاله فثبت ويظهر منها انهما من غير انضاز لهما **قوله**  
**قوله** فالتفت اه المعنى من كلام اللام في هذا المقام ان الراد اشق الاول ومعنى  
 كلام المحقق على ما شرط الحكم اشق الثاني فاستكمل بما هو مذكور بما لا مزيد عليه **قوله**



واما نحن اذ فاعلمنا الجواب باننا لا نسلم الا بالبرهان ان الطبيعة في الحيوان هي  
 الاول لمركات الالهية متغير النفس اياها وتقلبها عليها واجاب عن بان الشيخ  
 الرئيس لم يرض به وقد رضى بالحد فلا يصح الجواب من قبله انه دعوى لا برهان عليها  
 بل البرهان ان قام معنى فلا بد ان يكون له اذنا ما ذكره الشيخ في المطالبه فالعند من فحوى كلام  
 المصنف انه غير راض به لانه نسب الى الشيخ فقط ولم يقل في تصديق معاد في الطبيعة  
 مع معاد المحركات بها الى اخر ما حصل في هذه المقالة ان يقال ان يقول ان طبيعة  
 المتور لوكات متحركة حسبها طاعة للمقالة لا كما ذهب بعضنا من مقتضى القول في ذلك  
 ان الطبيعة اذ لها مقتضى في لف لما قطعها ما يستلزم تحرك في القوة الذاتية فذلك  
 بحديث السناد تحقيق السواد في ذلك وان قال بان تقلب ان لا نسلم  
 الشيخ اذ لا يخلو في تقلب النفس بالبرهان والبرهان علم **انه** فانه لا يمكن  
 ان لا يكون ان لا يحال متبل الحال **فله** فان اعتبر السبل اذ تمت انه ان اعتبر محركات  
 في الحركات الادراية المحسوسة ولا يعتبر في الحركات الطبيعية طول البرهان  
 مع انه غير واثق فان الحد يفتقر بذلك السبل المتحرك ان قلت ان اعتبر محركاتها  
 فانفق اذ رتبته اليه عن غرض ان بل هو ان قلت ليس يصح بانها طاعة  
 الاخر اذ بل العوض انها سبان في انفق الادراية فلا يصح في صلاح الحد بل يكون  
 ان لا يكون الحد صادقا على شيء افراد **فله** انما الاستدلال في نفس العقلية  
 العوض بان المذكور لا يترتب عنه الحد وروى غيره بل معنى الاستدلال لا الاستفهام  
 فان الناقص درع لا يطالب البرهان ولفظ من كلام المحقق ان الطبيعة تبدأ  
 نعم العقلية فلا يشكاه فذلك يقتضيه الشيخ يكون الطبيعة المحددة هي التي يتصل



اما عليها علي بنج واحد لا بارادة فانه بعد ما قال ان الحركة لها قدرة لا عن ارادة  
 وكونها على بنج واحد بفرقة بين قلنا لا حاجة الى هذا فان قد وردت  
 والاضرار استالى اوردنا السج على ما شرح في الكت في تمامها لا عن سني  
 والمص ان السج اخراج النفس لقلبة الاولى من خيرة فاعلم فخرج النفس  
 العقلية ايضا على ان العقلية ان كانت بين المبدأ الاول متحركة حيا فانها تنقض  
 احدها وان كانت النفس المنطقية هي المبدأ الاول انقض بها وقبل ان تنقض  
 هي الطبيعة العقلية فلا انتفاص فاما من افراد الطبيعة المحددة اذ عاين بان  
 الطبيعة قد تارة الارادة والشعور النفس المنطقية هي تلك القوة ذات ارادة  
 فلا تكون هي في دية تحت فان تلك القوة حسانية كالحيال فيايت مدرك انما  
 الادراك بالذات النفس فلا يكون فاعلم بان الارادة الية انما الارادة للنفس الوا  
 ان المعنى منها عدت فاعلم بتوسط الارادة ان وكانت الارادة النفس فلا يكون  
 طسعة فان ثانيا في التركيب عدم الارادة واجاب الحكم بالنفس العقلية تحرك  
 حسبها باستخدام الطبيعة العقلية هي صورتها النوعية لا شعورها كنهها المبدأ الاول  
 وهي دافعة تحت الطبيعة والنفس فارجع فاعلم ان شئ به لها لا ينفك بالبرهان ولم يوا  
 دليل على ذلك فيقول الاشياء ذلك ان تفصل بان الطبيعة العقلية هي صورتها النوعية  
 ان كانت غير النفس المجردة كما هو المشهور وينطبق به كلامهم في اثبات الصورة  
 ان كانت غير النفس المجردة كل جسم ويكون النفس المبدأ الاول فلا يصح تعين  
 الطبيعة على الطبيعة العقلية فانها ليست بمبدأ شيء من حركاتها فيكون قبل ان  
 انها المبدأ الاول الحركة ان كانت مبدئية ولها يكون ادلية يخرج النوع الى القوة



لا ينفصل عن كنهه غير ما لا ينفصل من كلام المحقق رحمه الله تعالى بعض المتأخرين وجرم به تأنيها  
 على حاله في الحسن ما سبكه بعد قوله وقوله وما فيه احتراز عن الابدى التي علمت في  
 قال المالك كالتأدي في فاتها مبداء الحركة الالات والابدى ايضا علم لا بد منها  
 من اشرف كون احض من الابدى القرينة **قوله** والحركة بالحقيقة آه دفع لما يفرق ان  
 الابدى القرينة درضا علم ما دخلت في الباء اطلاقا يخرج باعبده وما علم ان الحار  
 ما ينظر الى ظاهر الامر من هذا الدوام العامة **قوله** فوضع ذلك استبان الطبيعة عن  
 الابدى الحار حية ان قد وضع في كل من الارض والبر والبحر من على  
 تليد لكن لم يفتح استبان الطبيعة الغلبة التي اى صورته النوعية فانه ظهر لوجه انما  
 قوة محركة او مستحركة بل عدم تحريكها في سره بعد فرض تحريكها فالحار على وجه  
 واحد او على اثنين وان اردنا من شأنه التحريك لا عن ارادة تعالى **قوله** في  
 بعضا محض الاستبان وسبيل الامر جد الوصف الطبيعة بامر جبري حال في الجسم  
 المتصور صالح الدرسة الحركة اللازمة طريقة واحدة فيكون العلوك اذ علمت في  
 كثر بياشيك شبكية تشكلا فشكل شبك في بعض العضو **قوله** ان كان  
 الغليوت بية شبكية الاعداد بالطباع لانه لا عن زودته قال المحوريات  
 العجم لا ردية لها عند اى الصيغ **قوله** وانما لعنة عن الطبيعة الواحدة اذ الوصف  
 ان الواحدة لا يعيد منه ثمة انما كثرية فيميت الى لا يعيد من الطبيعة وقد صدرت فاجاب  
 بان صدر بالحيات مختلفة وانما الممنوع صدر ما عن الواحد الحق وقد مر قبل ان اراد  
 بالبدئية التي على البزائيم وصدور الكثر عن الواحد انما التي علمت لوجه ثم قال  
 من مثلا بالتقاسيم الى التشرع اه قال الشيخ في الفن الثاني من الطبيعات في اوله **قوله**



يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصير عنها بما هي صورة قوة فعلية كالطبيعة  
 الارادية المحسوس ويكون عين من جهة مادتها لا دنيا قوتها اخرى اعتقالية كاللباس  
 الرطوبة ويجوز ان يكون قد تقصص عنها كسب ان الجسم قوة متممة ويكتف الجسم قوة  
 سخنة الى اخره فالبرودة اثر الطبيعة الحامسة اذ هي قوة فعلية فبالقياس الى الآثار  
 من جوهر الارادى اصل ان الطبيعة بما هي صدرية معتبرة لا بصورتها يصير عنها ما يتا  
 الدائمة والناشئة والرطوبة قوة اعتقالية تكون اثر لها من حيث الاعتقال ومقتبة  
 عين المادة فيكون بالقياس الى المفضل منه شكل البرد وهو المائدة وان قوى البرد  
 على صيغة رسم الفاعل فالأمر الباطن قوة فعلية ان الرطوبة يصير عنها بالقياس الى ما  
 يؤثر في جوهر الجوهر وشكله والى اصل من جهة قوة الامتصاص وقد يكون كالحرج من الصورة  
 او الصورة من جهة انها سبب انظر سبب طبيعة من جهة تقدمها اي دة قوتها سبب  
 صورة ولا يشبه في التركيبات اما بتقدم صور مختلفة كالنفس الناطقة والاشياء  
 والحيوانية والطبيعة ليست الا بعضها منها هي التي صورت عنه الا فاعل لا يتغير  
 واردة على پنج واحد اني قال كالحرج من الصورة دليل كانهما صوراً جميعاً اه كان  
 الشبه لا كان المتماثل كما يوضح ارتفاع بيان الكلام لان القوة الطبيعية بل  
 كانهما صورة جميعاً اه كان الشبه لا كان الشبه لا كان ان قصة كما يوضح الشبه  
 وسباق الكلام لان القوى الطبيعية صورة بالذات لا انواع بسيطة هي اذا  
 تركيبت بالامتزاج حصلت وتقدمت بالمتشابهة واذ حصل الجسم الثاني  
 يحصل بالامتزاج من الجسم والاعصاب وغيرها مثلاً فنحن قوى النفس الحيوانية  
 والجسم الحاصل منها اذ حصلت له مزاج اعدل فاض عليه نفس الناطقة بصورة بالذات



انما هي لا ينفرد القوى الطبيعية والبنائية صورة بعيدة بمنزلة العنصر <sup>تفصيل</sup> <sup>تأ</sup>  
 انما بحيث يرتفع شبه التزاوة منها يحتاج الى كلام اليه فيلج الى الفلسفة  
 الاولى كما فعل الشيخ واثبت **قوله** لا دفع للصيغة الكلية كمنزوع ادعى اطلاق  
 الاطلاق تقابل ان يقول ان المحقق عند الحكم بوجوده انما قد عرفت فيما تقدم  
 للطبيعة هي الانواع الاشخاص واذ ليس وجود الاشخاص في الخارج فلا  
 يقصد بها الطبيعة الالهية لان مقصوده وجودها في الخارج والجواب عنه ان الكلي  
 الطبيعي موجود بالذات بعض وجود الاشياء على هذا العلم الطارح في الاشياء  
 بما هي مفردة في معنى هذه الوجود في العين المستلزمة الوجود في المقصود فقط وهو  
 الطبيعة الكلية من جهة الكلية وتديرها لوجودتها التي نظام الكل اذ النوع على  
 الاطلاق حتى لو وجدت لوجود شخص كانت التديري له ولا نكير ان يكون الطبيعة  
 الكلية لا بشرطه موجودا معين وجود الاشياء من شكلة بطاوع النوع كله تنفذ  
 شخص شخص بمصاحبه وهو الذي لقي كلام المصالح المتلفة بالنوع كله من حيث  
 الاطلاق اي موزن النظر عن الخصوصات مستندة الى الطبيعة الكلية تلك الخصوصات  
 الى الخصوصات والاسناد الادل ليس مفقودا عن اثباته حتى يكون الاسناد ان  
 متحقق على ما بهل الادل يحصل محقق الثاني في المحقق واحد الفرق باعتبار هذه  
 الطبيعة التي في هذا الشخص متلفة للامانة وتلك الطبيعة التي في ذلك الشخص متلفة للامانة  
 وكذلك الطبيعة الشجرية المطلقة متلفة للامانة الطبيعية لا بما هي مجردة عن تلك الخصوصات  
 فانها ليست فيها لو افقها اللهم الا في تصور بما هي موجودة لوجود تلك الخصوصات وهذا  
 لا يميز ان يكون الصورة المطلقة انه في قوام المادة لكن لا مجردة بل بما هي موجودة  
 في الخصوصية لكن الخصوصية مضافة في الالهية ولا تصور منه فيما نحن فيه كما لا يخفى **قوله**



فالامر المعقول للمبادئ انقباضه اه قال الشيخ تكن الكائنات طبيعة كلية من هذا الجنس فلا  
 يكون على انها طبيعة بل انها امر معقول عند الله بل والمبادئ التي منها بعض تدبر العقل  
 او على انها طبيعة حرم اول من الازلام مساوية التي بتوسطها اسحقف النظام ولا  
 تكون البية طبيعة واحدة البية سارية في الاجسام الاخرى بل هو يجب ان تصور الطبيعة بقلية  
 والجزئية اشبه وشيخ عالم بما ذكره المصداق نقل عن بعض الادباء ان امانه لا يعني  
 انه مضمون فانه لا وجود للطبيعة الكلية الملائمة وجودها لا شئ خاص ذي متعددة او  
 فلا يكون طبيعة واحدة سارية فيها ولا مقسم بانقسام الكل فان الطبيعة اشخصية موجودة  
 بوجودات مفردة واذا الطبيعة الكلية موجودة بعين وجوده فلا يكون واحدة بعين  
 بانقسام القوابل وانما ما ذكره من حيث شاع اشخص فقام قال الشيخ ان اشخص لا يفعل  
 عنها شئ يقوم واحدا لا قسم ولا عرض بل انما يحدث شفا عنها في القابل ويحدث في  
 كل قابل اخر بالعدد وليس لذلك شاع وجوده في غير القابل ولا شئ من حمله شاع جبر  
 الشمس ما نذكره الى المواد من حيثها نعم يعلم تخليفت القابل وكان واحدا كان الاثر  
 واحد كان الاثر واحد حيث وانما انما يدل بقدر ما لم يقصر من في الحاشية ان الاول  
 ايمار الى ان اثار الطبيعة الكلية هي النوع بغير في شاع النوع واما طبيعة الكلية  
 على الاطلاق بغير في العكس الثاني الى ان لا لا تعدد القوابل كان القابل من البعد  
 واما اذا مر في دانه تكن تعدد القوابل بقدر انقباض على الكل من حيث انشئ به الى الاحد  
 الحق فيصير واحد وانما تعدد بانظر الى القوابل كما تنفك جرة من ذلك في العلم الاشياء  
 اشبه وانتم نعم ان لا وجود للطبيعة الجزئية لاحظ للكلية وال من تصور فلان اثار  
 لها تظهر في الاشياء فانه لا تثار الا للطبيعة الجزئية كما في الكتاب لا وجه ان لو ما دل  
 ما من شرط ولا ييس في الاعادة فيقول ان الطبيعة بها اعتبار الوجود لا كلام فيها

واما من حيث هي اي مخطوطة السطر عن الثابت في هذا الاعتبار لها وحدتها  
 بموازعة الاصل عن طبعه الى هذا الوحدت موجودة في الاشياء متعددة متعديها  
 حيث انما اثارها حادثة الى اشياء من الطبع فكل ما يربطها بغيرها وان كانت جملة بل هي  
 الاثار بما هي واحدة ووحدة نوعية هي فطبيعة الكلية ما هي التي هي مبررة للعقل بما  
 الانتم ما بانتم ان الكل ما بانتم الامم الكلي الى الاشياء من فطبيعة الماسة امر واحد  
 فانه من العقل التي فهو بمعنى متعدد في الكل ما فاضاات واداء علم الاول با  
 الكلية التي يقول بها الصوفية العافية الاسرار قائلين انها لا يكون النظر انكري بل  
 انما تكون ارباب الكشف يخرج عن طور الكثرة فانه امر لا يمد عليه ارباب الفكر على  
 ان يتولد من باقية الله بين انه لم يكن افرادا فلا يصح ان يكون بالبدن من شدة  
 ومن حيث اننا انما ننال في يدي الى التي من ثمر جنة واداء العقل العظيم  
 وهو ما وجوده بالعقل اذ قايمة بالعقل اه بل العقول من فعلية التي بالطبيعة  
 قد يكون باعتبار الوجود بالعقل وهو ظاهر وقد يكون باعتبار تقدم الماسة ينسبها كالحسام  
 الطبيعية فان طبيعة صورة لها مقوماتها وان كان باعتبار الوجود بها كالحمل ان يكون  
 من قبل الفعل في العبارة فكانه قبل ان ثبت فعل وجوده بالعقل بها وان ثبت  
 فعل قايمة بها وان كان واحد والاول اذ **قد** كالا شئ من الطبيعة اه انما كان وجوده  
 اذ لان يحصل وان حصل بالذات لها وجودا لا نزارع ليس الوجودية فوجودها  
 في الرتبة الثانية في كذا العقل وذلك لان الشئ بالمرشح لم يوجد به هو المشهور  
 وتفضل الكلام فيه يبيح ما يعلم الا على كذا السعة بالمعلمين وان في الوسط على لفظ  
 الفعل من العقل بل يصل سعة الراس الى راسه كالقوة بين الرين وانما روي كونه



كنية الفرعية تحيد من الخواص اى ران المحل **فله** واعلم انه قد تحيف الحال اة قد من ان <sup>بطيعة</sup>  
 العقل لا وجود لها الا فى الصور فلا جرى الجوى الطبيعى لا خارج عنه بالقياس عليها  
 وانما الجارى الجوى الطبيعى لا خارج عنه بالنسبة الى الطبيعة الجزئية العقلية التى تول  
 الى الجزئية فالمراد بالطبيعة العقلية العقل الذى العالمة من النظام الاكلى الا ان  
 لا اكلى منه لانهم لا يتخلص نفس لعادة التى خلقت لا عليها ذلك الموت فهو داخل  
 فى النظام الاكلى فلا خارج عن محروبه وانما من لا بد لوجوده يمكن الوجود من الاشياء  
 ليسوا باحقار بل بعدم من هؤلاء الوجود من به دام الوجود فلا يكون خارجا عن محرى تلك  
 الطبيعة وهو اذ صرح ويمكن ان يقى ان الطبيعة الجزئية التى هى نفس ان  
 غائيتها لعادة الموت لا يتم لها فهو غائية بالعرض للطبيعة الجزئية فهو داخل  
 الى الطبيعة الجزئية وان كان خارجا بالنسبة الى الطبيعة الكلى بالبدن التى هى  
 سبب الحركة فلا ارادة وتعود ايضا ان الاشخاص التى ليس لها افعال بالعدم الوام  
 غائيتها الوصول كمالها فلا وجود لها لا بالبدن من موت الوجود من فهو غائية  
 لوص هؤلاء فهو خارج عن الجوى الطبيعى هؤلاء رسوا رست الى الطبيعة الموكلة  
 والعقل الان نية المحروبه هذا بطريق العلم اما بطريق الا ان يمكن ان يقى ان الموت  
 واقع انية فهو داخل فى النظام الاكلى فانه لا اكلى مما هو الراجع فيكون لا بد منه فلا  
 يكون خارجا عن الجوى الطبيعى فهو العقل الذى يفهم من ظاهر عبارة الكتاب  
 شئ لان الجارى الجوى الطبيعى ما يقتضيه الطبيعة لا لرد من شئ وعلم هذا  
 لو كان الموت خارجا على الجوى الطبيعى ليس الطبيعة الكلى بحسب النوع كذا  
 مقتضى بذاتها ولا كى طبيعة كذا ذلك لوجودها فلا اشتغالها للموت بالبيان

فان غائية

غاية ما يلزم من هو الله لا يعين الموت بنظام فاعلم <sup>اللغة</sup> واما خلقها في بعض كالموت  
النجرة والامتنع على الله انك في الكفر فوالسؤال قابل بان سعادة لو كانت غايته  
لا وقعت الشقاوة والنجور بل غايته العطرة الانانية العادة وتختلف بعض  
كما ان غايته الطبيعية الشجيرة هو البلوغ الى القدر اللاحق وتختلف بالقطع او شدة  
البرودة او ديو سعة الارض قلنا اما مثلا يارض مانع عن الوصول اليه ولا تقصير  
ليكون العامة المرعية في التورع فاحل فكل **قوله** حيث يكون الموت في فقد موركا  
اي انما غايته في الورطة اي المملكة ان تقتضي هو لا يحتمل اي الموت سبحانه مع الميم  
ك**قوله** والغايتة الحقيقة الجسم لا طبع حيث الضرورة في المادة قال الشيخ وهو الجواب  
فان كل تحريك يصدر عن الفاعل لا بالعرض بل بالذات فانه يروم به ما هو فيه باغراض  
الشيء فربما كان بالحقيقة وربما كان بالعرض فاما ان يكون تلك او يرضى في تلك فليكن <sup>او يرضى</sup>  
**قوله** فاما كانت غايته لو كانت خارجة عن الطبيعة فلا تشتغل الطبيعي بالبحث عنها  
ولا حد ان تقول ان البيان الذي سلف في السبيل الفاعل لا يجري منها فان كل شيء اذا كان  
مفكوكا للطبيعات فاعل واحد كان خارجا عنها والارضية ان يكون فاعلا مستبها  
ذلك الطبيعي المفروض الفاعلية لم ايضا فاعل وقد فرض ان لا فاعل الا ذلك وهذا  
وهذا بخلاف الغاية فانه لا يلزم ان يكون لكل غايته غايته حتى يعرف من اين وغاية الطبيعة  
ان يكون خارجة عنها فليكن الطبيعات التي لها غايته منها الا يكون غايته صلا وليس لكل  
واحيي ولا نبات فاعلم **قوله** فاعل غايته للطبيعات لا تكون غايته مختلفة بها بل غايته  
السببية ايضا فلا تشتغل الطبيعي بالبحث عنها كما مر من قبل وادلى صل الى الغاية ليست واحد  
بالعدد وهو واضح ولو كانت فلا بحث للطبيعي عنها وانما تقع وصفا في الواحدة با



معلوم وانما قال كل لان هذا المقدمه ليست واضحه فمن الجائز ان يكون خارجا عن  
 عليه مختصة ويمكن ان يكون ان كلمة لكل اشاره الى المتأخر كما قيل في محركات الشيخ ويكون المقدمه  
 واضحه عند **قوله** ثم انما على والغاية كما نرى اشاره الى ان عدم قربها تحلى ذلك لا بافعال  
 على ترسيها بدروسه فان الاحتياج في نفس المسئلة كما نرى المصريح ادنى الوجود كما نرى  
 التادون وعلى التقديرين فالفاعل يحصلها بدروسه وبدون الوجود المقرر للمنه المع  
 لا شئ محض فاحتاج المعاليه بالذات بلا بعد حصوله وعلى هذا قولنا **قوله** والفاعل  
 على الغاية في الوجود في الاعيان قد عرفت ان غاية الجسم لا لا طبعه في الصورة في  
 المادة وهو الكمال لا في من المقادير والكمالات والجزئية فلا يطرأ عليها ما ان فاعل  
 الجسم اطرأ بغير صورته في الالوانية هو فاعل ذلك الكمال بل فاعله الطبيعة فلا بد من  
 البيان **قوله** بل من حيث شئنا في الشبهه من غير الوجود اي غير الوجود في العين وال  
 فالشبهه سادقة للوجود والمشتبه ان الغاية من حيث وجوده في الزمن الفاعل  
 على وسفر ان الغاية للطبيعات ولا تصور لنا فلا يكون العلميه بذلك الاعتبار  
 فالعلميه من حيث الشبهه **قوله** ثم قد يتقن ان يكون الفاعل ان حاصله ان الفاعل  
 والغاية في الصورة قد يكون متفقاً المشبهه كالصورة الان شئ في الام فاعله  
 وهي في الزمن وهي اذا نسبت الى نفس الان او مادته تكون صورة دورها فلا  
 في المشبهه فالمراد بقوله فالصورة الان شئ في الصورة الان شئ في الزمن وفي  
 الشفافية الاب في المتن الا لو من قوله وهذه الصورة الغاية اه اشاره  
 الى ان الصورة الكاشية في انطقه التي حصل منها الزمن غايه **قوله** اذا النوعية  
 الى ان الصورة النوعية قائمة بالسيولي الادلي **قوله** مثل المخرج السج بالجميع والجميع

المدرج كذا في الرس والاشياء انه فاعل بالذات فان الشيخ ما حدث الا ببقاء الجارية الا  
انه غاية بالعرض قوله فانفق المكان في مرة ثالثة اي الرس اه لا يبقى البنية بالذات  
فانه باسطر الى نفس البسيط ليس متوقع الوقوع كثيرا لكن البسيط في هذا لم يبدأ الا  
وان قبل ان يفعل في الحقيقة المبادي الغائبة عن الفاعل في الضرورة الاخرى من  
قبل بالذات ففعل وان قبل ان تنس الجرس ما عدا بل بشرطه ففعل فلما كفي فان  
الكلام في المبدأ المطلق كما لا يخفى **قوله** وانما بالذات اه وهاهنا ما مجموعه **قوله**  
لا يلزم منه فقط بحيث لا يعقد آخره الغاية بالعرض مقابلها فشر الى دار الزود غاية  
بالعرض فان المعترض من شرط الغاية في السام لا حركة وهي الغاية بالذات وذلك ان يحصل  
الغاية ما مجموعه **قوله** بالذات لا بواسطة وشرط الدور للذوق **قوله** كما لا يخفى  
العجبة **قوله** ميا لاد وبعده مهمل الا بيان بالذات اي فضاء الحاجة الا ان نية في السام  
**قوله** بلا غلة فاعلية ولا غاية وبلا غاية وبلا غاية رتبة الى المذهب في امر الاتفاق  
وان الاتفاق له معنيان فالاول كون الطبقات بلا سببها انما تكون بلا غاية وبلا غاية  
في السنة المتضمن التي اثبات الغاية لا تراعى معطى فاستمر في انما بقية على الحصة  
والمشتب بينهما بمعنى الامر المرتب على الحركة بحيث لو كانت بالارادة صلح معترضا  
وهو في غاية الدار عن كلام الرئيس ومن ان يمد كالمخ من تحت فوده **قوله** ومن على على  
سواء الزنى بالارادة المعجبة والفاق تعجبى وكلفت دهم الرقة اي مكان نزل فمهم  
وزنى نسح وقول الشرح بالمعجبة والفاقد المهملة كعقل وضرب والسفر كما مرنا  
كاستى **قوله** ولكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون له بعد منافسة لفظية فان مقصودهم ان  
معناه الذي يتحمل ويحصل في الذهن ليس لفظ من الواقعية فان المصدر التي يتحمل فيه



المحبة والاتفاق بينهما مبادي يجهل ويرفع الى المحول العذوبة لا يكون لا يبقى العلم  
 الاتفاق بل يوكده بقية وهو معنى صحيح وسهل في لفظ محقق إشارة اليه ولم يريد ان يعط  
 سهل لا يعقل له معنى انما لم يحل عليه عبارة اشعار فخره انكرت ان يكون المحبة والاتفاق  
 مدخل في العقل بل انكرت ان يكون له معنى في الوجود البنية ولكن يقال ان مقصود الشرح ان  
 المحبة والاتفاق ليس من المبادي بل مبادي اخرى وليس لها معنى محققا في الوجود  
 البنية بحيث يعنى اليه بل معنى الذي يحل لا مقصودا في الواقع قال الشيخ فالت  
 انه من حال ان تحب الاشياء اسبابا موجودة وثباتها فيقول عنها لا غير لها ان يكون  
 عللا مجهولة من المحبة والاتفاق اذ الامر سمي **قوله** كذا مقرر اطمئن في الشرح فاهم  
 يريد ان مبادي الكل هي احرام صفات لا تحرى لصلاتها و غير مشايهة ومثوية في الحلال  
 مختلفة الاشكال دائمة الحركة تفق ان يقام منها جملة فيكون منه عالم وفي الوجود  
 بموالم مثل هذا العالم **قوله** تمنع العقل لغيره اسبابا واحدة ان الضرورة بان السبب ضرورة  
 المادة الصالحة وترتيب الغايات التي زعم ان لها غايات في الحقيقة بالاتفاق عللا  
 تحرى عما بينها **قوله** فقد بينا انها درج مع مبدى لا المشددة المسن الذي بين القيني  
 والفوس بالاضاد العجبة المور الى كيق بالبار الموحدة والبار المشاة والاول العلم  
 موضع يدرس فيها الطعام والاراد الطعام والشا باجمع ثبته بالبار المشاة والنون  
 والبار المشاة المشددة السن الذي بين القيني والحرين بالاضاد العجبة المشورة الى  
 في خوف العلم في المحبة واسطقن بالعلم التي لغت في البر حقيقة قبل الحفظ وكما دقيا  
**قوله** وليت مبادي اى فكر ونظر **قوله** لم يقع الشعورات اى الصانع **قوله** ولم يقع  
 الموت لان الغاية المقصورة للطبيعة شافية في ما شاي الصالح المرعية وفي البر

وربط

فهم انما قوله وانما اغتربه عن عرا وخر درا او غيره بالكره فهو مردود عن رافضة وادخله  
بالسطح غير الى حد ان مقوله اى حامله الى سفت بضم هاء وسكون القاف مع  
سطل اى موقفة **للمطل** ترتيب كسر وكرم رسو باذنب سفلاد وبروسا  
كسر رسو او رسو شئت **فرا** نقلوا وندعوا طفا في الاراء علافة **فرا** فلاح ان تركي  
الطبيعة لضرورة المادة مع تنبيه على خلافه من عن الصفات وان كان السائر  
لا يصحح والان شئت لشهادة الوجدان فتبادلة الاثقال الصادر من القوى  
الى غايات حقيقة مفقودة للطابع ولكن المناقشين متبولون العذر المساعدي  
محو ان الطبيعة محركة وترتيب على الحركات فوايد واما اسم عمل غائية بالحقيقة فكل  
**فرا** قد مقرر الشبهة اذ لا شبهة الا في وجه الشبهة متفارتان جعلت تقريرا الا  
والا فالشك في هذا من ان ذلك يحتاج كلامها الى جواب بدو الشبهة في معنى  
الغايات مقدمة على مقدمة والغايات الطبيعية متافرة في الوجود الخارجي ولا وجود  
فيها لها اذ لا شعورها **فرا** وكما بان للطبيعة شعورا ضعيفا كانية لتوقية الحركة  
محو عن غايتها الفكر والروية وادراك الكلمات وادارة على لغة لا شعورها الا للغة  
ومما ايد لك على ان جعل السراع لقطبا قاطبا بان الغاية المشبهة للطبيعة بمعنى المربى  
على الحركة من دون الاحتياج اليها لم يسلط طريقا سلكه لثوبنا لم **فرا** واما لاري  
ذلك مردافا لا صوبهم اما كقولهم ان الطبيعة عديمة الشعور وان نفس حيوانية ولا  
اى القوى الداركة تابعة للمزاج **فرا** حيث ان الطابع كنه وحاصله انه موجود في المادة  
العالمية فهذا الوجود علة ومقدمة الوجود الخارجي الرتب على الحركات معلولة وتحققه  
ان يكون في الحيز الطبيعي مثلا لاجل الحركة وهو موجود في الا زمان المكونة اذ لا شريطة



وهو من حيث انه صورة متخفية علم ومن حيث انه كون في البحر لعدم تطبيع على الحركة  
وهذا غير صحيح واضح في نفسه وانما اجري عليه لانتساب الغاية والادليل سرده فكانه  
مصادرة لكن مساوية فانه في مقام السبع لاني مقام الاثبات واما مقام الاثبات في مقام  
التي حتم استدلال ولذلك قال وسكر سعودي في تحقيق الامر في في الغاية لا الدليل  
الذي كانا كوارس ان التوسعات اذ حاصلة منع اللازمة فان الغاية لا تحصل  
بل ربما يحصل في انشاء الحركة عائق يمنع عن البلوغ والظن ان الغاية منها ذاتية  
وهي في زيادة الحلقه مقصودة وغاية عرضية جاءت مقصودة لعود من عارض  
منحرك الطبيعة المادة اليها فاللذات من **قوله** ولان اعدام الملكات ان توتت بمقام  
حقه بل سبيل السبل لو كان للطبيعة غاية لكان لعدم تولد الطبيعة مثلاً غاية وذلك  
لان كل شيء الغاية لم يدعها في التارخيم لرفع الغاية للاعدام **قوله** فالجواب ان نظام الزوال  
المع الغاية اذ يفهم منه ان السبل للزوال هو الطبيعة وادراكه غايتها كحقيل الطبيعة وادراكه  
السبل ولان هذه قوله فكون ذلك سبباً بالعرض لنظام الزوال فان حاصله ان معناه كحقيل  
والحفظ وزنها الزوال فليكن السبل بالعرض بالسبب بواسطة الحقيل والحفظ فلا يكون غايتها  
ويفهم الغيا من قوله والزلزل من حسنة متي اذ انه مثل الطبيعة الكليته وكما الموت  
غايتها ثم وقد رقت ان الطبيعة الكليته لا وجود لها فلا يكون الزوال منها وان ارد  
بها النظام الكلي المعقول للبادي الغاية فليس طبيعة كلاماً فية بسبب الزوال بل قد ردت  
واخل فيه وليس مثل فليكن ان الزوال حركة في الزوال ليست صادرة عن خارج فلا بد  
من ان يكون لها غاية وهي الف ارفع والجواب ان المقام ان الزوال حركة صادرة  
عن الطبيعة لكن لا عن مستها بل اقضاه تلك الحركة بالعرض فان الحواجة التي

طبع في البدن غايته تحلل الا حرار الرطبة والطبيعة المكونة بالذات بل غايته  
 الحفظ ما لم يكن ما بعدد بعدد وكل لاحق اقل من سابق فالاستعداد اقل من  
 الزبول بالضرورة فيكون سببه طبيعة بلزبول المحيية الى المعاد بالوصف ولا يتبع  
 من ان يكون الطبيعة غايته ما يتبعه اذ لم يكن السببه غايته بل بالذات بعينه  
 وان لم يكن ما في الطبيعة المكونة بالبدن لكانت نافع الطبيعة الكلية التي هي نظام  
 الكلية فانه انما يستقيم اذ اخلد المكان يستبح الذي لا يتحتم دوام لعدم غايته بل من جهة  
 انه يتجه الى ف والبدن وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية بالذات فهو بطور  
 تلك الجهة في الطبيعة الكلية بالذات هو الكفاية بفعل الطبيعة الكلية بالذات  
 هو الكفاية بفعل الطبيعة الكلية ولذلك قال اكثر وجب في نظام العقل  
 تكون غايته بها معنى انه الوجه في نظامه وذلك لان نظام الكلية بالذات  
 الطبيعة المباشرة غايته بها وان سائر الزبول غير من تلك الجهة اذ يقال هو  
 وفيما سبق ان النظام الكلية لسبب حليفه على ضرب من التمثيل او تحلل طبيعة  
 مدبرة للعقل من حيث هو كل فيكون الزبول المتجه الى المعاد غايته تلك الطبيعة  
 التحلية والمقصود انه لا يلزم ان يكون الغاية نافعة لبدن بل يكون نافعة للعقل  
 بما هو كل ولكن نقابل ان يعقل ان يشترط ليس غايته بالذات هو ابداع  
 الطبيعة السامي مقداره اللاتي فان الحرارة والطبيعة في البدن مثلاً غايته  
 التحلل وغاية الطبيعة الحفظ ما بعدد اكثر فترى السور المعنى الى مقدار اللاتي بال  
 لوصف فالاباح بالوصف واذ ارجع الى العاقل اكثر بقي زماناً ما عدا ذلك المقدار ولكن  
 الجواب ان المتحركة الطبيعة بالذات والافعال الطبيعة متجهة الى غايات



در سرفیه ان است و لا یصلح غایه بخلاف المعدار اللاحق و هم غیر متفق لذلک بحسب  
فما مل و یکن ایضا ان الطیار بحیثیه الفاعلها جزئیات مخصوصه منقطع زید  
معلها الا نما و زید و طبعه عمر و معلها انما و علی هذا فاعش فاعطیه کلین ای  
الطبعه الا ان نیت مثلا بلا شرط شئی کما زید بنه معلها مطلق الا انما فی حقیقه  
ما هو مطبوعه فیه و یلزمه الزوال الفاعل فی بعض فیکون غایه لها باعرض عنها  
انه لازم الغایه بنه **فیه** من متذیر فی منافع اعضا و حیوان اما حاصل ان  
المصدق لا یرتاب به و ارجح فی نفسه و ما ذکره تنیه و الا فلهذا من قبل هم  
ان یقولوا ان الغایه معنی ما یرتیب علی الفعل محققه بلا مره فیزج عن  
العین و اما الغایه الحقیقه و هی ما لا یجوز العقل المعذوم علی الفعل ای یقول العقل  
موقوفه علی من حیثه انه لانه معزوم **فیه** فانها عکس الدم یفجی الملهه و فتح الکاف  
و ردی کل شئی **فیه** اکثر الاربط و الغایه و لقا بل ان یقول ان یقول ان رتبه  
الاربط و مکان فارا للفسس بنویس باحرار الطبعه البدنیه فهو معهود **فیه** لکن  
عبار القله اذ است می قال السج ذال مرشیه فی الکامین باست دی انه یقال  
فیه انه اتفق اتفاقا و کان فی ریح و الاتفاق اذ یقع و قد شرط یقول شافرا  
و الشائین ان ما یكون بالاتفاق و ریح فاما یكون فی الامور الاقلیه **فیه**  
عن اسبابها و الذی یسمیهم هذا السج لم یشرط ذلك ان لا یكون دایما و الا کرنا  
و اما دعا المتأخرین **فیه** ان جعلوا اتفاق مغلقا بالامور الاقلیه و الاستدیه  
صوره الحال فی الامور الوردیه فان یقولوا المتأخرین فیکونون الکل و الا کل  
و الشئی و لا شئی و ما رتبته ذلک می من الامور المستدیه الصدور علیها

ثم اذ شئ ما شئ اكل اكل بارادة لم يقبل انه اتفق ذلك اما نحن فلا نقرب  
 زيادة اشتراط على ما اشتراط معلوم وسياتي بطلان قولهم شئ في غير هو ان شئ  
 الواحد قد يكون بغير قياس واعتبار كذا يابل وارجاء وقياس اخر واعتبار اخر  
 متساوي بابل الا ان اذ اشتراط فيه اشتراط في غير اشتراط احوال وفضل فيه تعقلا  
 ثم فاذا كان الامر على هذا فغير بعيد ان يكون طبيعة واحدة بالقياس اليه  
 شئ اكثر نسبة وبالقياس الى شئ اخر متساوية ثم ان اكل وشئ اذ قيا اليه  
 الدرادة ورفضت الدرادة حاصلة خراج من حد الا مكان رت ودي الى  
 اكثر من واد خراج من ذلك لم يصح البت ان بقا انها انفسا اذ كانا بحيث  
 ولما اذ لم يضافا الى الدرادة وتطرق اليه نفسا في وقت شدي كونه اكل  
 ولا كونه معني ان يني دخلت عليه فاتفق ان كان ما قبل ذلك بالقياس الى القول  
 لا ال الدرادة ذلك قول القائل صا و قد و اتفق ان كان شئ لقيت اتفق  
 ان كان قاعا مان هذا كذا معارف مقبول ومع ذلك صحيح وبالحكمة اذ كان  
 الامر ان كان غير مطلع ولا متوقع اذ ليس ايا دالا اكثر باضاح ان يقال  
 للسبب المودى انه اتفاق او محبت وذلك اذ كان من شأنه ان يكون  
 اليه ليس موديا اليه و ايا دالا اكثر يا داما اذ لم يني موديا اليه ولا موديا له  
 مثل معود فلان عند كوف القوم فلا يقر ان معود فلان اتفق ان كان سبب  
 كوف القوم بل يصح ان يقال اتفق ان كان مع فيكون المقفود لا سببا لكوف بل  
 سببا لبعض للكون مع الكوف ليس للكون مع الكوف هو الكوف ان شئ  
 تعرف ان النزاع في تحقق الاتفاق في تادي اخطا في فان اشتراط اتفاقا



اذ لا كثرية فلا يستتبع في كون الاتفاق فيه والافلا فالحكم بصحة وجوده من قولين  
 دون الآخر لا يخرج عن شئ نعم ان الاتفاق يستعمل في العرف سواء الاتيني فلا يقول  
 العلم الاول فلا يستحق ان ينجا وزعمه بلا ضرورة بلجبة اليه وهو محض **قوله** فاذا اذرت  
 نحوونه بنكر الغاية اه رشارة الى ان الاتيني في استيفار اهل الاختتام  
 بالغاية ووجهه **قوله** وكما يشير في الامور الارادية فالاشارة ليست  
 على حقيقة لكنها اتمت مقامها سببها **قوله** اللهم الى اذ كان خرا مطروبا  
 لم قد عرفت ان الغاية قد تحذف الصورة بالمعنى ليس من جهة الصورة يكون  
 سببها تباين البية فلو ذكرت الصورة مطلقا فمع انه ذكرت الصورة في محراب  
 وان ذكرت بعدة مما يصح الصورة فلا يصح ذكرها وان ذكرت بعبارة  
 الغاية مما ذكرت الصورة بل الغاية قد ذكرت الصورة ان صح فقال الى الغاية  
**قوله** فاذا قبل لم يحز فلان هذا تحت راع انت نعم ان اسوال عن غاية الوجود  
 وان تحت سبب ما قد دري ما هي غايته هي الموضوع وكذا يمكن ان الصورة  
 منها راع من الرغوى والمادة راع من الموضوع فاعل المصنف **قوله** المطلق العلم  
 الخشب المحرور اى الركن الخشب المحركة القرنية من لفافه الحار والاشبه  
 في ان الخشب مادة لهذا المركب واذ اسوال كان من الغاية المحركة فلا يليق ان  
 بوجود المادة مع ان المثال يمكن ان يكون فرضا **قوله** واما ما ذكره من الاستعداد  
 اه انقلت ان اسوال كان عن سبب الصورة ورسه الغاية فلا يكون المادة مع  
 استعدادها فاعل الاستعداد هو سبب الغاية فان الاستعداد اذا لم تزل  
 انظار للطبيعة فيكون المواعاة فاصله فان بالاطل الاستعداد استعداد به

ولا اجمالاً لا يخفى المادة المطلقة بخلاف الامور الارادية فمذهب **قوله** في  
 ما يقيد الصورة العلم به اذ لا ينفك ان اللواحق الذاتية ما يلحق الشئ لذاته اذ لا  
 ينفك عنه ما هو بالحقار عنه المتأخرين والبراد بالحق لذاته الحق لا وسط  
 في العوض فلا يقيد العلم بالصورة العلم بالحق لا فانه من الحايث ان يكون  
 مستقولا لا امر آخر ما ينشأ او غير ما بين لان الصورة تقيد العلم بقبلة تصور  
 لا شبهة وما يلحقه من حيث ذاته يعلم ايضا بوسط او بغير وسط على ان الصورة  
 هي الطبيعة او مقتضى لها وهي في الاثر مقتضى للواحق بخلاف المادة فانها  
 لا تقيد الاقوة المركب مما يلحقه كقائمه **قوله** وقدم من الطبيعي قد اسلمه راحة  
 هو لا لا يحشون من عوارض اجسام يكون موضع طبيعي عندهم الطبيعة التي  
 هي الصورة وهو بعيد عن فعل مقصودهم ان الفرض في الطبيعي اما العوض  
 بل هو ادوية او عرضة على ما فصل في كتاب البرهان وقد مرت اشارة  
 فيها تقدم والصورة هي التي يظهر بها الآثار من احاطة على بالصورة لا يخاف  
 الى الاستقار في امر المادة بل كفي النظر فيها اجمالاً فالاستقار فيها اشتغال  
 بما لا ينبغي بالاشتماء به اتهام الصورة وهذا كعدم التعلية فان التأخر في ما  
 يفيض منها مستقار وهو تاويل وان بعد عن كلامهم المنقول لانه يخرج عن الاشكال  
 والنفاد **قوله** وذلك كانت الهيئة مناسبة له من ارضي على ما عليه المتأخرون من ان  
 موضوع الهيئة الاجسام العلوية ويقال لها الهيئة المحسوسة واما المعتزلة فقولهم انهم فصل  
 من حيث الزكوة موضوعا **قوله** دبا زار هو لا تقدم اذ لا معبد كل العبدان ما دلت على  
 من الصورة المطلقة العواض باسم العواض سواء كانت صورا او عواضاً في السطور



في جانب الموضوع هو الادلة لا لا يفتي فيه ما حصل مما سبق الا انوار من غير مضمون بالظواهر  
 غير مضمون في مرتبة الاثبات او بان الصورة لا يجب ان لا يفتي في السطر منها بل يكفي الا  
 حال وعلى هذا منع الفادان في شرح الاسد **فله** ولا يخفى عليك الجواب عن  
 فيما سمع على سبيل بان لونه على تقدير فرض الصورة من جهة كونها مأمرة بالمديد  
 لانها صورة وقد رقت فاقاس على الصانع اعلم ان اهلها لا يرقص  
 الصورة بل سبيل اليه **المعارف الثامنة** في اللوامح الزائدة من ابواب الالباب  
 الدال في شأني الاجسام والاشياء في الانعام والانتظام وفيه بطلان  
 العقل الدال في عدم شأني الاجسام وخذوها في الانعام وسكن في بطلان  
 الجسم **فله** او انجز حقيقة ما كان منه انما يفتي في الحاصل ان يعقود بطلان  
 الجوز بوصف الجوزية وبعوده الى دائرة العريضة فان الحكم المستقل بطلان  
 من الشفقات ونحوها متعلق بها من حيث هي اي لا متعلق بالوصف بصفه  
 فمضى من لم يرمح صغيرا ولم يوقر كبريا فليس مناس لم يرمح الضد الموصوف بصغر  
 والكبر الى خود من اكر فلا يخل تحت الشرح وارتب وارتفع على ما هو مقتضى  
 ما قبل في العلوم المنطقية في كقول النوراد بعنوان الموضوع في القضايا  
 المحصورة والاعراض منها فان يعقودنا استعمال العرب يعقودهم كقول  
 مفهوم القضية سواء كان اصفه الزمنية مستعملة فيه حقيقة او مجازا اذ لم يستعمل  
 فله بقى ان بطلان التام من الاحراز الى لا تخري وبطلان الاحراز الى  
 لا تخري واهل فلا وجه كعليه تا ليا لادل والامر فيه يبي فان بطلان الجوز قد يستمر  
 فيه بطلان في بطلانه في بادى الى كتمل وجبا اخر وهو ليس لازما من بطلانها

زين ذلك بان المقصود بطلان جزئية بطلانها **قوله** وذلك كانه لازم مما سبق  
 عدم التاليف بالفعل من حيث نفسه لا يستلزم بطلان الاكلاش وذلك كتحقق البعض بالتلف  
 واخلل ولكن بملاحظة مقدمة واضحة في نفسها لا زنة له لشيء من هي ان الاجزاء المحللة  
 ان يكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل حصل منها ان يفي كما سيقول في غير ذلك  
 التالي وذلك كانه لازم مما سبق **قوله** عدم التاليف بالفعل من حيث نفسه لا يستلزم  
 وهي ان الاجزاء المحللة بحيث يكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل حصل منها ان  
 كما سيقول فيما بعد ان الابدان وذلك كانه لازم مما سبق **قوله** انها ما اردنا بطلانها  
 في العنوان وهو قوله وبتين فيه انقال الجسم الفرد وطلان الاجزاء التي لا تحصى فيه  
 وضع ما عسى الا بوجه ان غاية ما بين منها انقال الجسم وعدم انتهائه في التصرف  
 والافتقار وعدم التاليف ولا يلزم منه بطلان الجزئية منه وانما يلزم بطلان فيه وناه  
 على ان الجزئية التي لا يجرى علم في مجموعها لا يجرى العلم في كل جزء من اجزاءها  
 بطلان في نفسه وذلك احتياج الى شرح المراد ووجه الدفع في هذا **قوله** واما بطلان  
 جوهرية بالذات لا يمكن فيه شئ اذ لا يقال ان المسئلة ان الجزئية اي نحو كانت من العلم  
 الا على وان تذكر منها على سبيل البدئية سواء كان السطر فيها تفرق في جوهر الموضوع او  
 وبطلان الجزئية نفسه ايضا يصلح البدئية مما لم يجعلون بياض على العلم الا على ولا يكون بان  
 امتناع التاليف ونحوه على ذلك العلم لان مقدمه امتناع التاليف بالذات بل ليق ان  
 غير كنهنا تحقيق مائة الموضوع الذي هو الجسم واما استلزامه فانما يصلح لمبدئية بوط  
 التاليف كما لا يخفى **قوله** لكنه لازم حتى يرسم المتصل اذ وذلك مائة بطلان ونفوق  
 شئ المتصل وهو في الموضوع مائة وذلك كانه لازم **قوله** ثم ان انقال الجسم علم



وقول العسمة اه وذلك لان تحقق الكثرة بدون الوحدة غير مقبول وحصول تلك الكثرة  
 اليه سبب ان ان رادى **قوله** فلو ان العقل يتألف من اجزاء لا يتجزى وذلك مثل  
 ما رتب ان حصول تلك الاقسام ان لم تقع الاجزاء الى غير محزنة اصلا تحقق الكثرة بدون  
 الوحدة هو كما ترى فلا بد ان يتلحق رادى غير ثابت به لزم ان يكون ان السبب منها  
 وهي غير ثابت به لزم ان يكون ان السبب منها وهي ثابت به فلو ان العسمة وقد  
 كانت غير واحدة **قوله** ثم ان الاتصال جوهرى للحكم كقوله واحد لا حقه لان  
 الاتصال احدى هو جوهرى للحكم هو معنى القابل للعاد انقش المنقطة على  
 لغو ايم وهو غير الاتصال احدى عنى به منها ومعلوم ان الاتصال الذى فى الركبات  
 وذلك لان اجسام الركبة المنطقية كالعادان والحوار والباحس بلا شبهة وميت  
 مسئلة كما سيخرج به فاما لثبته الجوزر الاتصال بالفعل والافتقار اليه متبادران  
 يقال ان المراد بالفضل منها المنقسم الى قسمين ارباب ربه كالمفضل فى نفسه او بالنظر الى العسمة  
 وقيل بالاعاد المتكورة فى فوق هذا الاتصال فلا يكون مطلوبا بالزمان فى شئ من الوجود  
 وبعد ذلك الجدل ان يقولوا ان مفهوم الاتصال المذكور لا يشبه فى مادية العقل الاعاد  
 عارضا ولكن مصداق الاتصال وقول الاعاد هو ذات الجسم فلو لا طلب بالزمان  
 ولكن ينبغي على هذا ان لا يطلب عدم ان السبب من جواهر الوحدة وهو عدم التامى الى  
 مثلا بالزمان ولا يعنى الزامه ولكن تخصيص العقوم ذلك بالاتصال دون اخواته لا  
 بعبء **قوله** فالجواب انه ربما بالصور الجسم الموضوع او تحت الية انه اذا كان مطلوبا  
 بالزمان فلا بد من ان يكون مسببة من علم ولا يكون مسببة ان ما يكون المحل فيه من الجواهر  
 اللاتنية واللاصلح ان يكون عارضا متاي فلا يكون مطلوبا اصلا وذلك لان العرض

الذي انما رجع المحول المواطات على ما هو المشهور او المحول بالاشتقاق يقال  
 يراه المعروف شيئا بل ليس الا ان يكتفي في الوضو الذي جرحه لذات الموضوع  
 من حيث كونه مستترا في كون عنوان مصنوعات اسما بل وهو المكان ثانيا من فطام  
 كلامهم لكن المحض يوجب فاهم فانه لا يخفى بعد عن شيء او يلزم ان بعض المطلوبات بالبرهان  
 لا يكون مسئلة في مولايا عدة عند الكتاب من تفرد اسئلة الجواب **قوله** ومحصلونه  
 من اقرار اربعة وعقدان بعضهم حضورا فلما تركب منه الجسم من اقرار ثمانية  
 على صورة اربعة واربعه فونها في الافراد وتكون جعلوا من اربعة ثمانية على  
 صورة صغرى مثلث قائم الزاوية وادخا في الزاوية **قوله** ورجح عازان بطلب  
 ابطاله اذ ذلك ان المقضية تختلف بتدبيره ونظره باختلاف العنوان وثبوت  
 الذي لا لذات انما يكون بدورها اذ انعقدت كما هي هي ولا يكون بدورها اذ  
 انعقدت بتدبيره لا محبة كما لا يخفى **قوله** الا انه وبما يستدل عليه اذ ورد عليه ان  
 الاستدلال امر خارج عن حقيقة القضية بل امر من فلكا بعد ثبوت المحول الا  
 لم يكن ثانيا للجسم من ذلك من مسائل بطعي فان غائية ان متعلق لا حيث  
 انتطبع ومجوده اليك فلكا يكون من بطعي السبب والمجورانية غير وارد عبارة بل  
 من قوله متعلق بهذه من بطعي فانه لا يدل على كونه بالاستدلال لذلك من مسائل بطعي  
 فان غائية ان متعلقا بطعي وهو ثنائي بان يكون ثانيا سالا لا يخفى عن بعد حذافه  
 فصره في الفلسفة الادبي والاستدلال بان بطعي التباحث وعن الجسم من جهة الحركة  
 مثلا ثم الاستدلال المذكور لا يرد عليه السبب انه غير بان مادة السبب بان  
 جاعلة الهمه بدون ان المسئلة تختلف فالحال من كونها من علم جهة الاستدلال



لا يصلح ان وجه على طبق ما ذكره بعض المتأخرين في دفعهم عن التلويح ان يكون له موضوع  
 حيث يتصور ان في مرتبة نحو الثبوت لم يلج في صورته في سطر اس حجتنا لما حجتنا  
 بحيث عنه ناظر الى تلك الحجة سواء كان السطر في جانب الحق عنه وهو الموضوع  
 في السائل ما في الحال ادنى الاستدلال فيكون سطح سطره حينئذ لا يخطو كون الحق  
 عنه ملائما بيدا وملاحقا بالوجه ما ان قلت يلزم اتحاد الطرفين في السائل بالذات  
 والكان التصادق في اراءه من قبل قلنا لا يخلص عنه فانه يصلح العتود الى الموضوع  
 وادخل مسائل غير ذلك العلم انه ان السطر في التالف نظري في تحوير الجسم لعدم التالف  
 انما سطر فيه في مقابلة الخصوم فيقرر امر الجور منه ان كلامنا على سوار وقد استقر  
 مما قبل **قوله** واما التالف الجسم من اجزاء لا يجرى ان فعل البعض ان التالف  
 منه معنى تحقيق التحوير واما عدم التالف فاما يقيد بالرسالة في ارساها الا  
 لصال هو الذي تحوير منه جسم فلو نظري في تحقيق الجسم فيه وهو ياتي باثبات عدم  
 التالف فيسفره لا حل باثبات التالف لانه يحصل الفرض ولا سطر في عدم  
 في عدم التالف فان سطر قد ثبت في مقابلة الخصوم المتين فيقرر امر الجور منه كلاما  
 التثبت فان له ان سطر في التالف من السبيل والصوره في من سائر ما لا  
 الثاني انه من ان سطر في التالف عدمه يحقق ثم الجسم فان ارادنا سطر  
 نحو وجود سطر في الحق ان سطر عن الانية والتعليق على نفس الوجود  
 كافيه فيه **قوله** واما من ان عدم التالف ان سطر عليه ولم يتحقق بالان  
 ونص على المعذر لعدم فان يجوز ان عدم التالف دلان ان حجت عن  
 التالف التكلم وليس في ذمة اثبات كونه من الطبعات فانه نفس على صورته

الجسم من حيث التغير اذ لان ان لم يكن الكائن نقاير الحقيقة الثالثة من حيث  
 اثبات انما يتبادر من مسنده من سائل من فلا يحتاج الى جسم من حيث  
 مدخلته في الطبيعة اذ لان الشئ المتعارفين في الجهة الملقح بالبيان يقتضي  
 على احدهما مسلكا كالمسلك الاكابر وعليك بالترجيح **قوله** فادور عليها انه قد  
 عدم الاتفاق معني سائل اي سلب الجود عن الماحور في عدم الملكية من قاطبة  
 المحل على لا المتقابل للعدول والاكابر في موط عن عبارة انما في القول  
 المسائل مطلوبة في العلوم وحيث لا يكون نسبة على ما تقر عليه  
 راي الى ميزه وعنده فان اعترض على سعيه ان العوض الذاتي اللاحق  
 الشئ بلا واسطة غير ساد في العوض لا يجب ان يكون محض بالمعنى في  
 اللاحض من لا يدل على انتظام العوض الذاتي وقد صرح به ومثل بالجسد  
 الفضل فان الجسم عرض عام له ما انه عرض ذاتي وعم ان اشهر خلافه  
 وسدس الكلام عليه ولكنه بلا دليل وقد مر من قبل ثم انهم الا ان يقال ان  
 الذاتي المحيوت عنه في اللام وان عاجز ان يكون اعم من موضوعه بل يجب ان  
 لا يخاف لا الودام عن الضرورة ولا شبهة في انه محض بالجسم فان المحرك  
 لا يتقل عن موضع العلم وسواء في ملاحق ما يدليه بعد التل المتأمل ان يقول ان متها  
 سغا ثانيا وهو سبب الاتفاق عن المتأمل في بادي الراي بالنظر الى نفس  
 معنومه كائن في علوم الودام عن الضرورة ولا شبهة في انه محض بالجسم فان  
 الجودات لا تعقل تا علم عن الجواهر المحركة بالذات وعلايمه افس ونية  
 مخون السلف فالاصح ان يفي في مرتبة ما قدره من في حيث لا انفصال وسنقول



والحق به **قوله** الذي يكاد كلام الشيخ يشعر به انما لم يحرم بل اورد كلمة لا شفايا **قوله**  
 لان كلام الشيخ غير واضح به لانه قال قيل ان يتكلم في امر متدني ان اجسام واحدا **قوله**  
 الاعطام محقق شك في شأنها في الصف والاشياء **قوله** وقال في الكلام في الفصل الثالث  
 في حال الاجسام في حقها وذكر ما خالف فيه وما يتعلق به اسطول من الحج مقول **قوله**  
 اختلف الناس في امر هذه الاجسام الخمسة فمن من جعل لها تافيا من احوالها **قوله**  
 ان محيل ان يكون المعنى ان لا يكون له عقل الا فيكون بارز ذكر عدم **قوله**  
 في الصف والاشياء **قوله** على رده استعار ان لا يكون له عقل فاصطلاحه الواضح ناذره  
 المقصود **قوله** ثم اللاتماهي في الاشياء **قوله** المقصود من تقبل الكلام في ان الام  
 من ان المقاصد من الباري كالنقل ونحوه دلوا على منها لو كان بديها **قوله**  
 الى ان من المقاصد ما سبق من **قوله** وهو يستعار الكلام في الام **قوله** اذا  
 الاعراض اختلاف الاعراض النقص المتجدد كالمركبة بالكون متلا **قوله**  
 في كون من جهة الزيادة والاستعمال على الماداة اختلافها وهي غير خفية شيئا **قوله**  
 ان ثبت ان الموضوع صالح للواحد في الاختلاف بالقل واستعدادها بالكون  
 واما اذا غير من جهة الوهم **قوله** امراد كلمة اذا منها ان في احوالها **قوله**  
 ان هذا لا يعتبر مع الزيادة **قوله** كما قلنا وذلك لانه لا تعرض في هذا الام **قوله**  
 اصل **قوله** في احوال الاجسام **قوله** لا تقاطعها المقصود في هذا المقام هو الام **قوله**  
 في نفس الوهم **قوله** من جهة اللاتماهي في الاشياء **قوله** مطلقا وعلى ذلك ما لا يمتنع **قوله**  
 القدر الا على **قوله** ان يكون الوهم **قوله** معنى الغرض العقلي **قوله** اعلم من العقل الوهم **قوله**  
 وكذلك شأها في الصغرى لا يكون متعلقا ما يطبق بالذات بل من جهة **قوله**

وممكن ان يكون معناه لحيثان فاعبرنا عن حصة الفعل كالن من بطي واذن غير مطلقا  
 لا يكون كذلك الامن حصة استدلال الدليل وقوله يكون السطر فيه بالبار والبار وكون  
 اي شجر كلام الشيخ بان السطر فيه ايضا واذن وقوله كما يستقر فيكون كل مستقر او  
 ان كان السطر في الاعطام من بطي **فقد** والفردة تانا عطف على المركبة اي الاغصان <sup>المفردة</sup>  
 كما لم وانتم مثلا ولم يرد بها اجسام المفردة كما لا يخفى **فقد** كما تراه شجرة في غير بطي اي في  
 وهو منهم ايضا في ذلك لا يمان احص من الاضافة (خصاصهم به في الراي **فقد** واما ان  
 يدعي اتصال الجسم المفردة انه نعم ان اري اولى كماله من جهة ولكنه من جهة راي النظام ومن بعد  
 وفردوه في مقبول الاجسام البسيطة لا الى النهاية واذن بالافعل فكل قسم تعرض سوائل  
 فلا جسم يزدل كل جسم فهو نوع من الاجسام وهي غير متناهية بالافعل ثم خلا موضوع  
 في الواقع لهذه الطوى يستحيل اذ مقدسية والمفرد خلا لا لا يخفى ثم لقائل ان مقول  
 قوله فهو بطلان الموقف منها لا يكون مفردا وكلامه فيه ان اريد ان الكلام في المفرد  
 الدال في عالم الواقع فغيرنا لا ما نعلم ان الموقف منها لا يكون مفردا وليس العود  
 في عالم الواقع وان اريد استحيل او القدر معدوم متعقلا فلا بد من الانتماء من نظام  
 ادلاصي ثبت ان تلك الاحراز غير متعقبة متعقلا لا نظام ولكن شغل في الراي ان  
 البسيطة ايضا شبيهة بطلان فلا عبرة به فكانه قبل ان الوجود المفرد يدعي واما ثبت  
 شبه فيجبر عدم اتصاله في عدم التجري ولكن اذ ادع الفاعل به فيستعمل ما يطارد في  
 السابق المقام وسلسلة من كل جانب فلا تصور في الكسب وذلك مقول انه قد سبق  
 ان من ان من نظن ان الاقام باسرها موجودة بالافعل ومفردة ومفرد الجوز المودود  
 معنى هذا المقام ذلك الراي خارج مودودا فبقى في الاجسام الموجودة الاتتبع من الجوام



غير متحركة بحسب تقدير عدم الاتصال والاصح ان سمي الاتصال اجسام كلهم مركبة كانت  
 او مفردة ونفى بالاتصال والاصح ان سمي الاتصال اجسام كلهم مركبة كانت او مفردة  
 معنى بالاتصال اعم من ان يكون في بدو الامر او في الاستمرار او في ان يكون له كذا  
 الفاصل الى غير نهاية او تقف بحسب التقدير في غير متحركة وينبسط الان فثبت الاتصال  
 وعدم انتماء العنصر لموتش اتصال التحليل البسيط لا الدلائل الثاني الى ان فلا شيء  
 يكون قبل وقال **فله** وينبذ ذلك اي كون تلك الاجزاء خطوطا وان وصل ان يكون  
 اثره الى كل من اتلف من اسطح حوران تعين الخطوط الى الخطوط قال الشيخ  
 اما الذين يقولون اجسام سمي الى اجزاء لا تحري فمنهم من جعل تلك الاجزاء اجساما  
 انفسها ومنهم من جعلها خطوطا غير مقسمة ومنهم من جعلها غير اسم ولا خطوط ولا  
 اشبارها في نفسها **والسادس** لا نها اما ان لا تتلوا في قسم لا تحري او في القسم  
 لو تالفت منها ارساطا اطرافها لا ارساطا حواشيها تقام لان ما به ملائ في احوال  
 غير ما به ملائ في الاخر وخرج احب فتداهل وتلوا على السحرة بطل في البداية ويحيى اليه  
 انه يجوز ان يحلل الحلال لا ارساطا حواشيها لا يلزم الاقسام متعده حتى الملاقات  
 وكما يحلله فيخرج الى مونه زائدة قد كثر الكلام فيها فقرر في الكتاب كسب  
 يخرج عنها وذلك لان محلل الحلال وان يكن من عن الملاقات فلا يحصل انما  
 يدعى فلا يحصل به عجم ففي ان لم يتبوا به فيقول ان الحلال لم يحلل وان زعمه عما  
 كماله اسوة بالاجزاء المحللة بانه في معنى واحد في بار اخر وان يحلله حلالا اكثر  
 وانه بين جزئين متعلين فيقول ان وقوع جزئي جانب في الحلال بانه على وجه فالحل  
 محذور في ذلك ولكن ان علة ذلك ما يسميه من الاجزاء فيقول ان المحذور لم يبين

محذور  
 بطلان

يطلبان التداخل في بقية العلم اذ لم يجدوا عليه بل لا يجدان ان يقولوا ان  
 بان السعد المجد الموجود كجوزة فليعلم منها ايضا بل احال بطلانه منها الى استغفار الخ  
 يحصل جسم في عالم الواقع وهما قد استحال فان تعلق الجسم انقضى الى العدم  
 نقول ان كانت الاشارة ان حاجته في السعد ان محل الطرفين متقابلان فبقية  
 والالم تترافى الموضع فيقول الى التداخل واذ كان من المطا ان الاطراف الى الاله  
 محل انما محله امر واحد بسبب المحلول في بعض النية بعد طاهر وايضا انه في الف لمحسوس  
 الحكيم فلما بين ان حياي من قلة به فلم يرض به وجرب الجواب بما هو في الصحة والعلوم  
 بمثابة **قوله** وقد اكره العظم الى لو كثر وهو الطرح وحله من اكرهه بمعنى كثره فلا يخفى بعد  
**قوله** عليها داسة بضم الجيم اي كلبها ولو فرض بفتح الهمزة فالله طاهر واطهر من  
 استناب قد فخر بها ليدل على فاطمة انه وقع من الفاسخ ما وقع وهي  
 الفخر شديد وهي الرحل حتى وسقط والعم ان جعلها ليس بصبي لوجوده  
 الواضح **قوله** ومعه عز زنون الا كبر في المشهور لست زنون والمعارضة اطلاق  
 زنون الا كبر في رفع الاشياء **قوله** وظلالا عظم ما مصدرية الى طال اعصابهم **قوله**  
 اذ كان الموجود من الزمان اه لو قبل من الاستعداد وان الزمان في الحارة فوجدت  
 عدت باردة وارتالى بطبيعية مضومة وهي غير مفسدة ام فيكون هناك حركات  
 غير مفسدة شائعة اه لكن في استرخ عن الاطالة واذ احضرنا واستقايها و  
 مضيتها بالنظر الى الزمان اخبر ذلك بقرينة ان غير بطلان راسم بالكلية فاصح  
 اتصال الكليات والكمات محذوف **قوله** فاجرا للمهاجرة ان كانت حلا في فرداته لو  
 بان لسانه شبهة لعمدة في الجواب وانتهى ما كذلك يوحى منها اجسام في العمة



وهو طفق قلقي اعلم ان هذه الشبهة انما تدل على وجود الجواهر المفردة بالفعل وقوة  
بالاحلال كما يراه المشهور ستاتي واخرها به وانما يدل على خصوص العقلية لو سلمت تطابق  
اجزائها لو كانت كشي غير متبرية اجزاء المسافة وجودا لا حيزا المسافة بالفعل وهو غرض  
وكذا اصل انقطاع وجودي لها على اجزائها فانه لو حيزا لكانت اوسطا منقطع وراقف  
الصفة كما هو الصحيح في طول التقطعي بالخط واحد احتاج الى بيان فلا يتضح لكن  
يتفكرون يريدون ان الثامن والعاشر والحادى عشرة من الوجود بالاعمال قد وظهر  
من ذلك الجواب بالمعنى انه تقصيد ان الدليل المقام على بطلان الجواهر المفردة  
تلك الاجزاء ثلثا فيه وغير ثلثا فيه متباينة مقدارها غير صحيح فانه ان صح لم ان لم  
الانقطاع والتالي به بما مر من حوت الزمان والحوكمة انما الملازمة تطلق ما ذكر في ذلك  
الدليل جاز في اثباتي بلام مرتبة واذ ان تقصص بما بلام مدله فهو مغاير لا يصحق المدلول  
انه ان اريد به بالماض لان الحاضر لم قد تقرر اى المتأخرين على ان الحوكمة القطعية المطلقة  
موجودة في الخارج وانما وجودها كك في الحيات وكذا الزمان وانما الوجود في الخارج  
المتوسط والآن السال منها غير متعين ستم من فان اريد بالحوكمة المتوسط فلا يتم  
انها منطقية على المسافة بل هي محفوظة لوجودها الشخصية من الاستعداد الى الابد والاداء  
اريد القطعة فلانها موجودة في الخارج فلا حلف في استعداد الحوكمة بالكلية واداء  
كان ثم الجواب غير مطابق لاصول الفلاسفة لم يرقص بنى مقام دفع الشبهة من قلم  
مع انه غير تام لانها ضرورة حاله في المتوكل بها كاذب المسافة شيئا فشيئا وانكاره  
محض كحكمة فان المتوكل في حال السكون ليس موافقا لما هو منه من المسافة واداء  
زلا السكون وانما هو ليس لموافاة الواحدة سيرة بل موافاة شي من المسافة قدرا

وحديث اخرى وليست الملاحظات الى اصله وان كان بطريق حصول الاشتراك عليها معلومة  
 فان الاضية بها كذلك المستقلة تعدد فالى اصله هي الحاضرة الى اخر ما ذكره  
 بعد ذلك عند النصف ودواخ عند من لا يعرف **قوله** فلاما انه قسم من الزمان فهو ملك  
 يقول انه مع تعدد لم يكن الشبهة متوقعة عليها بان لانه ان الزمكة موجودة بلا شبه  
 الماضية والمستقلة ليست موجودة بل فالوجود منها انما هي الحاضرة التي عليها كذا فثابت  
 جمالا ينقسم متعاقب الوجود وبه ثبت فاعلم المسافة من غير سنوات وهو المطاوعة ثبت  
 ان الحاضر قسم اليه فامتنع منه ايضا لكن اثباته يتبرع ليس الم لا يعرف عليه فقول  
 لك ان محصل الجواب ان الموجود من الزمان والزمكة عندنا هو امر واحد من الازل  
 الى الابد من الامتداد الى الامتداد والباقي من التي هي الماضية والمستقلة موجودة على وجوده  
 العاص والمعاد وديان اريد يعني وجود ما بقي من الوجود بعد لانه ان غايته ما لزم استغناء  
 في الالان الحاضر وهو لا يستند ذلك الاستغناء بلا شبه الى اخر ما قلناه بالامر عليه وسعيد  
 الله ان شاء الله فلا شئت الثاني وانما رقتهم ولا يكون الى اخر قسم من الزمان  
 والزمكة ولا محصية فيه اصلا واذ كان في مبداء الشبهة كونه متناه متوقفا لا لانه  
 ولم يكتف بذلك السمع فالعقار ان ثبت جزئية الحاضر الذي هو غير متفصلة لث  
 المدعي ونحن في الكاره فان لمعقن عندنا في وجود الزمان والزمكة كما ذكرناه وبه ثبت  
 الاختلال في الشبهة فلاما ثبت استغناء في الجواب فتدبرد نصف من العجايب  
 هذا باب ما قبل ان اجاز الزمكة الحاضرة غير متفصلة الى الخارج وان عشت في الزمان  
 والوصف العقلي وعدم غيرها غير ضروري للزمكة ولا حاجة الى الافصاح **قوله** ثم لا يمكن  
 ان يرضى ان اخر قوله كسر لئلا نشاة وسكون اللام عن الثاني **قوله** لا استغناء فاعلم



المسم في الحزم وهو مفعول قبل الاشتغال بشبهها الخالف بعد ما فرغ من ابطال التالف كمالا  
 وانما ذكره هنا ليعلم ان الشبهتين لا يتغيران بعد ان قد قيل انه بمعنى بدل على اعتبار القسم  
 بانه لو قسم الحزم الى لانهما في اقسام بالفعل منفرد او بالعودة فهي تكتسب التماثل  
 لو فرضت موجوده حصل منها بالحزم الذي كان من قبل ولا شبهة في ان غير المتماثلين  
 لو وجدت بالفعل لا يحصل منها الا حزم غير مشاهة فلا يكون تحديدا لشيء ولا فعليه تضعف  
 القيمة الموجودة والمحللة وسيار الى ان في ان راد تعالى عن قريب **قوله** وما انما  
 بيان على القدر المشترك بخلاف الشبه ان الشبه ايضا كذلك لانه في زعمهم  
 لم يكن لك كما عرفت خبره منده **قوله** لا لا الى اصل ان ما بين الشبهتين لو سلمت مقدما  
 انما راد العدد مشترك بخلاف الشبه الاول فان وجود المعطوف على ما قد اقتضى لعل  
 فلو سلمت مقدما انها تحت التالف بالفعل غاية الامر ان الناظر فيها لا يسم ذلك  
 الماحوز كما عرفت **قوله** والجواب الى لا نقول بوجود الاقسام الموجهة اليه التامع الاقسام  
 الممكنة متماثلة او غير متماثلة وعلى الثاني لا يصح نزولها بالمكان خروج الاقسام  
 اليها من القوة الى الفعل مح وعلى الاول فقد ثبت انها بعينه فانه اذا بلغ الا  
 مقام الى ذلك احد من الشاهي لا استعداد بعينه فان الفروض متماثلة الاقسام  
 الممكنة لا شدة عنها شيء فلو متناه لم يكن ذلك الجمع مضافا وحيث عرفت بوجه غير محتمل  
 فلو فرض عن دار تصور هذا الجواب بان المتماثلين ان ارتبوا الشاهي بالجمد لا يعبر عنه  
 فلا يشتمل الشاهي الذي في صورة عدم الوقوف على حد فمما رشح عدم التماثل في دم  
 يمنع من افاته **قوله** لا لا بالمكان خروج الاقسام الماه فان غير المتماثلين في ذلك المعنى اعم  
 من عدم التماثل بالفعل والامكان الا ان في امتناع الاختصاص فان وجود الزمان

ممكن وجوده بعدم العدم متساوية في القوة لا كقوى وان اردنا ان يشمل عدم الوقوف  
 انما متساوية لكن لا يتساوى معين بل متساوية في القوة على حد لا يتجاوز على  
 هذا اندفع ما قد ورد على ما ذكرنا في استدعاء قول الشهرستاني في قدره بعد الرجوع الى المقام  
 عن شئ وتقصيد ان الزمان في الحركة العقلية ليس الا متساويا لانها لها موجود وان  
 بالفعل غير متساوين في سبب الاجزاء المستقلة بالقوة والى لم يكن الزمان امر واحد بل  
 وهو خلاف ما سبب الزمان والحركة عليه وهو واضح واذا كان الزمان متساويا في القوة  
 ما في الاستقلال لا ميسر لاذنك الجليات ضرورة كيف ان ما فيه او هو موجود على  
 الجوار وليس له قوة خارجا عن الزمان بالقوة ولم يتغير هذه القوة في مغلبة الزمان فلم يتغير  
 منه القوة في مغلبة فالحوادث المتعاقبة الى النهاية موجودة بالفعل لوجود است متعاقبة  
 غير متساوية وطرف الاتصال منها لوجود هو الزمان الذي لا يتساوى اذا كان حال الحوادث  
 لك فاما كان عدد متساوي لم يثبت ان كان فعلية عديم النهاية واذا في قوة الجسم انقسام  
 متساوية بمعنى عدم الوقوف وهاهنا لا نقف ما في الاثبات هي متعاقبة في قوتها ان كان  
 فخرج الانقسام العدمية النهائية الى الفعل غاية ان الاتصال في الزمان العدم انما  
 فيتم ان كان صيرورة اثنى هي المعدلة غير متساوية فيتم ان كان سبب في الجبل والحوادث  
 بلا انصاف شئ اليد ولا كحل طرأ على هذه العدميات واهمية عند الحاذق وان لم يتم  
 الحاذق وسعود الى متد ان راسد بل لا راسد الجواب على هذا التقرير لا باحد وجهين  
 الاول مع بطلان الثاني فان ضرورة الشايع غير متساوية في الزمان العدم النهائية  
 غير مستحيلة وليس يعنى فان الضرورة غير موجودة في حادثة ولا يصح صلا ان كان ان  
 يكون الذراع ذراعين فضلا ان يكون غير متساوية والثاني ان الزمان ما في النهاية لا يوجب



عدم التام في وجه الشبهة وان خالف فيه يثرون ولم يتوافقوا لا بدعوى الضرورة في  
 في مقام التام غير مقوله بل بقي ان الضرورة قاطعة بان الاجزاء التحليلية والعقلية متساوية  
 الاقسام في اعادة الجود السرية ان الاجزاء التحليلية وان لم يكن موجودة بالفعل لكن بعد  
 اسود بالفعل بان نوافذ بالكونة مثلاً يقتضي ارضه مثل اقصار سواناة العقلية  
 بها ذلك سائر الاحكام ولذلك تمام بقيدون الوكالات العقلية بالادراج والرفاق  
 والتفاوتات بالتفاوتات فيها العوام والخواص كلهم بقيدون بالارضية ولا شبهة  
 في ان التحليلية لا تورت عدم التام في قطعا ولو كانت متساوية او متفاد بورتية البنية  
 فذلك العقلية فالأحق بالقبول ان تصاف الذراع العددية النهائية ان فرضت موجودة  
 والكان محال لا يحصل منها الا الذراع ولو لو قس في ما ذكر في المطال قبل أشهر سياتي في  
 من الجابضين خاصة فعليا لجود الفردان لا يحصل منها التاليف للرائع الى التماس اذ  
 التداخل وذلك لان الحكم الضرورة حليات الاول لزوم كونها ان وجدت صارت بال  
 حجية اي لا بد من ان يحصل بالاجتماع حجم محسوس وراثتي لو فرضت موجودة لا يحصل  
 منها الا ذلك الحجم سياتي في الوصوح ضد العقل بالعدل وادولقش في هذا الحكم بان  
 عدم التام في العدد الاقصر البنية في المعدل فاعاد ان ينافس في الاول بان خاصة  
 العقل التامس العقلي الى الانقسام والتدخل العقلي الى انتفاء الحجة بحسب يعيا  
 تقدير العقلية لا يحصل منها حجم نك اذ وجدت باسرها لا يحصل ذلك الحجم بل اوردت عدم  
 التام في فالحق ان الفرقين سياتي في عدم اعادة عدم التام في دم رهي الجواب ان عدم  
 التام في العدد بالعقل والكان في زمان غير متناه ان لم يكن مستح بالذات بل بالغير  
 فلا يلزم من الامكان العسمة الى نهاية يحاطين تام الامكان الممتنع بالغير ولا خلف فيه

محمد

المعدم المحال شيء ذلك في المكان محتاجا لثبوت فلا يلزم من الامكان بالقياس الى ذات  
 الجسم المكان في ثبوت كافي لعدم المعدل الاول فلا يحد في التزم المكان عدم تباين الجسم بالثبوت  
 بالشيء الذي يربط بالنظر الى طابع الجسم وان جعل الموضع المكان في حيز الجوزة داخل فلو زعم  
 فان انقاص الجوزة صغر من انقاص الجوزة كذلك جعل صغر من التباين غير شاة  
 وسقط قوله وانما وقعت الحصة الكلية اذ لم يكن الم في التباين بل في الحصة الكلية  
 والكلية معها فاريدهم ان يقطع قوله الى صفائح مع صفائح يعني وجه كل شيء عرض قوله  
 من بابين العجبة وادراك الم من باب زرع اى نضاه قوله بل يعقل عليها فيه رسالة  
 الى ان خصوص اديم الارض غير يتطور اليه بل يلزم من شيء اديم التلك الاول الله فلا يوافق  
 ان لزم المكان ذلك بالنظر الى اذ ليس من منع بطلان التالى فانه اذ طابع الجسم  
 لا مانع وكذا افواتنا سم فلا مضاعفة بوجه في نحو التفتية وقال الشيخ والسلام في هذا  
 بقوله سطلانه غير صغوي ايم وحاصل كلامه ان سطلانه غير مخرج ولا من عليه يفت  
 يدعون المية في فيه ويزعم الاصول التي لا تحري موجودة اذ محله لا يتغير سطلانه  
 بل في بطلان تجوز في فلا يصح منهم اصلا وسمى المية في سطلانه على تقدير عدم تباين  
 الحصة فنهائهم للمنع وتوضيح بان ادعائهم سطلانه تجوز يقتض امانتهم فلا بد لهم  
 ان يقولوا ان كل جسم صغير لا يتغير كل ما اكرهه براتب حيزه بقدر الاتصال يلزم  
 ذلك وليس كلامه في حيزه خصوص الجوزة فالارض الله فما كان بدايناهم استغنم مكانا  
 وادى بدناشي ان حق اذ به ذلك قوله من ترك الى الم بوجه واحد في الجسم الاول الله  
 عبدة كذا الحاصل به فغيب الارض وليس تلك العقدة في الجوزة فيكم بانها لا تغنى  
 فلا تستبر الحكم من احد باشاع التفتية في قوله تقدير الحيز في التباين الجوزة لا يحد



لم وادار سوء بالادارة فانه بالصحة الى منه تحصل العذر جعل بذات ان سبيل التقدير  
 قوله والجواب انما نقول ان في الجسم لم يزد من اشهر ولا مقدار في غير ما اذ  
 ما سبق ان الاجزاء الحكيمة معدة بلا شبهة ان الوصول الى الصف قبل الوصول الى  
 واذ كانت هذه الاحكام صادقة في نفس الاولها اه مرتبة في الخارج مع انه ان يقول  
 انه لا يقطع الصف الا ويقطع الزرع قبله فلا يبلغ الصف كما ذكره مشروفا فلا يصلح  
 ان الزمان والساعة شاه ذلك للاتصاف شاملا بالزرع يقطع اكثر مما يعطى من  
 سنة الى ان يبلغوا يعطون فاقبلا لا يقتضي ان يكون لا يزال سايقا حتى لا يبلغوا  
 لو فرض ان الاجزاء موجودة بالفعل في التماهي المقدار واما صور الجوارك لان الوجود  
 بالفعل عند الجسد من المتأخرين لورث عدم تماهي المقدار فلو كانت الاتصاف موجودة  
 بالفعل لتبلغ عدم النسيان فيلزم ان لا يكون السريح اسبطي لان قطع الساعة بغير نسيان  
 في زمان شاه غير معقول كما سيجي فذلك معنى الجواب على تقي وادام يكن موجودة  
 فالساعة متناهية وقطعها واحد منقسم في اليوم وادام قطعها اسريح واسبطي متعادلا  
 فشرح يقطع من الساعة اكثر الزمان مما يعطى اسبطي في زمان واحد فلا حرم متيقنا  
 في وقت فيزج الى ما حلته **قوله** فالجسم عند من يوفى بالفعل من اجزاء غير تماهي  
 بالفعل وتلك الاجزاء باسرها فاما الاتصاف مات كلها فاحلها بالفعل لا الى نسيان  
 والاتصاف كلها حرام كما يورج من قوله ساه مقولهم قال السبح اما الذين قالوا الوجوده  
 اجزاء غير متناهية فحجم فعدوهم الى ذلك امتنع تركب الاجسام من الاجزاء غير المتناهية  
 ومن الاجسام الغير المتناهية قالوا فان الاجسام ايضا في انفسها ذات انفسهم وان لم  
 يفضل بالفعل فهي اوجرت باليقين والفرص كان كل جزء من بعضها وجزء من

من الجسم وان لم ينفصل الشيء قالوا ينبغي ان يكون اجزاء الجسم بلا نهاية وحيث قسم  
 الجسم انقسام لا ينهي ووالا لكان اجزاء الجسم الفرضي اذ الفرضي انما يريد به الاجزاء  
 موجودة في الجسم محاذية لكون اجزاء الجسم اجزاء كجسم اجزاء الانقسام فان حصل انقسام  
 غير متناه كان ذا اجزاء غير متناهية انتهى في دفع من المتأخرين من نسبة عدم تمايز  
 الجواهر الفرضية الى الابد على ما روي ان عدم تمايز الاجزاء يلزم تمايز تلك  
 الجواهر فالحال به قول به **قوله** فتلك الاجزاء ما مفردة او موقوفة من المفردات ثم  
 بيان سلطان راسم والادراج ترك التفتيح والارضية سبيل مواد قد يمنع اذ لم  
 وجود المفرد بالفعل فانه من الجاهل ان يذهب النصف الى النهاية بالفعل كما هو  
 راسم فلا ينقض حجة عليهم ولا يجنب ان يظن مع المصالح ان اكثره بدون القوة  
 غير معقول بدمية فبطل راسم ولكنه لا يمكن نصف لا اذ قد اذعنوا لفظهم  
 الا انهم لم يفتقدوا لادعواي ذلك الدعوى اذ هي في قوة انتفاء نسبة  
 بالفعل فهو ان راسم النصف لا يقع النصف فاللذان في غير المقام الاستفصال  
 بما لا يسميهم بالكلية ولا سعيه ان يراد ان عليه هذا التقدير لم يتم ان لا يمكن ان  
 اصلا بل يتداخل وانما في اساطير اما للذات فانه لو كان الناس بدون  
 التداخل فما به يتالي كما ان لا ينقسم فانه لم سعيه احد المتلحقين في الآخر فذلك هو  
 اذ يستراعي ويحجب الادل فانه كان جواهر قد شئت وجود جواهر غير منقسم وهو فلا  
 راسم انقل الكلام الى ما سمر والى ان يقع تلك الاجزاء الى الجواهر المفردة (فكان  
 عرضا فيقول الكلام في محله فان النصف الآخر لا دخل في المحلبة وكذا نصف النصف  
 وهكذا على الثاني فلا شبهة في ان الاجزاء موجودة والادراج التي هي مفقودة عن اللام



ليت يصح لا يكون الشرع عنها فانها لو اقتصت فالاسى كماله والافراز غرض  
 فلا يوجد الشرع عنه وبعبارة اخرى ان اقصى الاخرى جانب عدم التعارض فلا  
 بلا سبب وكذا اقصى الصف المفروض الملاقات فانه موجود بالفعل لو فصل بها  
 كماله فكذلك فلا يوجد الملاقي بالذات اى بلا واسطة في الوجود من اطلاق المقار بالعرض  
 بدون اطلاق بالذات غير معقول فلا سلا في بالتمس والتداخل تماثل راسم  
 ومع ذلك يثبت سفار الحزم ان تبادل البعض دون البعض فاما تبادل  
 سلك وعود المحذور فعل هذا البيان التوى من ذلك لانه يورث دعوى البسمة  
 في ما هو بتره اقل الدعوى اللهم الا ان ثبت دعوى قدم العود الموقوف بالبيان  
 لا بد دعوى الضرورة قبل في يانه ان جمع تلك التاليفات ورايت اكثر  
 اذا احدثت بحيث لا شذوها وادلايد فلها من لسيما واد حقيقة والام يكن  
 ما فرضاه جميعا حسبا ولا يحفى فانه وان يتم الا بدعوى ظهور تلك الدعوى وما ذكرته  
 وتصوير قد ذكر ووجه اخر غير سكتة وان كانت عند الصف غير المعقولة  
 تولى كانت بصفة انما يريد على اقرار موجودة بالفعل والالويث وعلى فصل  
 لا جزئية بالفعل وهو ناقص راسم فلا يوردها بها على ذلك المفرد المستقل يجب  
 ان يكون متصلا بكون غير قابل بصفة اصلا فالحزم ان تاليف من الجواهر الفردة  
 وهي الكانت شابهت فان اتى تاليف من احوال غير متحركة صلا هي غير متحركة  
 قد عود فيما مر من اعني بل فيما استوفوا مثل المذكور وان كان اشنع لان  
 الحارث الواقت تحت السرور وان لم يحصل عرضة فيها اعراض اخر كالت  
 هذا الوقت والواضح انه مبالغة في شناعة قولهم <sup>في</sup> ويعلم من اشعارهم قال السهم

لما صفي اصحاب الحزب على هؤلاء النجاة هم الى سبيل السعد والذرة والسموات  
 اجبوتش التي اذا مضى من ماله بالبطوة دارد اقل من شبيه ما مضى من المدا  
 استغ الا دلائل من الخا صين المذكورين الطفرة هم دسوة في جريان النافذة هم  
 شفا مادي من نفاذ فانه من الخا بيان يكون السقي في الكتاب فيلج بعد من  
 ذلك الكتاب ولذلك قال نعم ان احصوا في القاموس الخش نفع الحار  
 المهلة ورسكون الام ونفع المهلة والعار ونعم السمن مع حذف الباء ايضا ونفع الم  
 وسكون الام ونفع الحار بدون الباء وكذا السمن ونفع الام وسحقه نعم السمن ثم  
 الام وسكون الحار ونفع الفاع ونفع الفاع فاداة مودرة فخر كما انه من العجا  
 حبار سمي اصفي شجرة مودرة نيك سب فالتجاء الصغير من هؤلاء  
 الطفرة ولم يكن واجبا عليه وعلى سبقة فاك قد عرفت ان احرار الحزم دارمان  
 وروكت وركانت غير متشابهة لكن المقارنات فالا حوش يعطى في زمان الزمان  
 مقطعة الحفات فتقريب شيا شيا يلحقا بالضرورة غاية الامران قطع من  
 متشابهة فات احرار غير متشابهة ولا محذون ان درت عدم شاي الاجرار عدم  
 شاي المقدار مع شاي معتدرا زمان لم شاي ذلك لانه انما يلحق اذا نفع بعضها  
 ولا يعطيه الا بعد قطع نصفه وهم واولئك المقطوع لا سر لانه قطع عديم الشاي في  
 زمان وسو حج كبره فلا يفرع عن مسافة بين وبين السموات فلا يلحقها بل يجب ان  
 يلزم مكانه كما سرد كمن ليس لك وقد سجد في الزمان والركة عدم شايها اجزائا بالبور  
 التي يحد شيا شيا من البدار الى المتني فاستدع كونه غير شاي العود معلوم السطال  
 والفقران فزوج عن الاقارب فانا تعلم انه اذا احد من مبدار ان ثم ان ذلك



حيث فرض لم يبلغ ملك الاجزاء مبلغ عدم التماهي والمكافئة مكافئة فافترس ذلك  
التجارد الى القطرة وانت تعلم ان الزمان مثلا ان كان مؤلفا من الالمان فاما المكافئة  
فاحتمل ذلك الجسم اذا كان مؤلفا من الاجزاء غير متجانسة فاقبل بعدم تماهيها في كل  
جسم مكافئة كما سنرى ان الارض مثلا ولو كان مؤلفا من اجزاء متجانسة كما يظن  
كما هو رايه في الجسم فلا يظن تلك المكافئة لما في الجسم ولا في المجزئات كما زمان ذلك  
فاما التجار اليها ولا يخرج عن ذلك ليس بل من انكس فتدبره في هذا  
الذنب يفتح الال الى العجوة دار غام الرار المهمة صفار النمل وما به سفار به سحر الاله  
به **قوله** من فعل سر السها السهل يفتح النون وسكون المهمة ما وصيت به الفهم  
من الارض وحاصل الصق هو حاصل ما وضع من القدر من حيث عدم كون  
الزمن السهل لانه فروع منها موزون رج استد وهو ان لا يحيل الحركة اصلها  
ان تعقف مكانه فان حاصل الصق عدم فراغ المهمة من طي العقل ذلك ان مشاهد  
تعدد بالذات من قبل عدم اللحن ومشاهد ما مرام استاع قطع مسافة غير متساوية  
في زمان وهو يستدعي ان تعقف مكانه ولا يحيل والحركة **قوله** واطنة النظام من  
كلان المعروف وانما ظن لان النظام في المتأخرين هو المستمر بالعقل بالاجزاء  
العدمية النهائية والقطرة **قوله** والود اتع به زمان زمانه يفهم معناه وتشتبه الود  
التي تلعب بها الصبيان **قوله** وذكر انه ولو كان الجوا الذي هو لو كان اذا اراد  
منه خربة لم يحسن لم القدر الفاسد الذي تحت غفيرة الشا والعدس ود ذلك ان ارجي  
وقطعها يعطفان السادة استنفذ الواحد في القدر وهو محيطها فذلك ان القلب البنية  
مع ان قطع كل بالاستدانة وود القطب اصغر من دود مسطورية البنية والجواب **قوله**

ما دله داعي ان القطب يتحرك ويورد دوات قرارا ومهادم للضرورة فانما لا يجد  
 القطب الا ويدور دورة واحدة والحواسلنا ان حركة القطب مكتبة من الاستقامة  
 والاستدارة فحين يحرك بحركة ارجي قدر من الدورة قطع بالاستقامة اربعين  
 ذلك المقدس ديا لا قطعيا الرخي في ذلك الحين ما دام الدور مساوي ما فيها المستقيمة  
 والسرقة ان مسافة اقرار التحرك في الاستقامة متحرك في العدد اذا الاستدارة  
 ملازمة لها مما يجازي منها الاستقامة يكون اقل فتدبر **قوله** ولم يجوز وان يكون حركة  
 مقفلة لم فيه اشتباه الى ان ان محورة مقفول ان الحوز الذي بالعدو على  
 اطراف تحرك كثر مما تحرك الحوز الذي لك عند القطب وتليزم ان يكون ذلك  
 لا شريك قوله اصطردا الى ان جعلوا العمل على الوسط لم وقالوا ان ازمنة يكون  
 لطيفة فلذلك لا يدرك السكون حاشا لا شيء به الحركات البسيطة كالحركات الشوائب  
 مثلا لو قالوا ان السنة الالهية خلت بان لا تحس بعض السكونات كما فيها نحن فيه  
 ولا تقدر على السنين السب لم يجز اليه ما يجز الى ذلك العدد من ان الازمنة السكون  
 اكثر بكثير من الازمنة الحركية فان سنة الزمان من سنة الاقرار المسافة فاذا كان اجزاء  
 الطوفان الطرف مائة مثلا واجزاء الطوفان القطبي عروضا الحوز القطبي لا يتحرك الا عشرة اجزاء  
 مفضل المائتين على عشرة وهو متعون هو الذي تحرك على الطوفان ولم يتحرك فيه بعض  
 فيكون فيه فارصة الحركة اقل كثيرا من زمان السكون الى زمان الحركة نسبة مفضل اجزاء  
 مسافة وكذا الحوز الطوفاني على اجزاء مسافة الحوز القطبي فحين ان لا تحس بالحركة فحين  
 ما يكون مفضل دلائل من ان الحين مائة واخري الحركة وكثير من هذه النسبة معني  
 الا ان عن احكام الضرورة قطع كالاكتفى **قوله** ومطلوب منسوب هو لا مع ما مر ان



علم ان تدسيم تاليف الجسم بالعدل من الاجزاء سحرية غير شائبة فلا فرق عندنا وبين  
لا سطل بمقتضى البيان وانما سطل به التاليف من الجواهر المفردة عديدة النهاية ولم  
يقولوا به وانما سطل بما مر انه مصادم لحكم العقل الصافي من وجوب المفردة في المركبة  
فقط لعدم التام الذي فاتوه واما ان وجوب المفردة في المركبة يستدعي عدم  
تتام في المفردات انما لا عد عليه اذا مضى عدم التام على حالة مع ذلك الوجوب  
وسو غير لازم عليهم منهم ان سطل على ذلك الحكم فينتج ان برصوا عن عدم التام  
بالمره فان عدم التام انما كان عدم تتام الانقسامات لا قصه النافية للوجوب  
الفرد فغلبا او تحليبا وان لم يعدوا عليه فكل ذلك لا دليل عليه بالبرهان  
ان ذلك التركيب قد سطل بحكم البداهة المذكور فان لم يسر وعلى عدم التام فيقول  
ما زادوا الى الانفصال اذ التاليف من الجواهر المفردة فقد سطل رايهم وان استندوا  
عليه فيقول الى عدم التام في الجواهر المفردة وسطل سطلها وقد سطل عدم تتام  
مخصوص ما تذكره ولا غبار عليه **ثم** ان ملك الافراد ان يدانفت كذا وبعضها  
والمتفصل ان الافراد كلها متداخلة فلا جسم فلانهم مقدار متناهية اصلا لا متناهية ولا  
غير متناهية فلا غيرة لها في افادة الانقسام وقد قال ما لا نفهم في بعض موطا سطلها  
وان تدانفل بعضها في تسمى المكان متشابها فلا قسم غير متناهية فقد سطل رايهم  
بالكلية كل جسم غير متناهية في القسمة لان المتداخلة لا تنقسم اليها الجسم متناهية  
مستقدارية بعضها الى التمايز في الوصف محله لا رديا والجميع بالانقسام ولو اصابها  
يراه فوجودها كعدمها ساطع الاعتبار في الجسم فالانقسام انما للموقف من ذلك التمايز  
وموتاه الاجزاء كل جسم مشاهه الاجزاء فسطل رايهم بالكلية وان كان غير مشاهه

فالمتدافلة على ما مر سابقا لا اعتبار يحصل باجزاء متساوية منها الجسم في ضمن الجسم  
 العدمية النهائية في الأجزاء من قبل رايهم بالكلية ان كل جسم غير شاه الأجزاء  
 يعطيه ان بعض الاجسام وهو ذلك الجسم الذي حصل من اجزاء متساوية متناهية الأجزاء  
 ولم تثبت بعد القدر من البيان ان كل جسم متناه الأجزاء من قبل رايهم بالكلية  
 في وان فرع اليه النظام من قدس باعداد الأجزاء المعجزة والعين والمهمل في  
 والى بالية قوله وصوره في قوله امر استحسان فانه لو كان الرابع فوق الرابع  
 فكان الم حاصل ايضا **قوله** وان حصر ان وجه الراس اذا كان الجسم الم الم ان  
 الم ان الم ان حصل جسم شاه كالونف من شمانية ثم ايراد شمس الجسم  
 العديم النهائية في الأجزاء الم غير محتاج اليه بل يكفي ان بقوا الأجزاء التي تكون  
 وجزء مقدارية تزيد او تباين في الجسم الم وكل ان يكون متناه ان اربعة الى القول  
 لعدم تناسبي الجواهر المفردة لا يحتاج اليه في هذا الوجه لم يطق لعدم التناسبي بل القول  
 من الاحتداد ان عدم تناسبي الأجزاء وان لم تكن مفردة ولا مية انها بطولها  
 مقدارية تزيد او تباين في المقدار والم الجسم محسب الم فذلك اليه من الاستعداد  
 وبما زعم الكثرة بدون الواحد وعدم التناسبي الجسم ورجح لا يحتاج الى مونه ما ذكر  
 من قبل وهو انما ثبت ان عدم تناسبي الأجزاء المتافضة بقية عدم  
 المقدار وهو في في نفسه ولا مبرر من طلبه وقدس من قبل **قوله** وقدس من قبل  
 طريق برهم الى المتدافل اشارة الى دفع ما مال اليه لم يفر من الازداد بل الى عدم  
 التناسبي انما يقضي الى عدم تناسبي المقدار ان لم يتبادل فانه ان يتبادل بعض الأجزاء  
 فانها لا يوجب الجسم اليه فلا يزداد الى عدم التناسبي وحاصل اسفة قدس من قبله



ان الاقرار بالناسب المكات غير شائبة فعد صاع الزام التداخل والمكانت  
 شائبة فعد صاع القول معلوم بما في الاجزاء والمكانت متقدمة فعدان الى الحكم  
 والمكانت غير متقدمة الى الي من تقع عليه باستبعاد التعليل فهو مادم لا حاس  
 مع ان المطا حاصل وهو سبطلان عدم التام في الاجزاء وهو الذي يرد به بحسب  
 سبب وثله الفصل الثاني في ازالة التام في النظم **فيما صرح** ان  
 في استفاد مبدأ هذا الفصل **في** ويجب ان يعلم ان ليس المراد من تبيانه ان اراد  
 ان المستعملين من الحكماء ارادوا ذلك لانهما المتعارف فيما بينهم في الاستعلاء  
 وهو الذي يشير به كلام الشيخ فلا يصح الامر عليه في هذا المقام فان اثبات تباين  
 في ذوات الاوضاع ملائم ولكن لا يترخص فيه في مقام ابطال التام **مطلوب**  
 ان يكون في المكات حد او غير ذلك فنقول ان المراد الاعم مما عرفت في العلوم  
 ما عرفت فلا يصح من المصروف الحكم بعدم جريان هذا في غير الطبيعات وان  
 اراد ان لا يصح الركن بدون هذا الارادة فيمنع فانه من انما ان وقوع المبدأ  
 وهكذا معقول في المجرى كالمراة المتأخرين عن اقرهم والجواب انه اراد التام  
 ووقوع ذي وضع على حد او مثله اي معقول ملائم في ذاته او غير ذوات الوهم  
 فلا يعقل المبدأ في الا على سبيل التخييل والاعتبار وهو غير واقع في هذا المقام  
 فانه لا بد من المكان الانطباق وانما يتقبل الحكم بان المبدأ فيها بانها المبدأ  
 بان المبدأ في سلسلة زمنية اولها ان المبدأ في ان هذه كذا ممتدة تان  
 وذلك في الثاني وكذلك ادوم لا يردت الانقطاع ولا التام فلا يطفد وانما يظهر  
 الانقطاع لو سقطت الزمادة من المبدأ الى غيره الى ان يبلغ الطرف الآخر

بأنقطاع ذلك التطبيق ولم يتقطع بل استوعب الكل ولا يلزم منه إسقاط في العدد أيضا  
كما كانت عند دوات الوضع وان اريد بالسواوات من القدر من استطابق فلان لم يطل  
ولو كفى من القدر لا شرا عن محتم منه المنطق فانه من انظر ان السلسلين بهذا الصنف  
طبيعت احدهما على الاخرى اولاد ان يحل معنى فلا بد من الاقلولة اولاد لم عليها النظر  
فيه ثانيا **قوله** ثم انه يظهر اختلاف منها لم يردم انقطاع الحملين ايم وذلك لان الطيف  
لو كان في زمان غير مشاهد فيكون قد حيا لا معصيا فحين يطابق البصار ان سقطت  
الزيادة الى ما بين مبداء الزيادة واذ تطابق ما عليها سقطت الى ما يليه ولكنه انما  
تنقل الزيادة من مرحلة الى مرحلة ولا يترقى الاخرى هي الناقصة ثم الزيادة فلا بد من  
عن لوجود التطبيق الواقع في زمان مشاهد او دفعه **قوله** ولا نقا من ان العقل حكم  
حكم كليا بامكان التطبيق في الخارج ايم يدل على ان التطبيق المأخوذ في الوجود هو  
التطبيق الخارجي وامكانه ثم اولاد ان التطبيق في الخارج انما سر بالحركة وتوكل  
غير الشايع محتم **قال** الشيخ ونقول لا يجوز ان يكون جرم لانه لا يتحرك كذا ذلك الحركة  
لا يعقل الا على احد وجهين حركة يكون فيها اسبته ان المكان وحركة لا يكون فيها اسبته  
مكان فاما الحركة التي يكون فيها اسبته ان المكان وذلك مما يستحيل على الجسم الغير  
الشايع اما المكان غير مشاهد في جميع الجهات فلا بد ان عنه مكان حتى يستدرك اما  
المكان غير مشاهد في جهة دون جهة فربما يمكن ان يتصوره فراغ لكنه اذا تنقل اليه  
لم يحل اما ان يحل من الجهة المتعابلة بها اولاد لا يحل فان لم يحل فما استقل لكنه انما ما بد  
فيمى وان استقل داخل في الجهة الغير المتناهية متناهية وثانيا لان الحركة واحدة  
وانما حلت الى جرد وكل نادا تنقل سببا الى مبداء العقل فقد ذهب الرتبة الثانية



لكل من السنين فلا يعقل انتقال ثانية الى ثانية الكل الا ان لمع ان مبداء الثانية <sup>عبار</sup>  
 البداية واعتبار الثانية فاذ انتقال المبدأ من حيث هو مبداء انتقال البتة ثانية من  
 الناقصة الى خير الرتبة الثانية من الكمال وهو خبر الاولى من الناقصة هو تطبيق  
 لايم عن بعد في التطبيق المعهود في العلوم لتعطى الامر في الكل عين تلك القول  
 ان تقرير البرهان على محاذات يستحيل في الخلافة وان الابعاد لو دسبت الى عدم  
 النهاية لصدق هذه الشرطية لو طاعت الحقيقتان من ويا دوا حاصلة ازديادها  
 على ما كانت عليه او ان شئت اذ واصل انقاصها على ما كانت عليه مجرد المطابق ملا  
 انقاص وتكمل ونحوها من اسباب الازدياد والانقاص وتقابل والتفرقة الى هذه  
 بحكم كذب الشرطية المذكورة فان مجرد المطابق في المكان محال في نفسه فلا علاقة بينه  
 وبين الاستمرار والتساوي والازدياد والانقاص وتقابل ان يقول انه ينقص با  
 لتعاقبات ضرورة انها ان طاعتها في المكان محال في نفسه فلا علاقة بينه وبين  
 الاستمرار والتساوي والازدياد والانقاص وتقابل ان يقول انه ينقص بالتعاقبات  
 ضرورة انها ان طاعتها في المكان محال في نفسه فان طاعتها في زمان مشأ  
 مستحيل بديهية واضحة لا شبهة ادت وتاد الخلل ان مطابق في الزمان هو الحركة وهي  
 اذ راع حسروا م صحتها وهو الانتهاء فلا مضاعفة في الزمان عدم كدها ولعل الجاسير  
 كثر والاسل ولعل الجاسير كثر والاسل كذلك بل بنوا على التطبيق العقلي وهو  
 العقل كل واحد من اعداد الناقصة بان واحد من الكمال ولا شبهة في انه ان شئت  
 الجملتين وتاد الانتهاء وحسب السد ان صدق ان اثنين في الخارج فهو محل محض  
 لا يعيد التساوي والانتها في نفس الامر والكان فيه مفهوم وقال بعض حرة الا حسيها

بالجملة ان يثبت في كبر العتات ان السبل الطبيعي لا يعجز عنه ولا يعجز عن  
 فيه تدبيرنا لما لا يعتد به في جهة واحدة انما يطرأ اليها العاوية من الجهة الا  
 خري التي هي دسب صحيح نحو كمال الانسان في جهة الاثباته واخرجه كلك عن  
 دبره وعن الدرجات التي لا حاده بالاسر في تلك الجهة فاذا اطلعنا طرف احد السبلين  
 البزالتين المتعلقين بالزيادة والقصا في جهة انساني على طرف السبل  
 الاخرى تطبيقا وعمدا فرضا انتقلت الزيادة من جهة طرف في درجة الى اخر الوساو  
 فلا تزال يرد بعضا في الاوساط مادام الفرض والوهم معقلا للتطبيق ولا يكاد يسي الى  
 حد معين ودرجة معينها ابداء لا يبلغ أقصى الحدود واخر الدرجات فاذا ما انتهت عماد  
 الوهم والصرم على التطبيق اقل القدر انما ياتي في بعض تلك المرتبة وبالجملة لا يصير لعماد  
 الى جهة الاثباته اياها بل انما ابا في جهة انساني انا في حد طرف واما في شيء من الحدود والاساط  
 انهي لعمادة باق في تفاوت ولا يذهب عليك ثم يخرجنا من الشقوق فان ما ذكره انما في الكمال  
 التطبيق تفصيلا تدريجيا وان كان اجماليا فلا يخفى اليه ما ذكره فلا وجه ما برقا في الجواب ان السبلين  
 العقلي قياسا في خياله القدر عليه القدر اما اذات وتأكالي السواقي وبعض الساعات الى  
 الاخرى كاني التفاوتين واستحسن في السبلين ولا شبهة في ان تطبيق غير السبلين تفصيلا منه  
 او في زمان شاه ان تحقيق لم يكن بد من انتقال التفاوت الى التفاوت الاخرية منه ولا بد  
 في ان حكم المجلد المفضل لذلك المجلد واحد لا يعادست فاذا فوجها التطبيق الاجمال المستوعبة  
 في يقين لن تراني من الاعمال من العقل الا اذا انتقل التفاوت الى جهة الاخرى ودرجته تطبيق  
 انساني على مثله ذلك التطبيق غاية الاراد لا خلف فيه بخلاف غير انساني انما غاية الكلام و  
 المناقش معمال لا يقال يمكن ان يدفع المنع المذكور ثم فان استمر ذلك الامر خارج المود



لان التطبيق كل ممكن بلا مرتبة وكل ممكن على الانفراد وان ثبت لكل لقطع النظر الغير ممكن  
 على سبيل الاجتماع اذ لم يكن الثاني نهاد لا شبهة في انه لا الثاني فيما نحن فيه فاذا ذكره استج  
 لا يل على الامتناع الذي يلبس امتناع حركة غير المتشابهي امتناعا واقعا بالغير وفي مثله  
 يكون ان تطبيق لا يجوز لان ذلك هم وان اصح عليه جماعة فان وقوف كل صفة في حوت ممكن  
 ولا يمكن وقوع الاصغار الزائدة على ذلك الكثرة جمعة مع انه لا الثاني ولكن ما نحن فيه من هذا  
 العقل وان ادعى الضرورة في الامكان فيجوز لانه ليس بنسب لا ساد اسرفه ان الحركة بما هي  
 هي غير ما اطلنا العام وهو بما هو مدرج المتشابهي فحركة غير المتشابهي مدرجة المتشابهي وما يشابه  
 وعدم ذلك في وقوع الاصغار جملة ثمانية بما هو مدرج المتشابهي والاشارة وهو في تبعية  
 متمسك ولا محل فهو مدرج اجتماع المتشابهين فتأمل جدا **فلهذا** ويطبق في هذا الحكم ملاحظ العقل ان  
 المقصود ما منع ما يتبرأ في وروده من ان التطبيق لا الثاني لا يتصور المطبق وهو غير متناه  
 وهو لا يحصل في العقل ولا في القوى فالتطبيق متمسك وكذا الحكم بإمكانه فانه انما يفرع التصور والامر  
**فلهذا** ولا في القوى الحسانية المتشابهية المتعادلة ابرام ظاهرة ان امتناعه لان حصول غير المتشابهي  
 من المتعديرات الاعداد المذكورة في المتشابهي المتعادلة متمسك وفيه مناقشة فان الوجود الذي  
 متعديرات الوجود الى رجي في الاحكام وكذلك لا يفرع القوى ولا التي من طارده ومارده ولا رجة  
 ولا مستقيم ولا يكون الى اصل بالوجود كلي من الالف ن وانفوسا متساوية وفساحا متساوية  
 بحيث يكون طول القامت مدركا ومتبرها بالانزجبة المعادة مثلا ليس الحاصل عند حاسية  
 فوة بذلك المتعارف فلا مضائق في حصول غير المتشابهي في ذلك المتشابهي في ذلك المتشابهي  
 بفضل هذا المجتهد في حيث الوجود لذن فالادب بما هو المشهور من ان القوة الحسانية  
 لا يتعدى على ادراكات غير متناهية ولفظ الكتاب يحتمل بان قوله المتشابهية المتعادلة وصفها كما

عن حال القوى وهذا الوجه كافي جاري في امتناع حصولها في العقل فانه لا يقدر ايضا على  
تصورات غير متناهية كما يحكم على الفردية كذلك اذا كان فيها من آخر مخصوص هو ان اللاديات  
لا تقبل العقل لا التقى به ثم اورد وليس عام وان ذكر في محل خاص **قوله** ومن اسين ان الجسم  
الشخص اه سياه على ان الجسم مادي والمادي ا ب عن الحصول في العقل الموجودات  
يحكم على ان مادي فثبت ان من القوة الحساسة كافي القضاء بالاشخص المتقدمة من **الاشخص**  
وان ينهي على ان الاشخاص الخارجية لا حظ لها من الوجود في الذهن كما يراه المتأخرين  
والحكم المذكور سادسها فلا مضائق في الحكم على ما لا يحصل في العقل **قوله** ولا يكون المفهوم  
الكلبي اذا تحيل وحيل الادل وهو ان في القضية المذكورة بالوضع فلا يكون المحكوم  
عليه المفهوم الكلبي الرسم في العقل في الشئ له انما هو الاشخاص وهي ليست موجودة  
في العقل وهي متاي ما شتهر من المتأخرين ان الحكم في القضية المحصورة انما هو على الطبيعة  
المفروضة الكلبي دون الارادة غاية الامر انما مأخوذة فيها بوجه غير ما اخذ في المبدأ و  
غيره والثاني ان الاشخاص الحساسة ذات رضى بالذات وذلك المفهوم  
بجمله فلا يكون هي هو وليس في العقل الا ذلك المفهوم فلا جسم شخص في العقل **قوله** ان الحكم  
ش ر البد الادل هو الاوجه ولا متاي ما ذكر ان المقصود ان ذلك المفهوم ليس  
ذو وضع وسجرا بما هو حاصل في الذهن وان كان بما هو منظور على الافراد متصفا بتلك  
المفهوم الاوصاف بالذات او بالفرض فلا يكون محكوما عليه بها الشئ مع ذلك فحصل  
باعتبار ان الافراد التي لا نهاية لكذلك ما نحن فيه غاية الامر ان تلك الافراد هي  
من الواقعة وما نحن فيه ليس كذلك **قوله** ولا ينتهض البرهان على استحال الاشياء  
اه اشتهر ان المتناقبات ليست موجودة فانها فقط شيئا فشيئا والبرهان



المقتضيات لا يكون موجودا بل لا يتبع للتطبيق وانما يتبع البرهان انتفاء عدم الشك  
 الذي هو عدم الملكية على ما هو في صدر الفصل وهو تحقيق بان يوجد شيء معناه وبان  
 لا يوجد اصلا والعلاقات كذلك فاسمى صادقة فلا انتفاء بل البرهان بها فلا عزم  
 على الفلاسفة ومحدثه فوثنائيا ان سلب الوجود عن الحركة والزمان سلب وجوده  
 جاز غير متحقق وقد مر من قبل وسجى ما انه لا يتأتى من جانب الفلاسفة والسر في الوجود  
 في تمام الزمان بتوزيع البعض في الازمنة السابقة واللاحقة فالحوادث المنقطة والحوادث  
 المستمرة الازمنية الابدائية في مجموع الزمان والزمان في نفسه هي الموجود في الزمان  
 الواقع وانتفاء اجزائها باعتبار لاحقا غير ظاهر وهذا المحذور كذا في التطبيق  
 وما ذكر من ختم البرهان لم غير صحيح فان مقتضيات اذ لها محذور الوجود فالبرهان  
 سقى عدم شامها مثل عدم تساوي الجملة كما لا يخفى فانه العوض بالابرار عليه شئ  
 ذلك وحاصل ان التطبيق الذي يقع في هذا المقام هو الرغبي والواقع في زمان  
 والعلاقات العينية النهائية ليست موجودة في الذين دفعوا وفي زمان ساه به كذلك  
 في الخارج او هو ظاهر التطبيق كذلك فلا يتأتى فيها فلا جملة البرهان وادركه  
 صحيح ان احد في البرهان امكان التطبيق في الخارج وقد مر ما يتوجه ان التطبيق  
 العقلي الاجمالي كما عرفت فلا وجه له فان لا يتبع الوجود الا في العقل اجمالا وتوحيدها  
 لا يتأتى والجواب بان المقام منى على الشئ الادل وبما مر من قبل موافقه على البرهان  
 ولم ينه التفريق بين الجملة والمستغنية بعد صحة البرهان بان البرهان ان تم كل جملة  
 ولا كمال المتناقضة وهذا القول صحيح فلا شئ على المقام غير محذور بعضه بل مقتضى  
 ان تقبل انكم تكونون عدم الشك في المحققان هذا البرهان وتجزئون بعدم حاله المستغنية

وهو محذور مشه فان المكان لتطبيق العقلي الاجمالي معاد في ما لا يحلوا به بالزمان محله  
 فلا يصح التفريق ولا المحصر الا وهو يرد به ذلك انه المكان فيها يزده اذ بان التطبيق  
 العقلي في المعانيات في زمان مشه اختراع محض فان ما لا وجود له اذ المعدوم فيه  
 لا يمكن ان يقبل التطبيق التفصيلي في المخرج بدية والاحالي اجماله فلا يمكن ايضا  
 واما التطبيق في الزمان فانما كل وجوده غير مشه فيه ما نحن نفعل به بخلاف الجمع بين  
 لان التطبيق العقلي في زمان مشه ليس الا بالوجود فيه بل هو من الخلف في الجمع والادراك  
 ان تاتي التطبيق التفصيلي مع اتفاق في زمان مشه فيظهر الخلف والكان الغدوم في  
 مشه فان المعدوم مشتمل على التناقض بقاى الكلام في ان التطبيق الاجمالي في صورة  
 اتفاق في زمان مشه بل يكفيه الوجود في نفس الامر وان لم يكن موجودا في ذلك الزمان  
 او لا يكفيه لفظ انه يكفيه اعراضه في ستين متعاقبة في الزمان فان التطبيق  
 مات وليس لتطبيق المعدوم من الوجود بالوجود في الزمان اذ اتفاقه في  
 الجانب الاخر مع انها في زمان التطبيق الواحد هو فيه وقوة فيه في قدر مشه هو  
 والعقل لا يفريق بين السامي وغير السامي في ذلك كما فرت في تقرير البرهان هذا ثم لا يخفى  
 عليك انه لا تفريق بين اتفاق الماصوي والاستقبالي في انها موجودان في نفس الامر  
 والفرق بان الماصوي قد دخل في حيز العقبة بخلاف الاستقبالي بحكم محب فان اول الماصوي  
 اولى بوجوده الا في ازمنها كذلك اذ الاستقبالي كيف الزمان امر واحد متصل  
 الا في رتبة بالفعل فكيف يصح ان الماضي منه موجود واستقبل متوقع وانما يتوهم  
 بالنظر الى الحاضر فكل الماضي مقص بالسطر ايه وفي هذا تركه فابران ان طال الماصوي  
 احوال الاستقبال انه هو باطل بادل الوجود ومقتضى عليه من اهل اللغة الحقة لا يشبه  
 سطح من بين يديه ولا من خلفه ومن بين اهل الفلسفة فالزمان في هذه فاعل تطبيق العقل فما



لا يثبت بحسب كل ما يقتضيه اليقين والقياس المتساوي فاسد فان التطبيق امر ممكن فيه بل انما  
 ولذلك يتفضل الزيادة بدون الاتصاف بمثل الماهان الاستعداد ولا مضائقه والاحمال مصدره  
 مستحيل فلا يورث شيئا وانما هو محتمل محض وسجى في كلام المصراع اشارة العدد والعدد علم  
**و** ذلك اني المحققة الغير المترتبة اليه وهو الذي يما ذكره المحقق الدواني ما ان التطبيق في الـ  
 يورث التفاد في طرف الاخر فان انطباق اطراف الناقصة على الكاملة لا بالاشتباه  
 مستفاده بقا زياتها وليس من ضروريات وجوده في جانب عدم التماهي فانه من  
 الجائز ان يكون الزيادة في الاوساط فانه اذ لا وسط ولا طرف وان كان مقصوده ان لا  
 ظهور الانقطاع كما في المستعمل هناك مجرد التفاد في المقاضيل بمعنى قوله من الجائز ان  
 لا يكون في جانب عدم التماهي بل هو انقطاع فانه لا جواب **قوله** واما توهم استحالة  
 وجود غير التماهي مطلقا عن ان يكون محققة ومترتبة لكون كل مستحالة فاحده ان اريد  
 التطبيق الاسمي او العقلي بفضله فهو غير ممكن في زمان شاه فلا بأس بصيرورة غير التماهي  
 مستحالة في ذلك التقدريد ان اريد باللافتي فلا يخفى كما مر ان اريدا الاجمالي فهو في  
 المتعاقبة وغير المترتبة مجرد اعتبار من العقل لا مصداق له في منطق الاراد وان اريد  
 العقل بالمكانة فلذلك ان اريد مجرد الحكم بان في الكاملة ما يعادل الناقصة مع زيادة  
 فذلك حكم بالمقاصل وهو لا يورث الانقطاع والاستعداد قد مر من قبل وقد ترشح  
 الشقوق انفق ربا البعض فان قوله وكذا توهم استحالة في الخارج ما رعى حكم العقل  
 المتيقن التطبيق العقلي الاجمالي فانه اذا لم يكن من العقل اصرار محض واما لا يقتضي فقد مر  
 من قبل واما **قوله** اذا التطبيق الاسمي انما يكون بين التصوير والترتبة او معناه العلومات التي صلته  
 في الزمن لا بصور من حيث هي صور ذنوبه فان الكلام في استحالة عدم التماهي في الخارج  
 وبني هذا الكلام على ما قرره من الاستعداد على المكان التطبيق في الخارج ولا يصح احدا من

المعنى كما ارشده اليه قد نطق ان اشتراط الاجتماع في الوجود اذ الحاصل ان غير المجبة  
 في الزمان محبة في الامر الذي هو من الواجب فان الحادث المتعاقبة كلها موجودة في الواقع  
 الحق تعالى بلا تقدم وتأخر في الحقيقة فقد مر شرها بنوع الريان وسمى انشائها  
 تعالى في حكمة الزمان ما يتعلق بالامر وكذلك هي محبة في الحضور عنده ثم فان حضور  
 بعض ليس مقدما على حضور آخر واذ كانت محبة بمعنى مشابهة في جانب الماضي <sup>نقط</sup>  
 طرف الفلاسفة الزمانية الى عدم التمسك في الازل <sup>من</sup> وانت تعلم ان ما تقرر من  
 التطبيق اذ لا بد من توجيه فان التفضلات المتعددة والحادث المتعاقبة مما  
 صفة دهرية اى موجودة في الخارج في طرف الامر الذي هو الواقع معا بلا تقدم وتأخر  
 فالتطبيق الذي سمي عليه لا يقطع ليس من المحال بل هو امر واقعي بلا شبهة  
 التوجيه ان التطبيق العددي لا الى النهاية في الخارج في دعاء الامر وزيادة المبدأ  
 ينقل الى الاواسط ايا من يصل الى آخرها بما فالمبدأ والواسط وكل في دهر موصوف  
 بالزيادة معادلا محذور بخلاف التطبيق الوضعي الا في الزمان في زمان مشاه  
 فالزيادة الى طرف عدم النهاية فكل من المبدأ والواسط والاخر موصوف  
 بالزيادة في التدرج ولا تطفئ وانما الخلف في لزوم التسامي لذلك لا تطفئ في  
 التطبيق التسامي المتأذين في ان كل واحد احاد الزيادة سقف بالزيادة  
 على هذا فليعلم ان ان يقول ان استحيل هو التطبيق الواقع في زمان مشاه واما  
 التطبيق في الامر بالقياس الى الوجود الامر بالمعانيات فلا يورث الزيادة  
 في جهة عدم التسامي فانه من الجائز ان يكون النطاق احاد الناقصة على احاد الكمال  
 مع تفاوت الزيادة في الاواسط في الامر ما في تطبيق الناقصة والكاملة من الامر دونها



تقد ولا تآخر في الدر وهو قد تجايع التطبيق التدرجي الزماني الى عدم النهاية وتدريج  
التطبيق الذاتي او الواقع في زمان متناه فان اريد امكن التطبيق المتعاقبات في الـ  
المجايع للاول فلاحظ فيه وان اريد المجايع الثاني معناه فالتطبيق في الدر فيها ترتيب  
عليه لزوم الانقطاع غير لازم فلا ينتقض البرهان فيها فتدبر جدا وهو نهاية باسروني هذا  
لمقام وسيد فيه وعند **قوله** ثم انه لو كفي الاجتماع في الازمان فاحصل ان هؤلاء الظاهرين ينفصلون  
بذلك لا بد على الفلاسفة المتأملين لعدم تباين الالاف وهو يكون به الى احداث العالم فزعم  
ان الحوادث المتعاقبة في الماضي اما هي متعاقبة في الدر بل متعاقبة كالحوادث الالهية  
المتعاقبة الى نهاية فلو كفي هذا الاجتماع في النوع البرا بالكم بعدم النهاية في الماضي يكتفي في الحكم  
بعدم تباين المستقبل بل تفاوت بوجه من الوجود وهو عدم النهاية عند هؤلاء وهو الحق  
الذي نقر عليه عشر قواعد الملة الحق ان فوه لا ياتية شبيهة لاسيما لا ياتية ولا من طرفة  
فهو كما بصير ان خلاصة بغيرهم ايصوا ان الفعل بالفعل فهم يبروا فصر المنطق باعوان  
ادعاهم بالبرهان **قوله** وقال الحق عن ذلك اي عن لزوم تباينها في جانب الازمان **قوله** الا  
بالهزة ان يقين يقال لان حده الناس وظلانه صريح كما دسره على انفسه فزعم  
والبارز له الا لاحقين ويحتمل ان يكون حصة مستهية على وزن سبه وشغله او حصة منها  
والعني بعض جماعه من الناس اللاحقين بالكم ان يقين كما يقال بعض سبه الناس **قوله**  
وليس فيه بالاغية الاول متعاقبة ترتيبا لمتعاقباتها واما انقار الترتيب  
فغير ظاهر واما انقار الترتيب الذي يحسب التجدد في افق الحق الذي هو الزمان  
واما الترتيب الزمني والطبيعي في اخر الزمان والحوادث الكائنات فانقارها ليس في ترتيبها  
**قوله** محكم الثاني انما يجري فيها حواها الوجود وهاصل ان المتعاقبات المستقبلية متساوية لا

ليست سببه الى حلا مبيده بل هو مرتبة دين نهائية الى لا تنتهي فاما هو الوجود بالعقل شاه  
 فلا استغناء البرهان اذ باستغال الزمان الى الطرف الآخر الذي هو الماضي لا قلعت الماضي  
 ان فرض غير شاه فقد حواه الوجود بالعقل في البرهان عليه منه فهو شاه فاما الماضي والمستقبل  
 سيان في التامهي ولا حلا وادانت تعلم بانيه فان الزمان اذ هو امر واحد شحقي من الزمان الى اوجه  
 موجودا في السقفة عين الماضي على تقدير عدم التامهي فيه والمستقبل بان الاول قد حواه الوجود  
 بالعقل وهو غير شاه دون الثاني لا يؤول الى الطائل كذا مانيه بعارته من الحوادث بحيث لا يهل  
 بانه ان اخذ بالانغير الثاني لم يتبين الرمان لفقتان شرط وسوا لا اجتماع فيجاء رانه  
 شاه في قدر ما حواه الوجود في الزمان اذ قد قام البرهان باحاطة الماضي وهو غير شاه با  
 لا اعتبار الاول فهو المستقبل سيان في التامهي وفيه غديعة بعد فانه فقد رار البرهان  
 بالتطبيق العقلي الاحتمالا لتطبيق الخارجي في السقفة عين الماضي والمستقبل نحو انه وجود  
 بالعقل وعدمها غير مقبول فيما سيان في نهوض البرهان نعم على ما اخذه العلم لتطبيق لا نهض  
 الرمان فيما اصلا لا حاجة الى السقفة وقد مر من قبل والنداء علم **فرد** القول ولا شك في  
 عدم جريان البرهان الموحاه انه كحل عدم تسمى الماضي ودون المستقبل لهذا البرهان  
 ايضا فانه ان كان مبيعا على الاعتبار الاول فلا ترتيب فيه لا لا ترتيب في المستقبل  
 فلا نهوض فلا وجه لافالته سار عليه وان كان مبيعا على الاعتبار الثاني فلا اجتماع فلا  
 نهوض ايضا فلا تدري لم يحل الاول دون الثاني **فرد** لا يفرق في الفرق منها المسمى ان  
 عدم الاجتماع كاف في البرهان عن الاستغناء عن السقفة المعنوية وقل لها في هذا المقام  
**قد** سون لهم المبالين المعية هو شهور في حلفط وهو شهور الزمان بالزمان جارت به  
 الواو كذا التثنية في المشهور وتكرار في القاسوس ونقول وهم منهم شواشرا خالف



واستثنى من الموش كالموش ودرهم الجوهري والصواب الموش والموش الموش الموش  
 ان من **قوله** اعني مركز الدائرة المطابق لقوله فكيف نصف قطر كره دراج ومركز الكرة واذم الكرة كونه  
 الدائرة فيها واحدا واذم الدائرة المقطعة والمقطعة غرضه ولا يابس به ويريد انه انما يتم لوجوده ان يكون  
 والا وصرح ان يقول ان اريد مساهة الخط للخط فلازم ان لها اقل فاصلة الحركة ولا ادل لها من ذلك  
 المذكورة النقطة فلازم انها باعقل فادته وانما الى مساهة الخط مساهة النقاط ومن غير متساوية  
 لا ادل لها فلازم انه يجب ان يكون لها اقل والمكانات فادته وذلك لان قوله ولكل المساهة المسقطية  
 بها حجة عليها ان مساهة النقطة اقل من يحصل بانقطاع الحركة التي هو اليه فيكون لها اقل ان وعلى  
 من التقدير لا وجه له فان كل مساهة نقطة اقل من مساهة غير متساوية في اوقات غير متساوية ومنه  
 مما ادل على شبهة ومنه الورد وصل وانقص ان الامل ان لم يصح انتقال الخط المتساوي  
 المساهة من المساهة الى مساهة وانما في بطا الحس والمقدرة فان المساهة المتساوية لا يكون على  
 نقط ان كونه بعد المساهة الثانية الى سبقت من نقول ان مساهة ما بعد الى مساهة فلا بد  
 ان يكون لها اقل ان لا يكون فيه مساهة مساوية وهو لا مقصور فان مساهة انما يحصل بال  
 الزاوية الى دائرة بين ذلك الخط بين كان مساويا لذيها بين هو قد صحت هو قد صحت  
 وهي مقسمة الى غير النهاية يكون الى مساهة بهذه الارادة مسبوقة بها وهي معينا على معط  
 مثل تلك النقطة من ذلك اذ كل داخل **قوله** وان سبقت برهان بعض الم لا بد من فان  
 المشهور ان الحدوث الى الابد يرد في دلالة في ان حدوث المساهة ليس تدريجيا فانه لو كان  
 كذلك لكان في مساهة احيى ان اذ كان في مساهة الا لا بد من المساهة المحطة لا بعد من  
 من الخط الى مساهة الا فبقسم ان فان بعض المساهة اذ مساهة وعلى الثاني فلا نزاع ولا  
 مساهة وهو بين مطلقا وعلى الاول مطلقا الى مساهة فاصل من قبل فلا يصح ان يفهم من

انما لابد له من اول ان لا يخفى **قوله** وكل من الآن والموافاة لم فذلك لان  
 المراد من الحدوث اعم من ان يكون بالفعل متحققا ان يكون استمرارا يكون المستمر  
 عنه موجودا بالفعل ويتربط عليه الآثار المتكلمة منه ان كان متحققا بالفعل والآن  
 شياء العدد وذلك مع انها وقعت على ضربين الاول فلان الناقصة كثر **قوله** كثر  
 الكائنة مبنية على ما هو المعمود فيها بينهم من ان الصور تكون ومعد ولا توجد  
 بالترجيح والحركة بخلاف ما عليه بعض المتأخرين من الحركة في الصور **قوله** نعم  
 هناك ان هو نهاية زمان فرضا والحادث او فرضاه في الحادث كالحركة وهو  
**قوله** كقدر معين من الزاوية لم لا وجب ان الزاوية هي سطح المحاط بالخطين  
 المتقاطعين على نقطة مشتركة بينهما القاعين بذلك السطح ولا ريب في ان الخط  
 المنطبق على تلك الحركة مع ثابت طرفه لا يكون قاعا بذلك بل سطح اخر هو  
 الحركة فاذ الحركة والحضرة ومن ذلك الخط المنطبق هو عليه سطح لم يكن له زاوية  
 لان الخط المتحرك ليس بذلك السطح وتساوي الزاوية التي هي السطح كما عليه  
 لاننا نقول اول ان هذا الخط المتحرك بعد الحركة تنطبق على خط فلهذا الخط الحادث تمام  
 بهما لا ينطبق بحصر مع الخط الثابت زاوية ثانيا ان سطح المحصور بين هذا الخط  
 المتحرك والثابت سمي زاوية لشبهه في ان حركته على نحو ما رده **قوله**  
 وذلك كسطح الزاوية لم لا ياتي لو كان سطح الزاوية موجودة لكان من قبل الثلث  
 الاطلاقة وهي النهايات الموجودة بلا سطح كالشجرة بكلام الشيخ الرئيس ومنه  
 المطلوب بما لا يحوم حواسه شبهه وذلك لانه لو كانت موجودة وهي متعدي لكانت  
 على قدر معين وهو حادث في حركته المتدحبات لان الثقل لا يزداد بل وجوده متعدي



لكن يستلزم محذور واحد من الحوادث فيكون ان الموجود في الخارج انما هو الزاوية  
 الحادثة من جهة في الحدوث وقد اتم وجوده في الان وجوده مطلقا الزاوية انما هي  
 ليس محذورا بالفعل كما سرع من الاشتغال وهو المطاوع في الوجود في الزاوية عديدة واطول  
 مبعوثها ولا مضائق في كونها الوجود فاعلم **قوله** ولا يتصور ان يبقى على ان هذا هو الازمان  
 يتاني الا ان يتوصل منها امتداد وقد ثبت محالها بان فيه عدم تناسل في الزمان والحركة  
 الساقطة وعليه ثابته القائم فاستعمل في ما يحتاج اليه من صور الحوادث والعدم **قوله** والا  
 فذا اقران الوجود ان لان العدم اللاتقي اذ ليس فيها متوزان فمتدارك الزمان الذي  
 هو ان لا يكون لعدم فيه فلا بد من ان يكون هو موجودا في الزمان الوجود فان في غير الزمان  
 والاشياء التي لا تسقى **قوله** وقد دلح هذه الى الحجة الظاهرة انه تقرير اخر محذور بعض  
 العتبات وفيه اخر اليه ذلك ان تقرير الزمان المذكور بان الزاوية الساقطة للفظ ولا يشبه  
 في الزاوية نقول لا يكون سبوقه بمسألة وراثتي بطا من حيث تمام الزاوية لا  
 نهاية والملازمة لو كانت سبوقه بمسألة لو كانت سبوقه بمسألة غير شائبة من جهة  
 الابد وفيها منها اوستا ومنها لا منها فصا والاكاست مشاة هي ادل اسامات  
 واذ كان الاسامات غير شائبة لك حصلت في زمان مشاة يحفظ غير مشاة ام  
 وحاصل اختيار الشئ الثاني فيما ورت الاعراض والاشياء حدودا في **قوله**  
 به عوى الضرورة فان مسألة خطا لا يكون الا بمسألة لفظية والكانت لمسألة  
 وسمية ثم الثابت ان لا بد لها من الادل والاكست لاسامات منقصة فاعلم  
 حصوله في زمان مشاة يحفظ غير مشاة وذلك ان نقول ان المراد مسألة الخطا في  
 عدمه ان لم يكن محال لا بد لها من ادل لفظا منها والاسامات خطية غير مشاة في زمان

شاه او صفوان السامية مع الخط الحاشي دشت لا بد لها من ادل لفظ مساهمها سوار كانت مبداء  
 حصل السامية في زمان كافى فظ السامية كخطهم محكم سناود كما مبداء عا دنا سنا  
 حدث السامية كافي الخط الموراني كخط شاه والسامية غير شاه في زمان شاه دسمو  
 الصق بتقرير ارباب اسطور في الكتاب السيامي اسفار وموت طويل والمط في الكتاب  
 ذلك ان نقول انه بغير ان يكون لم نقصد انه اقدم من ان الرود غير المشاهي لا يمكن  
 في زمان شاه فلما كان في السطنته وجوه الاول انه قدم غير المشاهي والرود  
 لا يتاني الا في زمان غير شاه فيقدم ان يكون زمان السامية الى لفظ غير شاه في جانب السامية  
 فلا يكون عا دنته سف وذلك لان زمانها محدود في جانب المستقبل مقدم المشاهي  
 في الجانب الآخر والثاني ان زمانها محدود بين آخر زمان الروادة ومن ان تلك السامية  
 وقدم في جانب غير شاه فيكون ذلك الزمان المحدود باطرقت غير شاه فيقدم في  
 غير الشاهية من الحاشي والسامية اذ لا بد من الرود الى لفظ من زمان غير شاه في السامية  
 الا زمان شاه فلا يخرج السامية الى العقل ونقول خروج السامية الى السطنته لا يمكن  
 الا بالرود غير المشاهي في زمان شاه دسمو مع فاك خروج مع والتوالي مبدئية ونحوه  
 ان الرود غير المشاهي في زمان شاه دسمو مع على الاطلاق فان الروكة اذا كانت  
 غير مشاهية في السطنته في السرعة بمعنى ان كل جزء منها يقصر فهو شدة سرعة في  
 ولا ينهي السرعة الى حد يمكن ان يقطع ساه غير شاهية بان يقطع قدر من المسافة في جزء  
 من الزمان المحدود وفي بعضه صفا فالدلك العذر من قبل وكذلك اذ اذ الزمان في  
 واجرار السامية متساوية ولكن الضرورة الوجدانية لا تطعن به فان الرود مبدئية بعد عالم  
 يمكن وهي غير المشاهية في سنا مثلا بلا اول لوجه لا تنازع الى قبول الدسمو والاعلم



رد و هذا البرهان مختصر المسمى ان محض باطل الاعداد العددية النهائية بخلاف برهان التطبيق  
 فانه يجري في الاعداد الطسعة البضو وانه نعم الاعداد كلها اى سوار كان عدم شامها في  
 جهة اوجهين اوجهات بخلاف سلمي فانه تخفيض باطل عدم التام في جهة فضاء  
 كما سطران **العدد الثاني** والجواب ان الفعل يحكم قطعا بالزوم الممكن تقوية بان  
 خطاهما فصل مفاطسا وبالنسبة بينهما واخرج من تلك المفاطسا خطوط متوازية الاخر  
 ومجدد اسطوح الشاذية الاقد الخطين مشرنة في الاطراف ولا شبهة في ان اسطوح عدم  
 النهاية عدد مستدعي عدم شامى مقدار الجمل وقيل عليه بما حمله من بطلان التامى فان  
 الا يفسر في جانب واحد مخو ان يخفى مثل هذا عدم النهاية وانما يستحيل لو رد وترادفهم  
 اسطوح وهو غير معقول وان مشيت فيقول انه اريد الزوم كحمار غير التامى في جهة من  
 جهات الخطين بحيث ان خرج خط من احد طرفيه الى الاخر فاللزامه ثم وان اريد  
 غير ذلك فخطلان التامى هم يرد على ما دلت على تقرير الكتاب بانه اريد لا شامى  
 الانقراح في جهة واحد من جهتي الخطين بحيث مردنه لعدم التامى فاللزم ثم ورد  
 على ما دلت على تقرير الكتاب بانه اريد لا شامى الانقراح في جهة واحد من جهتي  
 الخطين بحيث مردنه لعدم التامى فاللزم ثم دسوان اريد غير ذلك فخطلان التامى  
 هم يرد على ما دلت على تقرير الكتاب بانه اريد لا شامى الانقراح في جهة واحد  
 من جهتي الخطين بحيث مردنه لعدم التامى فاللزم ثم دسوان اريد لا شامى الى غير  
 النهاية بان نزود على ما اردوا فربما من التقاطع وهكذا الى غير النهاية فمثل هذا عدم  
 النهاية كحماره هم بطلان الا كحمار مطلقا **والجواب** على ذلك ان  
 اريد لعدم شامى اسطوح في الجهتين عدم شامى بحيث يمكن فيه تقاطع الخطين الذين في

يتمسك المجتهد الى عدم الغاية على العوام نظام زوده بخروج المخطئين المحيطين براودة الى  
غير النهاية وان اريد مثل ما بين سالي مثلث الى غير النهاية فهو صحيح ولكنه غير نافع كما  
مع البنية والسد عليه ثمانية فتايل فان حرد ذلك في المكان اللارزم فلم يقبح في العلم  
اللازم هو عدم تناسي الافراج الى اصل انه غير ضرر فانه لا بدعي الا مكان في نفس الامر  
بل على تقدير ذهاب المخطئين الى غير النهاية وهو حاصل ثمانية باللازمية على التوسيع  
اضارته بان يكون كل وتر متساويا زاوية وسبب المخطئين الدامن الى غير النهاية واداء  
نظامها فقد استع عدم تناسي الابعاد الزاوية جميعا في نفس الامر على ذلك التقدير فلما  
المعق وهو عدم تناسي الانقراج فانه لازم بعد تناسي المخطئين بلازمية وليس لها من  
عدم تناسيها وسرولها سلم معاه بالزمن تناسي المخطئين وربما سائرهم عدم تناسيها  
المستلزم لعدم تناسي الالواح فوجود غير المتناسي من الابعاد يستلزم التقصير و  
فيه الطمان مدروم التقصير مع قطعا وان جعل اللارزم ذهاب المخطئين الى غير النهاية  
لا يستلزم قوله في تقرير الدليل لو امكن وجود بعد غير متساوية فهو ايضا صحيح فان تناسي  
المتن تناسي اديار معينة لا يراهم عدم تناسيها على تقدير وجود بعد غير متساوية كذا  
وان سلم برادوح في المعق فانه غايه الامر يكون وجودا غير المتناسي بل هو بالتقصير  
رئيس المطلوب فان الضرورة قاضية بامكان ذهابها الى غير النهاية على تقدير  
عدم تناسي السعد وسوء مكايده صريحا تناسيها تناسي الادياب اللازمة لها لوجب ان  
يكونا متساويين وعرشها بين **قوله** وقد نفرض زاوية الانقراج ثلثي فانه لم ينفصل  
ان ساني تلك الزاوية اذا جعلت متين بحيث يتباوى الزاوية سال اللسان  
يحيط بها الوتر مع احدها لها في الماسوي من ان امراديين اللتين كذا بان عند زواوية



سافا است ومان متساويان فيكون كل منها ثلثي قائمة لما ان الراديات <sup>بالمثلث</sup>  
 معلومتان بقا ميس وازدواحدة منها ثلثا قائمة فيكونان اربعة اطلافات فاصبت  
 وادواتا ومان فيكون كل ثلثي فانه فيكون الوتر متساويا لانه لو كان اعظم لكان  
 زاوية الانقراج التي لوترها اعظم من الاصول من الزاوية التي لوترها اصغر  
 اعظم من الزاوية التي لوترها اصغر الا ان الضلع الاخر من الزاوية التي لوترها  
 اقل منه اعظم من الزاوية التي لوترها الا ان الضلع الاخر من الزاوية التي لوترها  
 اصغر فيكون الاضلاع بعد الاستداد وان فرض اريد من الاستداد وانما فرض  
 كك يكون الزاوية اعظم لان الاستداد من اذويتها بالفضل الى عدم النهاية والاعراض  
 سادها اذ ازيد يكون كك وتقدر تفصيله مما عليم من اعمرح وانما دفعه فاقاله الحكم  
 من النقص ساداة السعد اللواحي للاستداد والذات الى غير النهاية فرض محال  
 لان السعد محصور بان اثنين نقص الساداة فرض عدم تاسيب مع التاسيب وذلك  
 لان الساداة المفروضة انما هي ساداة الوتر لها وسامتاها وان وهو ممكن مثلا  
 شبهة واذويتها الى غير النهاية بالفضل لان الزاوية كك لا ياديهما قدر اعظم  
 ان العوارض الساداة هو الشيخ الرئيس هو الشيخ الرئيس ولا يقول على بناءه  
 وبالاغراض اخرى الصنف فليقل عبارة في هذا المقام واما الذي لم يكن كان يتحرك  
 على الاستداده لكان له شكل مستدير وكان نصف القطر كجميعها لانه لم ينصفه  
 بالانتهية لو كان السعد من الخط المتحرك المفروض فاراد من الذكر والخط ان كان  
 المنقل اليه او عنه يصير شاه ثم يلزم ان يقطع لاني زمانا متساوفا وذلك مم محض ذلك  
 عالم انهم حق الفهم حتى دون السعد وذلك لانه لم يربط في تعليم ان كل متحرك على الاستدادة

يجب ان يكون له فعل مستمر برز لم يرين الى في تعليم ان ما لا نهاية في حته لا حصة فان  
ملفوا انما ان ما لا نهاية لا يعقل الزيادة وسواء ان لا يعقل الزيادة ثم استقر كما  
الزيادة ففقدان كل شطرا لا يلزم دسم كل لغة فان انا منهم ان ذلك لا يعقل الزيادة  
بكنهم وغير مخرج اياهم الى بوسطه امر نصف ونصف فيه من حته تصف بطر  
وعلى ايضا ان لا يكون النصف واللا يجد ودونك الضعف اما حدث بعد فانه من  
ممكن ان ذلك السعد من الخطين بصراية بلا نهاية كيف وكيف بالخطان  
دو ضح ذلك لا سعت عن ذكر قطع في زمان مثاة بل كنت اعم طفا عن قريب سواء  
غير مثاة وكيفية فطال سفا ما انه لم يسر كذلك فلانة ليس اذا كان السعد ايا يزيد  
بحيث يحصل ناك بعد غير مثاة بل يكون الزايد سفا الى غير النهاية الى ارضا فضل في  
الكتاب قال فان انتهى احدان بين انه لا بد من بعد غير مثاة يقع فليس طريق اسان  
ما يقولون عالم يحصل فيه على وجه بل بحيث يقولون كذا انصرف بعد ايام من سطرين  
من الخطين الدارين الى غير النهاية معا ملتين وبفضل منها كذا يكون دوا الزاوية  
القطاع فلان دما بالخطين في زيادة السعد سوا الى غير النهاية فادان الزوايات على  
ذلك السعد موجودة غير نهاية يمكن ان توجدت دية لان الزوايات والتي توجد على  
ما كنت كحج فاسو فرق مثلا ان زيادة الثاني على الاول موجودة للثالث  
زيادة افرج يجب ان يكون الزايدات الغير الشاهبة موجودة بالفعل في بعد من الاعداد  
وذلك لان الزايدات بالفعل بل موجودة وكل زيادة بالفعل فهي توجد لواء وكل تعليم  
ان يكون بعد موجودة غير زيات غير شاهبة بالفعل سوا دية فيكون ذلك السعد  
زاويا على المشابهة الادل بالانهاية فيكون بعد اخرته لكنه فاحصل على انما هو



كان الحق ليس يحتاج فيه الى البركة وذلك لان هذا الغير المستامي لا يمكن ان يوجد الا بين  
 الخطيين فيكون متبها وغير شاه وهذا هو السبب ويرد عليه مثل ما اورد على هؤلاء ان  
 التوبيخ لا يتوقف على العلم ودرث المصالح الى دفعه بان المعصية انما لا تتبادر الى  
 ذمها باقتضائها الى عدم النية وازداد ما لا يقرح بحسب غير شاه بل هو في ذمها  
 نظرا لحلفت وبورث فيما يكون ازديان المثل موجود في الزيادة انما تكلم على هؤلاء  
 بان دعواهم ان كوك صف العطر يحيد ولا يورث الحلف بل لا بد لبيان ذلك  
 حديث الساب ولم يرد ان اللائمة تطبل اراد ان اودع اللائمة في حديث  
 البيان موجه اليه المناقشة الى ان سؤر بالبيان فتدبر ولم تنزل الى الرئيس لا يطبق  
 سنة ويحيد السبب ان سبب الحواشي الى الشيخ مع الاشارة الى ان تحريره كذا  
 اعلم **قوله** وهذا البيان كما مر في الاشارة الى ان زورده على ادلاعية فان السبب لو كان  
 غير شاه في حقه فقط ممكن ان يفرض حفظ اخر سناطها كحظ في ذلك السبب غير شاهين  
 وان كان العوض الاول مستحبا على طريق العوض المستعمل في الرافعات واول  
 عليه كلام الشيخ في الاشارة والافس الى ان يرض السبب وان غير شاهين  
 فانقلب سبب ان الكلام الشيخ متبني على العوض وان الرافعات كثيرة ما سئول  
 ولا يلزم على ذلك لكن ما وجه دفع المبلغ فان مراد ما ان الحلف لم يلزم من بعض  
 المعنى فقط ما يتصور امر اخر مفروض اليه فيما يكون من الاستحالة سواء الامر الزايد  
 واجتماع مع المفروض في الدعوى فيقول مدارها لا مور على ان تلك المعقودين سببهم  
 فتيقن الدعوى بتسلم الحلفته وظهره في زو من النقيض انما يتوقف على محذور  
 المذكور واعتباره ولا يتوقف على حقيقة واما كانه ولا يندب عليه ان فيما نحن فيه

من الاجتماع فان كانا سطوانة لو كان غير مشاة تقصص خطا اخر معا لخط سبها  
 غير مشاه واذ بها الى غير النهاية في عدم لا يورث كحد غير التام الى الابد او بما يحيا  
 واما يورث كحد غير التام الى الواقع فينبغي مع عدم التام الى ذلك السعد اذ اخذ  
 ذلك المفروض وارتقا و ليس يزوم ذلك السعد لنفس ذلك السعد فقط و يظهر  
 بالفرض ولا سعيد ان يكون ورضي فاعلم بعد و فيها لا حصل و السعد علم بحال عباده  
 و ثانيا ما ان ارد ما يدان انقراح متافضا ممكن على تقدير ان يكون الاعداد غير  
 متناهية في جهة بان يكون السعد الاول متساويا ثم سيجي الامداد ان ثم  
 في ازدياد الانقراح حتى يكون فلان على الشتر ثم سيجان فبا هذا في جهة يكون  
 زايديا على ذلك الزايد باقل مما زاد على السعد الاول و لكنه او هو البقر غير واضح  
 اولالان الترابين بالتام من سلاطين كاستيع من الهندية و كان العلم  
 فيها في الخطوط الهندية المستقيمة و ثانيا لان في ابراش الازدياد المتناهي  
 عدم التام كلاما و ثانيا لان اختصاص عدم التام على كل واحد و اعلم ان التام  
 و عدمه في الجهتين عبارة عن التقاطع فطان على القوام فخط طول و آخر عرض  
 متساويين او مخلصين فذبا على متساطين لا على ما يجب الى غير النهاية لا  
 يكون في الجهتين بل جهة واحدة و تحية البرهان فلا يكون مختصا بابطال التام  
 فيما فوق جهة وهو متناقض و اريد بان لا يكون عدم التام على السعد و قد نقل  
 الاسطوانة مثلا لا يسطي بهذه البرهان كما سطر بالسامية و ان انقراح و سطر  
 السطح اذ ذهب الى عدم النهاية فلا بد ان يكون خط هو عمود على حدها  
 و اياها الى غير النهاية و غايته الامر استحالة كضار و هو لا يضرنا فان مقصودنا ان



انما هي ككبريت ان يكون متناهي او غير متناه الفضل الاول في انسية المكان **محقق**  
**قوله** مثل تحقيق منه الحقيقة الموجودة في الخارج ولا سيما ان يبقى على اطلاق  
**قوله** وانما اخرون التوهم لم فان قلت نحن ايضا نشأ في التوهم فان المكان  
 المكان هو السطح الموجود في الخارج كما يراه الاسترانيون فهو امر واحد من المحيط  
 الى اسفل ومنه الى المحيط فاجابة توهمه هي انك لا جسم وان كان هو السطح فقد  
 يكون بعض سطح من جسم بعضا من مكان جسم اخر والابواب متوحد فضا نم ان وجود  
 الابواب في المصطلات هو وجود كلها وليس متوحد بها ككون السطح والامر  
 والما ورموهم فانه **قوله** رثانيا ان الشئ انما يصرف فوق والحدود وفيه  
 فان فوقية الحدود بالمكان فانه لا مكان ارد والحدود بالانكلام في انسية  
 المكان في الجملة وفوقية بعض الاجسام وكيفية بالمكان كما في ذبني كانه محقق  
 الشئ انما يصرف الى مخصوص بما سوى الحد **قوله** فان لو قلنا بان الحدود والحدود  
 هذه الوجود لا يول على الوجود الخارجي وهو اعلم فان المكان لو كان امر متوحد  
 مثل موهومية المناطق مثلا يصح ان نقول ان استقل من مكان كان له الى آخر  
 سيكون له فان الانتزاعات متصفة بالحدود والبقا على حد نفسه  
**قوله** وصيرورة الشئ فوق وتحت ايضا بذلك هو السطح فان فوق (محقق) هو  
 المحيط واسفل هو الوسط فكون جسم فوق اخر هو كونه اقرب من الفوق اليه  
 ذلك الاخر وكونه طالها لاحدها وارباعا عن الاخر هو طلب القرب والسعد وسهم  
 والكان عليه المكان تلك كانت وفلا في ذلك محقق هذا المعام سيجي ان  
 البسطة **قوله** فوق ذلك الوضع والرتب لا يظهر وجهها الا فانية بالاشغال

الى جواب آخر و ج ثم كلام المناقشة ليس مطروح الا المناقشة في  
 تلك الوجود وقد طهرتها ما سونا ولكن لا نعرف ان بعض العقارب الكان وحيث  
 وند الوجود سواء فلا ينفق كثير المناقشة فيها من اناج نزل الى السام منضم  
 عقدا النوع فانه اذا ثبت التراكم او السقضا فثبت ان السقطة منها و  
 اليها و على خلاف ذلك نظربل فالاشية ان الوجود سواء و امرنا و ام  
 عند المناقشة فان لو فشر فيها فبغير الساقفة بالاثبات في به اخر لا  
 بجعل قوله الى السقطة ولا سبيل الى الخرج **قوله** يجب كون الاجسام تراكمة  
 اي بمعنى **قوله** ويكون بينها فضاير يعني الفضاير والمدان حة و ما ربح  
 من الارض و الاراد منها السعبي في الجهات **قوله** بل يكون اما موجودا بالفعل  
 و بالقوة في محل قابل للاحقة ان ذلك الصغار ابروز من الاجسام  
 اذ لم يكن لاشيا فلا يكون الوجود بالفعل فلا وجه لتفريقه فلا دلي على  
 بقول ان ذلك المعقضا ان صفرا الاجسام بالمتداخل فاما مكان موجود  
 بالفعل و الا فان جوابا باسلا صق و انما سس هو بالقوة في مادة فاعلم  
 بان كذوق جسم فيحدث مكانه لانه على سبيل الترتل و التوسعة من حيث  
 الكا يجب بالهكئة فالحاصل انه اذا رصف تلك الاماكام الى حصة  
 فلا امر اخر اعيا فله يكون الوجود لا اقل من ان يكون بالقوة كما  
 لسبب من المصطلات و على تقديرين فالصاحل ثم اورد العلادة  
 السقطة منها لانه يلزم الوجود بالفعل تحقيقا للمقام و تخية اليه ان الدعوى الوجود  
 في الخارج بالفعل لا كوجود الساطق و الحما كازعي الحما لكون ولا يلزم ماداه



فان الناطق في الافلاك وكهوها سقفه بالصغر والكبر والاختلاف في الجسم  
 فلا حدان تمنع انه اذا رصف بالصف والصفى ورسعة تكون موجودا بالفعل بقوة  
 كقوة المكان المقصود بالركة وان يمنع قوله اذا لم يكن ماديا فلولم يكن موجودا  
 كان لا شيئا محضا وعليه اعتماد المتأخرين والحواس به اذا لم يكن الاجسام  
 متراكمة فما بينها تصف السية بالاجسام المذكورة فان كان موجودا فاما لسط  
 والافلاك انشرا عباد ولا بد من نشا لا شرا عباد به يحج ان شرا عباد هو حكا  
 والضرورة قاضية بانه ليس الا السبب فيكون موجودا وان سبب لفلان  
 لا يصح ان يكون الاجسام انفسها نشا لا شرا عباد والديهم لا شرا عباد  
 لو كانت عيا غير ذلك الوصف والترتيب هو بطلان شرا عباد في شرا عباد  
 اصغر والكبر لو كانت عيا غير ذلك لترتيب فلو كانت نشا لا شرا عباد  
 لكانت كك شرا عباد والترتيب وهو ليس الا انواع عيا حدين العرف ومعد  
 وسبب الاكون ساذق اقل واكثر فهو لصف بالذات وهو المسترع  
 منه القلة والكثرة له كجانبها لو كانت الاجسام الى وضع اخر فلا يكون  
 لا شيئا في الخارج بخلاف الناطق فان نشا لا شرا عباد هو سبب الدور  
 مع الحركة او بدونها فقد يستلزم لولم يكن موجودا كان لا شيئا محضا بل  
 واضح ومعنى لصف **وهو** اذا لم يكن له مادة قابلية عنه ان الاجسام  
 لا يصلح لان يكون مادة كما هو سبب في البشرا افرسوى ذلك العيا فلا  
 يكون الا شيئا محضا والبدن يشبه كذا في ولا محض هو لا ولا بان يقولوا  
 كما ان ذلك العيا هو سبب كك لا نصف هذه الاوصاف كك الشوم

النقص والعدم لا كلام معهم **قوله** واما قباير مقبلة ام معنى انه لو لم يكن قابضا  
 لكان بالاجسام بالذات او بالوسط او غيرهما بأكليته والثاني تمتع به من  
 والاول بطول لانه يبقى بعد انفصال الجسم ولو كان قابضا لا يتقبل بانتقاله  
 ولو لم يكن الاجسام موجودة كان موجودا وهو المعنى بانسحقا او المراد  
 قد عوانا من غيرهم وليس يصح دعواهم بل المقصود ان رتبة ورحمة  
 حتى زعم العوام ما زعموا **قوله** العام الثاني ان القامان طيقاتا  
 بفلسفة الاولى فان اثبات الوجود وحقيق المبدأ على وقتها كما  
 من قبل منها على سبيل البداية **قوله** يكون شركا لا قسما من حقيقة شرك  
 بفتح الهمزة والمهمله اصوله القيد التي تحال به الصبر وما يوجب للظود  
 الاقضية من رقيقا من يتبع ما يوافق والنون والمهمله وهو الاصل  
**قوله** وتارة على ما يكون فيه اي بأكليته وهو المراد تا بعد قوله واذا  
 ذلك منها احتمالات ان وسطية ان المكان الذي حدودا ولا يخرج  
 عن احدها فاذا ابطال واحد ثبت الاخر والاشبه ان تلك بقائه  
 العلوية بالرسم والاثار كونها سطحيا واصل غير محتاج الى السببان  
 فان الاجسام محدودة مثلا صفة سطح الحادي مكان بلا شبه فانه خارج  
 لسبب اللوازم وهو لا يبقى ان يكون السعد ايضا مكانا حتى يكونان جسم غير  
 متناهين فيستقل ما يبطال السبق للامر علما انه ليس الا ذلك ان يقول  
 ان الواضح بالضرورة هو كون سطح الحادي الجسم لكونه حادا بالملك  
 اللوازم مكانا اما كونه كذا بالذات او بالنقص فمطلقا من الجائز ان يكون



ما تكس فيه ويترك اليه او عنه هو السعد واذرته في الكل اذا امتع الظل اذ  
 البعض فقد عرض تلك اللوارث بالعرض والعمق اثبات تلك المفروض  
 بالذات ومن سر ذلك الوضوح بل لابد من التمس الذي ذكر في الكتاب  
 ومثل مثل الحركة المكانية فانه يلزمها الحركة الوصفية مع انها سببت حركة  
 بالذات حاصل الكلام انه لو ادعى اولاد ان المكان السطح والسعد فلهذا  
 ان يقول ان سبب كلامه في الاصطلاح ولنا ان الذي شأنه كذا  
 وكذا مردد فالحق الحق ان يصطليح على غيره مع ان البرهان عليه لا لامل كنه  
 وان ادعيت ان المكان نفهم ذلك فهو مائة فانه ما سبق عليه الجسم الكوة  
 فلا بد من الرسم كنه لانه ذلك فادعيا ان الذي شأنه كذا وكذا  
 مردد فالحق الحق الذي من عونه هو لي اوصوفة او غيرها ان ساعدوا  
 بامر ومه منوط قطعا ان اصطلاحا فلهذا معهم فان ما نحن بصدد  
 تام وستر تب عليه الاحكام المتعلقة من طبيعة الخيزر الحركة اليه وعنه ونحوها  
**قوله** وعلى الاول كنه ان يكون بعدا غير مادي الم انظمة كما يدل عليه قوله فان  
 قام بمادة الجسم المتكسر ان المادي بالقوم بالمادة فغير المادي مالا يعوم  
 بها مع ان بل ان يقول ان السعد الذي مضور ان يكون مكانا قائم سبب  
 كان حساب على راي الشيخ المسقول فان حقيقتها هو السعد لا غير فقلون  
 بعد حسابا فما فوق من هذا السعد وان حساب ما انهم يقولون بالافتراف والحوادث  
 ان المادة في هذا المقام هي الذي فيه استعداد حدوث الحوادث والجسم مادي  
 فان فيه استعداد الحركة وغيرها من الحوادث فاعيد المكان لا بد من ان يكون غير

مادی ای لا یکن محل الحوادث بحسبانیة من الحركة و سکون و غیرها و لا مکان  
 او قیام با بذات او یا توسط فان هو بحسب المعکن او قیام یا به کک قیام صورة  
 حسیة او نوعیة او قیام مقدار از زم زم الدخول او القیام فانفسه مقداراً  
 من و حویب کونه سکون فی الحسب و یقل عن وایه او حساباً از او قیام یا به کک  
 لم یکن خاد یا بحسبهم غایة الامر انه ترک بعض استقون نظور سلطانة و انفسه  
 مما ذکره من حدیث التداخل مع ان غیر المادی شئله بالمدنی حاصل غایة  
 الامر انه سجد اشکال اخر و هو ان یکن حساباً من الماده کالجسام عندهم  
 فلا یصح منهم المقررة بانه محدود و تلك الماديات ثانیة لامادیه عندهم و کمن لا یفر  
 و شیء الا اشکالات الاخر و لعل ان یقول لا یلزم من تداخل الجسام انتفاء  
 الکائن من الجانب ان یكون بعد كل من التداخلین مکاناً للآخرین لا یصلح  
 ان یکفی سلطان تداخلها ضرورتاً و اتفاقاً و یکن ان مبین الملازمة  
 مانیة لو کان التداخل من یکانا لا یکن ان یكون مکاناً لتکلیف فان الجسام  
 اذ لم یمنع من التداخل فلیحی زان متداخلة بحسب آخر کما شیهه به المعززة  
 قوله و قد اوضح بهذا ان یروی الی قوم من الادابل هم غیر المعززة کما عابدهم باین  
 الملهة و الزائر المعجزة سنة الی اخر مثلاً و حاصله انکان مقصودهم استات  
 الکائنات و النبی و جدنا ما تبتک الا انارضنا بالبدیهة فلا یلحق ابداً ان  
 اصطلحوا من عند انفسهم و لا شقة معهم فلا یلحق ابداً ان لا یلحق فود کل من  
 بنیة من العی مرکب من رده الی انفسه قریب العلم من البوع قوله کما انه  
 لا یجیل الی و فیه یثنی فان الاستوار علی الحسب لا یصلح و انما الاستلحاق



واناس بالذات به وابن الاستقرار من الاس وفيه **نوم** وهو مشهور  
من اطفالون دارنا قال لك ولم سيب الا صبغة طازمة تارة نرى اليه ان  
هو الهولي والصورة در مكان بادل اولان رستخ في ابا السخا سكار  
السعد المحرور **نوم** وذلك انه يجب ان يكون سايا اذ لا يحق عليك ان  
اب بطل التي على اشكالها الصلبة كما وذلك سلا رتكالها معقضية  
ملا بواحدة شئ اخر وذلك لطايع مع نوازها موصودة في كل حيز فلو حققت  
جوار شكلها معيا كان للجزء ما لكل فلم يكن كل حيز منفردا بل ان بعد  
امرد احد لا حيز فيه بالفعل وبقية الشكل موصودة ان تحفة منفذ فلام  
ان يكون للاجزاء الموصودة مثل كل ولك طابع الا فلان كما يسمي واحدة  
مقتضة لكل ما فيه وسين لها اجزاء بالفعل حتى يعقضية **نوم** واذ لم  
يكن الحد في كل اتم لا يحق عليك ان الفاعل للبعد غير افضل في اللوام  
كما يدل عليه قوله بان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل حيز مع اللام  
الفاعلة اذ لم يكن من ذاته ولوازمه حاد بالنظر اليه السبل فانه بالنظر اليه  
لا يمكن زواله فان استقراره بالنظر الى المع لا يعقل وان اذ في اللوام  
كما يفهم من كلام البعض في مقام الطال مجرد الصورة عن الالاف فيخلفون في  
الكل مع الحيز في الشكل حتى ستمى الكلبة والبرية وسود والحواس ان الشكل  
بل هو موجود باحد اخر فبالنظر الى ذات البعد يمكن ان يبقى موجودا مع  
ولم يوجد لكل له فزول بالنظر الى ذاته مجموع الى المادة وان لو فسخ فيه بان  
الفاعل اذا كان واحدا فلا يجوز ان يستبدل به لانه وان كان فيه وبين ذلك ان

ان يقول ان الواحد لا يصير عنه معلولا فلا يجوز ان يكون فاعلا لبعده عن الفعل  
 الشك في مجوز المبدل وبعده تعالى ان يقول ان الشك في مجوز ان يكون مقتضى  
 طبيعة العبد الشخصي فلا يجوز التبدل الاستدلال به ورحيبتهم فلا يجوز ان يكون  
 فان المادة انما يلزم الالاتصال به لا يعقل الا بغير الحمل انما عقلت اذا جاز  
 العدم عليه يلزم المادة فان العدم شئ بعد الوجود لا يمكن الا باستدراكه  
 فلما لم يمتدحوا العدم الطاري فانه من الجائز ان يكون ذلك العبد معلولا  
 القديم على سبب الوجود عندهم فلا يجوز العدم الطاري عليه الا سوار اذا تبادر  
 لا يورث المادية والالكان المفارقات مادية والعذر العذر لا يورث الشك  
 الى اصل له ح كوز ان يزدل بالسطر الى طبيعة التي لا شرط شي فانها ليست  
 مقتضية له وانما مقتضى العبد الشخصي فلا يجوز التبدل لان مقتضى الوجود  
 المادية ثم فانه يجوز ان يكون له شخص البنية الى طباع المفارقات قوله  
 بالجملة ليس السبل الصورة صحيحة او مقدارها هم السبل ان السبل عندهم مقدار  
 موجود قائم مقبلا لا يبدل عليه قوله لا يمكن انهم السبل موجودا عنها فان السبل  
 ليس الا ما سطره كوز خريف الكتاب من السبلية والجرية والزيادة  
 والقص والمساواة وغيرها وليس من ضرورية البنية العوضه فهو جوهري متغير لذاته  
 قائم بنفسه مقدار الشئ كما يراه الشيخ المقول في الاشراف في الجسم  
 فالترديد من الصورة سطح الاقالات حتى لا يكون الكلام جديسا **قوله** وقد  
 قاست البراهين على ادم السعوي لها اشارة الى بيان انما السعوي من  
 حديث متول الجسم الاتقفاك باطال الاصنام التي تغير طبيعتها واستلزامها





يتأتى عن تلك الأحكام ولا تخد من التداخل ولا ملقاة شئ من اجسام بانها  
 بل بالسر والاحكام لا يتأتى الا بالانهايات فلا يتداخل في هذا وكل الموز  
 لتحليل الحسابات لا في ان العبد فانه لا كلي ولا جزئية في الوضع ولذلك لا يصدق في المثلث  
 كما في السوي والصوره مثلا وثانبار ان السعيد من سطح المحيط الا على الى مقابلة ارم  
 واحد لا يزداد فيه بالفعل فلا تاتي ولا تداخل ولا تمانع ولو كانت له اجزاء متماثلة  
 لكان مما ذكر وجهه وايضا ان تها الاطبعه لم ولا صورة تحقيق السجدة اسكون فيه  
 والكون اليان خرج عن بل سويته لسطح استدادية لا اقصر فيه لما صار في  
 والترتيب من الاوضاع غداية صالح الكائنة المثلثات فلا تافه المثلثات الا  
 بالمثلثات بالاسر ولا يتصور بلا فادة الاجزاء المفروضة بعضها بعض فلا  
 مضايقة في ان لا يتداخل ويتداخل في المثلثات **وله** كما ذكر في السجدة بملقاة  
 زائعا بالجمعين نال دار الله امانه والرخ الرشح السجدة عن الحق فلو كان منه لم سعيد  
 عن السقام فلا تلاق بالحقطين ولا تفاق في العلق وهو الا انه عاج **وله** وعن  
 الثالث وهو حديث السطير لم ارد عليه ادلابة يمكن تحريك الدليل بان المكان لو  
 كان هو السطح لم ان متبل الا لئلا تقطع في الرشح البداية لمحط ملحط والبدية شهد  
 بخلافه فلا ينفق منه زخم ان يكون سوي كما فارد استدلال بالجوكة متبل الا لئلا تعلق  
 النج الذي بردها لبيان البدية منهم فلا يقل شهدا تها فسطحان انساني م  
 وثانها ما لا شبيهة في ان للطية فاله سوي من الايون بمعنى انه في كل ان يفرغ  
 فمعي ان لا يكون فيه شئ ولا عبد وهو حد المحركة كسايي وان اريد امر اخر وهو  
 ان يكون سدا وذلك التوسط موجودا فيه فيظل حضرم غير القادر في الحركة والرنان



والحادث في الكون واللوكة "وايضاً" بحيث نعلم ان الزمان مقدار الحركة فانهم يازداد  
 في ما يذهب الزمان اذ هو كية مصدرة غير قارية بل ان يكون محله لك ليس باللوكة  
 فنجي ان في ابدنا حالة غير قارية غير لوكة فليس بمقدور لوكة ان فيه امر ابد اذ لو  
 حصه غير القدر في الحركة والزمان كان محتملاً من فعل حال مقول ان يقبل وان زاد  
 العلويات التي فيها الحركة فيها على التقدير ان لا يكون هي الحركات ومعلوم مني  
 غير قارية ليست حركات وكذا حصر الحوادث فان الحركة المتوسطة وما لا يتساوى  
 في الحوادث سبب كانية دفعة ولا تدركها فلا يكون كونا وحركة فلما مضى في الزمان  
 وجود حاله غير قارية لا يكون حركة ولا كونا واما احوال وهو في الزمان باللوكة  
 فقله غير متحيز لان محل الزمان بحسب المتكولين لا زليلا وابد يا وما هذا  
 مسبب الا الحركة العقلية ونقصه في موصوفه ولا يحتمل عن اقصاء فان لا ريب  
 ما لا يكون بالاجزى ومن شأنه الحركة ولا ريب في كون شأنه ملك الحركة بالمثل  
 بمسار في المتحرك كالمثل متساوية اعم من ان لا يكون المثل رسا او يكون  
 لكن لا يكون مسارا فيه فيكون الوقف في الزمان الباء ساكنة بلا شبهة **وله** او متساوية  
 نسبة من امور ساكنة لم دارند نظم ان الكلام في الحركة زمكانية في نسبة  
 فاسكون متساوية فاسكن الفعل لو كان اسطح هو المكان بل ان يكون الوقف  
 في الزمان الهاء متساوية مكانية واسباب الملازمة فبدان بل ان يكون  
 ساكنة ساكنة متساوية بالاجزى بالزاد اسكون بان اسكون فقط نسبة  
 امور ساكنة فارجع عن اهتمام فان به اسكون هو اسكون في وضع **وله** اذ الذي  
 توخى و حاله لم ولا ريب في ان سئل الاكس في الوقف في الزمان الهاء حاله ملت

حالة عند السبق لقوة فيه فالمراد بالحال الثانية ومبدأ مقياسها موجود في **قوله**  
 عيا انه ان سلم لهم ان الحركة هي مجرد تبدل المكان لم تجزأ بل لمعطلان الثاني ما  
 لزنا ان متحرك وركه مكانية وهو الاول في تقواعهم المذكورة من قبل ولكن متطوره ان  
 الحركة مسخرة في الارادة والعسرية والطبيعة لا تصح شيئا ما اعدم صلوحه **قوله**  
 فظا اعدم صلوحه الوسط فانه قدر وسياتي ان العسرية سببا ما طبيعة المقهور هي  
 سببا ارجح انه من الطحيد والذاهج بقبل ولا تبدا لا اعتبار الاخصيص بان وجوب  
 سببانية طبيعة المقهور للحركة العسرية في التي يكون السبل لها في الحركة والاوضح ان  
 الحركة الزاوية بطلي عيا امين الاقل ما يكون ميل موجود في المتحرك انما يما السبل  
 المستدرك في الوجود كما سيطر عيا مطا الحوزح من القوة فان اريد في الرسل المعنى الاول  
 فاما لاذمة ممنوعة ويمرث اسكون عيا ما مرد الحصر الذي مرس في وان اريد الثاني في  
 سطلان الثاني ويلزم كرك وجوب سببانية طبيعة المقهور الحركة العسرية في المعنى الاول  
 ولا يلزم شئ من التقلقات فانهم هذا ولعلك تقول ان المكان سوار كان سوارا **قوله**  
 فالحذورات فانه لا شبهة في ان الواقف في الرشح الهية قد قبل عليها احوال بالبدن  
 ولكن من قبل مقولة الملك مثلا فيلزم ان يكون متوكلا على خلاف البدية فالحجاب قد  
 انشأنا اليه من قبل ان البدية انما هي في اسكون في الدين الكائنات ثاني مطا اسكون  
 ضروره انه متحرك في الوضو او الملك **قوله** وعن الرابع وهو لزوم اسكون المسافر  
 قبا اورد في وجه الاستدلال في اشهر بلزوم اسكون المحل في بعضه قد شافا حيث الزام  
 فانه متحرك بالعرض كمن السفن فاورد عليه بان المسافر المحقوف اسير شاذق الارض  
 ومغاريها سكونه خلاف البدية فالمصوم اوردته في الاستدلال وارجح ان يقطع مانه الا



شكل وحاصل ان القدر اسم في حكم السببية هو كونه متحركا في مقوله وان حكمها بالكون لا يشبه  
 فكلما فليكن متحركا في الوصف واما المحول في الصفات فذلك محله ان الحركة الوصفية  
 ليست طبيعة وانما الطبيعة هي الالابنة ولا يشبه في ان الحروف بالكمات مسدودة  
 قد يكون متحركا في طبيعة كذا اذا التقى كره من ارض محفوفة الى اسفل والحوادث ان القدر  
 القدر في ان الاستدانة لا يكون طبيعة واما مطا الوصفية فليست كذلك والاستدانة  
 ان لم يعنى عاقل هي الطبيعة واما ان الطبيعة هي الالابنة فليس على محب قبوله لارداد فرضا  
 كره الارض محفوفة وكذا كس شلا وسقطت من علو الى ان تلفت وصفها اللابن لها  
 فليكن بالبطح ولا يكون بالبطح في الحركات الطبيعية والحال ليس طبعيا فلو كان هو البطح لم  
 ان لا يكون ذلك السكون طبعيا او يكون الحاف مكانا طبعيا لان مقتضى الطبيعة شيان  
 المكان والجهة يعني المكان شريطا الجهة مقتضى الارض سطح الارض شريطا ان يكون تحت  
 السوا مثلا محسبكون ركه ركن الكل وقد عاقل عاقل عن الحصول في ذلك الحيز ولم يعنى عن  
 الجهة فكونه موجودا بطبعي ووجوده قسري هذا الفصل الثاني في ابطال الحلا **والرد** لان انما يمنع وجوده  
 المكان لم هذا يدل على ابطال المكان الثاني والمذهب ان الحلا يعني فضا لا يكون فيه  
 الجسم كذا في ما وراء الحدود ولا يصلح ان يقع ان ذلك الفضاء لا شيء محض او بعد  
 محب ووجوده الاول بطبعي **والرد** والنفذ فانه قابل للقسمة وهو ثابت لا يتغير  
 الى ان لا يربط في ان الافراد صغرين لكل المقسوم وكذا اذا قسمنا ما جسم من الام  
 يكون ما ديا له او مفاد ما او المعلوم لا يصلح هذه الاحكام فلا بد من ان يكون هو  
 مقبلة او برسمه على الاول المطاوع في التثنية تنقل الكلام الى الرسم ولا يعقل الا الجسم ولا يشبه  
 في ان تلك الاحكام لا تكون بالقياس الى الغير كما تقدم واما حروف الناطق والحوادث

فان نشأنا استماعهم بحسب الكرى الموجود وسبب ان ذلك العقار ذلك فان الام  
 لم نعت من انهم منوعين على حاله وعلوه واضح عند اننا نرى ان لم يرد عليه المعادة  
 اننا في الايض بطلانها فاه جسم في احوالها فكلها حسابا او طبيعيا ليقدر اقل بالمره وسو يبري  
 البطلان كما مر وهذا الابطال بالمره كما لا يخفى **قوله** والحجج التي توجب كسب كمال  
 الكلال انما اكتسبت الصريح والفعلة بالحجة والحجة الاولى كانت مكنت لان فاعلمنا  
 واصله فان لم يردوا عليها مشور معا لم يتم فلا يخرج من اكتسبت كمال المعنى انما  
 الزام منه على مدونه وصفت على تسليم الخصوم بخلاف الدليل المشهور انها حقيقة دم نبوة  
 البان الذي ان الكلال معتمد لذاته ولا يفيد الحجج لان فصارى امر بان وجود  
 الكلال ملزم للم لذاته وهو لا يستلزم الاستماع بالذات فان عدم العلم الدليل لم يتم  
 عدم عليه استحتم لذاته مع انه ممكن البية الجواب بالبرام ان نتيجة هذه الحجج ليس الا  
 الاستماع المطوية بنوع ما يزيل اليقظة يكون من الوجود بالفعل والاستماع بالذات  
 بخصوصه بعض محله افرى اذ بان من فاعلة الممكن ان لا يستلزم كمال بالذات بنفس  
 حقيقة وان استلزم محله افرى ملاصفه كما في عدم العلم الدليل فان استلزامه عدم علمه  
 من تفاديه واحب بها ومعهها عدمه بما هو عدمه لا يستلزم شيئا من العلم والخلل في وجوده  
 بنفسه يستلزم العلم لان مقتضى ما هو ملزم امكان الوكعة فيه ان من يدرى بما سيأتي  
 عقولنا في **قوله** وثانيا ما كانا اذ ما ناله الم وفاضله ان الذي بطلان مكانية الكلال  
 وهي سبب الالطوفه للمامرات وهو حاصل فان استلزم الوكعة فيه هو سبب المكانية **قوله**  
 فليتل في ان امكان الوكعة على تقدير وجوده ايضا ممنوع فليكن كمالا يرسل بان الوكعة  
 لا يمكن الاستماع المعادة فانها المحذورة من سرعة واطور ولا يمكن الوكعة الاستماع منها



وجب الخلاف معاودة فقول بل لو وجد المكان الثاني كلام ظاهر في سجي الكلام المستعمل في المقام  
 انما لا يكون **و** بل مع فرض معاودة على نسبة مخصوصة ام وفضل الى نسبة او طلالا  
 انما يمكن لو لم يسم القوام في مراتب ارفق الى لا قوام ارفق منه لانه لو استجى حاز ان لا يوجد  
 تلك المراتب قواما على تلك النسبة بل الذي على تلك النسبة هو ما لا قوام فيه اصلا عدم  
 الاستمرار والثاني ان لم يسم في الجاز ان يتوقف المعاودة على قدر من القوام لا توجد  
 بدون ذلك لانه لو لم يسم المتوقف في الجاز ان لا يكون تلك النسبة في المعاودة  
 فانها من نسب القدرية ونسبة المعاودة عددية وقد سري على انه يجوز ان يكون بعدا  
 نسبة لا توجد في الاعداد وما في الكتاب على لان الفرق لا يتوقف على كون المعاودة متواليا  
 الملا او معاودة فليس شي آخر كما ذكره الشيخ ان المعاودة قد يكون بالكر من قوة الملا  
 قد يكون ملا مجردة وقد يكون غيره كالبرودة العارضة للتحقيق والارادة العارضة للفضل  
 وقد يكون باجودات مكونات متساوية بحيث من المقام لا يحسن بالقرارة والحسن بمجوعها  
 ان ذلك يظهر ان معاودة تسكين غير خفي في هذا المقام فان الزمان الذي بازا به عرضا  
 الحركة في غير المعاد ان مجموع زمان الحركة في المعاد وان لم يكن مع زمان سكنة زائد على زمان  
 الحركة في غير المعاد بعد زمان السكنات وان اريد زمانا وركبتها فان فرض ذلك  
 مع هذا المعاد وان لم يكن فقط فلا خلف وان فرض مع معاودة ارفق هو الحد الزمان ولا  
 دخل لذلك المعاد اصلا ويوجب الكلام انه يكاد اذا فاده المحقق الذي **و** لا يمكن  
 ان زمان هذه الحركة في الخلا لا ينفق ان معناقتين ان الحركة في الخلا الحركة  
 عدم المعاودة ما لو كانت موجودة يتجلى من الدليل لا شئ من الحركة في الخلا مساوية  
 الزمان زمان الحركة مع معاودة لو كانت موجودة دمي مع القديمة الاولى من اشكال الشئ  
 كذا كل الحركة في الخلا مساوية الزمان زمان الحركة مع معاودة ما لو كانت موجودة يتجلى

دلاشي من الحركة في الحلا سادته الزمان زمان الحركة مع عاودة ما لو كانت  
موجودة ينتج دلاشي من الحركة في الحلا حركة في حلا قال المحقق الدور في ذلك  
يلزم من تحقق الحلا عاودته في ذلك للحركة المفروضة والعاودة المفروضة فيها  
او على تقدير استحالة سيم الدليل الا ترى انما حقا يستحالة وجود العاود على  
النسبة المذكورة يتم المقصود مثلا نقول لو تحقق الحلا كان الحركة فيه ساوية الزمان  
زمان تلك الحركة المستحقة لكن ذلك يستوي في غير اعادة التفسير والاعمال  
بقصوري عن سطح هذا العلم الرافع الشان اقول لا ارفع في ما ينبغي ان يفهم دلا على  
عليه بل ابرزنا انكر في الزمن الكليل يظهرنا عليه الامر الكليل فاستمع ان الدليل  
منفوخ فان حركة ذي عاودة ما لو كانت ساوية الزمان زمان الحركة في الحلا  
هي حركة مع عدم عاودة لو كانت وان ثبت فقل ان زمانها و زمان تلك  
الحركة المستحقة في الواقع دلاشي من الحركة مع عاودة ما ساوية الزمان زمان الحركة  
مع عدم العاودة لو كانت مع دلاشي من حركة ذي عاودة ما لو كانت مع عاودة  
وتفصيل ان العاودة ضعف العاودة نسبة الى الاقوى نسبة زمان حركة مع عدم عاودة  
لو كانت موجودة الى زمان حركة ذي عاودة الاقوى زمان حركة ذلك الضعف  
العاودة ساد زمان تلك الحركة المستحقة ومعنا حقيقة عاودة دلاشي من حركة مع  
عاودة ما ساوية الزمان زمان حركة مع عدم عاودة صلا لانها لو عكس يقضي  
بقوتها كل حركة في عدم عاودة فليست سادية الحركة في عاودة على نسبة ما لو كانت  
موجودة وذلك لان احوال الشيء اذا لم يكن ساديا لا تتركه لكن الاخر ساديا به  
وعلى ما اذا كان في الكتاب كل حركة في حلا في حركة في عاودة وكل حركة مع عاودة



ما فليت مساويا لركه في عدم معاودة سم لا شئ من الحركة في الملامساوية لركه  
 في عدم معاودة او يعم الى بقية القاطية ان الحركة في الملامساوية لركه  
 الى الملامساوية لركه نسبة زمان حركة عدم المعاودة وان كانت مساوية لركه  
 في عدم انكانت سم لا شئ من الحركة في الملامساوية لركه في الملامساوية لركه  
 ان هذا القضايا انكانت جليات بحسب المعطى في المعطى شروطا  
 والمقدم مع ورج بمقول ان حاصل قولنا زمان الحركة في الملامساوية لركه  
 حركة في معاودة تا لو كانت موجودة ان لو كانت المعاودة المذكورة  
 موجودة كان زمان حركة الملامساوية لركه عدم المعاودة و زمان حركة معاودة  
 مت و متين وحاصل قولنا لا شئ من حركة عدم المعاودة زمانها مساوية زمان  
 حركة في معاودة مذكورة مع المقدمة التي قبلها لئلا لو كانت المعاودة  
 النسبة موجودة كان زمان حركة الملامساوية لركه عدم المعاودة مساويا لركه  
 معاودة فيكون تيسر اليه ان كان المعاودة على نسبة موجودة كانت المعاودة  
 على النسبة موجودة والمقدمة الاولى بى على صحتها لان فرض المعاودة  
 على النسبة هو فرضات دي الزمانين لان فرض نسبة المعاودة التي بحسبها  
 الزمان هو نسبة الزمانين ولابى على صحة المقدمة الثانية فان المعاودة  
 التي لها خط من الواقعية لابل دي زمانها زمان عدم المعاودة واما المعاودة  
 المفروضة التي هي في قوة عدم المعاودة فان الحركة معها كالركه لا معها  
 ان يكون مستلزما لتساوي على النسبة مستلزما كذا في المقدمة الاولى فلا يخفى  
 الاول فينتج النسبة وليس في ان حقيقة الجملة هو ثبوت المحول لموضوع في التوهم

فإذا كان مقبلاً لا بد من أن يكون القيد فاصلاً في الواقع فلا يصحق زعم  
على تقدير قيامه بمحل حليته ولو كان حليته لم يفرق طور المعقولين وطور أهل العرف  
على ما يفرق بينهم تحقيقاً بل يتباينان فإذا فرض أن العادة على النسبة ممتدة  
فلا يصحق تلك القضاة بجمليات بل بشرطيات مفهومة فجازاً نسبتاً و  
فلا يصحق السالبة راسخ في الوقت وعلل السبب بحيث بعد ذلك مرناً لا شبه  
ما يقرب أن الملا غير شاة في مراتب الصعق لا يعني الزفة إلى حد لا يكون العادة  
مياً بعد ذلك المقادير الأخرى شبيهة بالضرورة والمنع المحاذرة لا يصحق له  
فإن كل مرتبة من العادة بعض مكنى العادة أقل وإذا كان لكل زمان حركة  
في الخلاوة فإن حركة في الخلاوة الغليظة يمكن أن بعد ما قد من الزمان بل لا  
ويمكن نسبة أن يرقى ملائكة النسبة ورح يلزم بتدري بلا شبهة و  
الأوجود الخلاوة الملازم بوقوع الحركة فيه نعم أن منع إمكان الحركة فيه فأن  
ليس يلزم من وجوده الواقع والممكن الوقوع بل من الحركة فيه السقبة فلا يلزم  
امتناع الخلاوة وقدر ما يتعلق به **بذلك** لا فاقول ما ذكرت وإمكان استغنون  
الشفاف بفتح المعجزة والعين المعجزة والفار غلاف القلب أو حيايه أو حيايه  
سوياديه شقفة بفتح العين أصاب شقافة فالصل أن الذين قد بلغ الحد **الصل**  
أي الموصون على الحد والشفوف المحبون بالصل أي منوب بالحدال حتى خرج من **طبيعته**  
فقطعو الطبة الحدال **و** عما في المعنى ذلة البصرا ومن العاية القواب **و** بل  
نعم كدنيا بالضرورة أن لا يخفى عليك على طبق ما تقدم أن العادة وقوام الملا  
يبرز أن لا يكون غير شاة في الامتنع من مجوز أن ينسب إلى مرتبة لا يمكن قوام  
ومعاً وفيه بعداً وإنما بعداً عدم القوام والعادة فما يتوهم نسبة إلى الملا والعلية



على نسبة زمان محركة في الحلاز والى زمان الحركة في ذلك لا يكون من القوام والمعاد  
البنية وكل مرتبة تقضى من القوام والمعارضة التبت وكل مرتبة تقضى من القوام و  
المعارضة نسبة الى القوام الغليظ والمعارضة ترتب على نسبة الزمان الى من الجار  
ان يكون كك تقضى ملا دارق ومعارضة كك في عدم معارضة ابل الى لو امكن ان  
يكون المعارضة عدم معارضة اولاً ولكن انتفاصها الى عدم معارضة كانت الحركة في  
عدم معارضة ملك عدم معارضة وهي صادقة بلا مرتبة او فرض ملا دارق ومعارضة  
ارفع على تلك نسبة فرض القوام والمعارضة مع عدم القوام والمعارضة وخرج فلك  
الشرط ايضا ضرورة ان القوام والمعارضة اذا فرض عدم قوام ومعارضة ما  
لحركة مع تلك المعارضة كهي لا معها غاية الامر انه يلزم ان يكون الحركة مع المعارضة  
ويخرج ولا محذور فيه فان المتقدم وضع هكذا ادناه كما ان فرض قدم زبيد وحدود  
فانه يكون موجودا وعدوما منع كذب الشرط ليس على قواعد الشقوقتين وليس تلك الشرط  
مثل لو كان عرضا كان واحدا بالذات فالاشياء ما عرفت ان من اشتار المعارضة  
لك محاذيل كل مرتبة من المعارضة فيصور اخف منها وهي صادقة بعد ان يقع  
على من الاربعة بافضل فاما كان كل مرتبة مما لا مرد له والاستحالة ان كانت ضالعين  
لا باسطر الى طلبة القوام والمعارضة كما في تشبيه كل جسم اضروجه الفلك مثلا واداء  
كان كك فاما لعرض ان اراد بقوله محاذ ان يكون الم هو تلك المعارضة الم بالذات  
فلا يصحني اليه كما عرفت وان اراد الم الاغم او ما بالغير فالجواب نعم على كل  
الشيء والمصرح بقول ان الحركة في الحلاز مساوية الزمان زمان حركة في معارضة  
ممكنة لا يلزم محض تشبيه ولا شئ من مساوي الزمان زمان حركة في معارضة كك في عدم  
معارضة انما في ملاز وليس المتدنية شريطة مثل ما ذكر بل لما كانت كل مرتبة من المعارضة

امرا يمكنه من بغيره من وقوع مرتبة على تلك النسبة بل على كل نسبة وليس يلزم من زرع  
مع قطع النظر عن الغرض ومنها تلك النسبة التي كلامنا فيها فانما فرضت ووجه  
فصدق تلك المقدمة صدق الحلية بلا مرتبة فالج اذ لم توجد الخلا والحرية  
لا غير ولو ان في العذبات شرطيات لمحصل الما لم يكن ذلك مقول على طريقة  
المصم لو امكن كل مرتبة من العادوة لا يلزم منه شيء من اقسامها بل هو  
مكنة في بعضها ولو وجد الخلا والحرية فيه لم من امكنها امكنها وقوعها على  
فان شرطية انما يلية لو امكن لا يكون الحركة في عادوة كهي لا معها صادرة في  
نفس الامر ولو وجد الخلا ويصدق فيها فالا خلا هو نفسه لا غير وانتم تعلم  
انه تطويل بلا ضرورة بلحبة اليد والكلام على ذلك التقدير تمام بل كشم كل  
في نه من الحرية من ولقد اطيعنا كمن كانت كافية فلاما تم فيه لا فائدة في  
وتفصلا **قوله** واغرض عن عليه احوالها على الحجة وانما اجم نقطة على الحجة  
تتلا يتوهم من اول الامر ان الاعراض على ما عرفت من حيث وقع  
الاعراض الالوي فالمنضم ان الاعراض متعلق سبق الحجة سواء كانت  
محررة باذكر او سفي على ظاهرها وحاصل الاعراض من المقدمة القائمة ان  
الزمان سيقاوت بحقيقة العادوة ان اريد بها ان السقاوت معط  
ولا بد من غيره حتى يكونان الزمانان متساويين عند سواة العادوة الزمان  
الحركة في الخلا بالعين المذكور اما اتحاد النسبة وان اريد اعم فالمقدمة انما  
ان العامة واذا كانت على نسبة كان الزمانان متساويين فان زمان  
حركة اما العادوة اضعف من حدة الحركة والعادوة ولو كانت مجردة  
كان لها زمان واذا فهم البها العادوة ازودوا في الحركة في الخلا



الاول مذهب ملاستاد و ماين وقد تحريرات الحركة بلا معاودة ممكنة او ممكنة و هي  
 اربعة فبعضهم يبين الدليل من الاصل لان فيه اذنا بالامتناع والدليل كان  
 قاطعا بان وجود الحدس مع تلك الامور الممكنة مرفوضة المم و هي الاولى فبازا  
 نفس الحركة معاودة زمان ويزداد بالماودة فالسفاض في صفها المعاودة يجب  
 استغاض المعاودة و ما بازا الحركة محفوظة في الحركات الست فلا يستدعيان و غير  
 عليه بانه ممسح في نفس الامر ممكن على التقدير وجود الحلال في كل زمان ان الحلال  
 لو امكن او وجد لا يمكن الحركة فيه و الثاني ربط الى اقرب في التفسير و لا يلزم  
 الاعراف بلا امتناع على التقدير و اما لكثرة فان قيام الاحكام بحال ممسح  
 و ليس كذلك على تقدير العوضه و لعلها مناقشة لفظية فانه يمكن ان يقع ان الحركة  
 في زمان على تقدير وجود الحلال بلا معاودة ممكنة او ممكنة الم و لا ريب في انهم  
 لا يريدون ذلك و طار ان تفاوت اللازمه في المعاودة لا يورث ان يكون الزمان  
 متساويا من الجانبين ان يكون الحركة بازا بازا فقدم الزمان الم **و قد** انما  
 بان قطع سابقه الم محتمل و جهن الاول ان يكون المناقشة مناقشة على الجوانب  
 عن احوال الى البركات من متفلسفة لعدد و هو الذي عليه يتوكل الاكثر من  
 منهم الامام الرازي في شرح الدليل بما تحرير ان اراد المعترض ان الحركة  
 الخصوصية الصادرة عن قوة مخصوصة في ساحة مخصوصة لا يمكن ان يقع  
 الا في زمان معين لا يزيد ولا ينقص و انما يزداد الزمان بانضمام العاود  
 و ارد ما في القوة و لم يريد ان الحركة بما هي حقيقة للزمان العيني يريد عليه  
 ما ارد عليه ان العارض الحركة و كانت وقد وقعت بعض ذلك الزمان  
 فلو كان ذلك العذر المعين مقتضى الحركة بما هي لا يمكن وقوعها في انصر

من ذلك ايضا ان كل حركة يمكن اسرع منها فتقع في بعض ذلك الزمان واداء  
 كان مراده ذلك فلا يريد ذلك عليه فان بعض الحركة ليست من تلك القوة في  
 تلك المسافة ذلك ذلك الاسرع فان تلك القوة افرى قوة من المروضة  
 والثاني ان يكون على اصل الدليل لا يظن ان جوابه انما هو الى البركاب  
 فالجواب تام هو الذي يشوبه كلام المحقق في شرح الاشارات وكلام المصنف  
 من قبل وهو في غاية السقوط ويعلم وجوبه الصواب من التعرضين على ان  
 مرادهم اقتضار نفس الحركة بما هي قدر من الزمان وكلام الامام الرازي  
 في الياض وشرح الاشارات وغيرهما ظاهرة ولا تصور في كلام من  
 هادى القضي من الاخرين فانهم دفعوا اقتضار الحركة قدرا من  
 الزمان بما هي وجب كان سوار كان مقصودا مثال الى البركات ظاهرة يعلموا  
 عنه اوله يمكن ثم كثر المناقشة لوجهين الاول ان الحركة من حيثها صالحة  
 عن قوة مخصوصة في مسافة مخصوصة باثرها زمان والتماني تلك المسافة  
 على قبل مخصوص لا بد له زمان محدود ويزداد بالمقاومة فتكون من بلاغا  
 اصلا كان في ذلك الزمان واذا ضم اليه المعاوقة مردا واذا ضم معا وقدر  
 ضعيفه ينقص ما زاد مثلا سببا وبان قوله والجواب ان الحركة في اية  
 كانت انما يستدعي مطلق الزمان لم هذا الجواب ورد المحقق في شرح الا  
 شارات اوردته اتم والمخلصا لها على اورد عليه فيقول ادلا كلام المحقق  
 وذكر ما ساقه لخص المصنف عنه قال واعلم لا يمكن ان يقال ان الحركة سببها  
 شيئا من الزمان لسبب السرعة والسطور يستدعي شيئا اخر لان الحركة تمنع ان  
 توجد الا باحد من السرعة او السطور في مسافة غير موجودة وما لا وجود



فالسبب في شيئا أصلا والحركة ينقسم إلى ثمانية وعشرين <sup>لنفس</sup> والاولى كحد الحركة  
 حالها من السرعة والبطور المتخلين لها كالملازمة وسعت عنها المتخل لها  
 ومن الميل كحصيل الحركة والرابعة والسببية واما الثانية التي <sup>طبيعية</sup> مبداءها  
 او قشر فحتاج الى ما كحد وحالها تلكا فلا تصور لها بالملازمة وغيرها فهي  
 كحداها كحد كحصيل لان في زمان لو امكن واذا لم يكن فاصحت الى ما كحد  
 وسببا يقضيها وطلا كحد لها ولا تصور ذلك الا عند معاوقات بين الحركتين  
 وغیرها وذلك لان الطبيعة لا تصور منها من حيث ذاتها معاوقات  
 وانما سراد ارض غير مأكين ان يكون لا يقع ايضا بسبب قوت الميل  
 في ذاته مختلف فالنفارته الذي به معين الميل وما يقع من السرعة <sup>بطور</sup> والبطور  
 يكون الشيء اذا ما خارج فهو كاتلاف القوام بالرفعة والخلط واما ان كان  
 ليس من خارج فهو لا يمكن ان يعاوق الحركة الطبيعية لان ذات الشيء لا  
 يمكن ان يعقبي شيئا ويقضي ما يعوقه عن رقتار ذلك بل هو الذي يعاوق  
 السرعة وهو الطبيعة والنفس البيان لها مبداء الميل الطبايعي ما دون العلم  
 ارتفاع من بين العاوتين اعني الداخلي والخارجي ارتفاع السرعة <sup>بطور</sup> والبطور  
 من الحركة ويترجم منه انفسا الحركة وقال في رفع كلام الى الركات الحركة  
 لا يمكن ان السبب في زمانا لانها ان وجدت لا مع حد من السرعة والبطور  
 في زمان كانت تحت لوزن وتوقع اخرى في نصف ذلك الزمان اذ في ضعف  
 كانت لا محالة واطاع في السرعة من المفروضة فكانت مع حد من السرعة  
 حين فرضا لا مع حد منها ويرد عليه ادلا ان قوله صريح في انه حل الحركة في  
 قول الى الركات على الحركة المحركة عن حدود السرعة والبطور ولا يخفى بعدا

فليكن كلامه في الحركة المحصورة والجواب ان مقدار الحركة قدرا من الزمان <sup>على</sup>  
ثلاثة وجوه افتضارا من حيث هي وهي وسواء بطلان فان نصف الحركة  
حركة وهي في بعض ذلك الزمان والآخر كل حركة يمكن رسرتها وقد  
ارشد اليه في شرح الاشارات وافتضارا باستطراد الجرد وافتضارا  
وهي محصورة فقد دفعها فلا غاية والمصر لم يورده لكنه ابل اطل  
المتقين ولم يتعرض لسق الجرد وافتضارا وهي محصورة فقد دفعها  
فلا غاية والمصر لم يورده لكنه ابل اطل المتقين ولم يتعرض لسق الجرد  
لتطوّر بطلانه مع انه يشعر به كلامه ايضا وثانيا ان قوله وانما سر لا  
مقاوت فيه ان اراد ان العاشر في الحركات الثلث لا تفاوت فيه فلو كان  
المجدد هو العاشر ثم ان يتفاوت الحركة من حيث هو بطور اقل لا يمنع  
كلام المعترض فانه يقول ان الحركة التسعة مع قطع النظر عن العاشر بعض  
قدرا من الزمان ومرتبة من السعة فهو محفوظ في الصور الثلث ويزيد  
بمقاوت العاشر وان اراد ان العاشر لا تفاوت فيه في سائر  
الحركات التسعة فلو كان هو المجدد ثم ان لا يكون فيها تفاوت سعة  
وطور فهو بطلان ذلك القول في المتحركة بالثلاث تفاوت فيه لان المفروض  
اتحاده والجواب عنه ان العاشر المكان ثلث ثلثه معوني حكم التسانية  
والثلاث طبع فلا تحدد سعة والزمان لان مقصودنا الاصل الى الخرج  
ما في الكتاب ثانياً اننا سلمنا انه لا بد من تحديد الزمان من احوال غير الحركة  
ولان ذلك هو العاشر فلم لا يجوز ان يكون هو السيل وقد دفعه  
المصنف لان الطلعة باحدات السيل انما تعني الوصول الى المكان ثم



و هو يمكن ان يكون شرعا لكلام المحقق ورايها انما انما انما العاقل ولكن  
لأن ان العاقل والحارج هو قوام الملاكا لقوة الحاذية للمفاهيم  
وخامسا والجواب انه نافية لفظه فان المقصود ان السبل المنبسطة القوة  
الحركة لا تتجذب الزمان لا بد من امر اخر معاوق سوا ركان قوة المفاهيم  
وغيره وانما دفع المتعرض لقوام الملاكا ظهور الارضية ان لا احد  
في كلام المحقق وارا دغير خارج الحال في محل الطبيعة و المقصود حاصل  
لان الحركة في الخلاصة من معاوق اخر او معدو هو مشترك في كونها لا  
الم و ما قيل ان الاشتراك بغير قلة المكان الاشتراك بين السطوح  
محاولة ولا يبين شي من ذلك كلام المصريح فتدبر و سادسا بان حاصل  
كلامه انه يحض الدليل باحدى الحركتين المبررة الطبيعية ثم يدعي ان سبب  
الحركتين لا يكونان الله حد من السرعة والسطوح بالعاقل فاذا فرضنا  
الحركة مجردة عنه كانت مجردة عن السرعة والسطوح لم يصح ان الحركة تدور  
فيها غير موجود او ما يثبت انه لا يستدعي شي من الزمان رغم ان فعل  
المعرض ان الحركة تتبها يستدعي زمانا معناه انما اذا لم يكن مع المعاوق  
يستدعي وليس كذلك بل معناه ان الحركة مستقلة تتبها يستدعي زمانا  
من غير ان يكون للمعاوق مدخل في الاستعدادهم بايقام المعاوق  
زمانا اخر و منه المعنى لا يستدعي ان يكون الحركة لما مع المعاوق مستعدا  
والعجب من منكره انه لم يطل قول المعرض بما فيه ثم الى مقدمات اكثر مما يحسن  
ولم ينسب انه مني الدليل وما يطالب به من بيان و الجواب انه ما قد ران  
مقصوده تمام الكلام ان الحركة نفسها لا تحدد الزمان والسبل القوة

الحركتين لا يتباين بهما فلم يبق الا المعادون فلو كان الحلاز موجودا مع لوازمه من  
 صحة الحركة فيه وما سبقها فانما لا يبطل الا المكانية الحلاز وان ثبتت قبل  
 يبطله مع تعاروا ما دلت المكان كان الحركة فيه وانه الحركة في نفسها  
 وسواء حصل مطلقا تقدير الحلاز يمكن فيه الحركة بلا معادون وان كانت في نفسها  
 ممسكة فلا يندم السان فلا كلام الا على العبارة والمقصود الصريح انه  
 منه يافيه فان استدل بالحركة في امتداد قد من الزمان يستدعي ان السبب  
 عنه لا مع العاين فلهذا تقابل فيه بقي من وجود الاول انه تقابل ان يقول  
 انه من الجابر ان يكون الطبيعة عند تعارفتها الحيز مقتضيه الحركة سرعته  
 نحو من السرعة **قوله** ان السرعة لا حد لها فكل مرتبة منها تعرض  
 يمكن اسرع منها وهي الطبيعة التي ان اريدت ليعتد بان ينظر الى  
 الطبيعة مقتضيه للجزئي وسببه انه قسم ولكن لا يخفى تقا فانه يجوز ان  
 لا يكون السبق بالنظر الى صيرورتها على الحركة عند وجودها حال انما فرقة  
 فمن الجابر ان يكون القوة المخصوصة لبعض درجته الحركة مخصوصة  
 بحيز من السرعة في مسافة مخصوصة في قدر من الزمان وهي مع معادون  
 داخل المكان او خارجي قدرا ازيد فلو كانت مجردة عنه لا صدر منها  
 الا القدر الاول فقوله واذا انصفت المعادون تضاعف السرعة  
 ثم مل سرع يصف السرعة ان كان السرعة تضاعفها بازيد القوة ونصف  
 ما زاد انما فانه اذا انصفت المقادير فقط تضاعف نصفها  
 يعني ثلثه بلع منها فان زمان ثلثه ارباع لا ينصف واذا انصفت  
 من السبق يعني ان نصف السرعة بخلاف ما اذا انصفت الزمان



فانه يتصف الزمان السمة فان انقضاء القوة السرعة المحفوظة  
في ماسة في زمان ويصفيا في نصفه وهكذا اذا انقضت القوة <sup>معدوم</sup>  
فلا يتصف السرعة ولا تنقضي الزمان بل يزداد نصف النصف  
ومتغير السرعة تلك ذلك الحركة السريعة وهو الذي مقصده المورد  
اولا وثانيا وسادسا والثاني انه يجوز ان يكون القوة باجودات  
الوسيل على مرتبة من استرة مقننة بقدر من السرعة والزمان على  
المفضل الذي هو الذي مقصده في امره فان مستخرج حالة ان  
الوقت في الاشكال الثاني في التوضيح والثالث ان حاصل  
في الكلام افضل ان الحركة كان السرعة واسطوره من فصولها  
تخلص بدونها ولا يجدد الا بالعاوق فلا ولم يوجد في الحركة وهذا  
لقد زعم سطل كاشية الحلا وهو المطامسات مساواة الحركة فيه  
الحركة في عاوق سطل مستغنى عنه ان يحتاج الى قسم مونة كما مر  
قبل لا يقدّر ان المعترض من زوم الساعات الحركة فيه بالحركة في  
سطل مستغنى عنه ان يحتاج الى قسم مونة كما مر من قبل لا يقدّر  
ان المعترض من زوم الساعات مستغنى عن الحركة في مستغنى  
مقيد من الزمان وهو محسوس صور الساعات فمناقص العاوق لا  
متخصص الا بالهدر الزاوية وهو سادس في زعم المعترض فاطل  
فلزم الانقراض على سنة انقراض الزمان فلزم السادة ولا سطح  
الى ان الحركة بدون العاوق ممتدة او مكنته وان السرعة معدوم  
بالعاوق املا درهما فقط لقرينا لانه لا يربح ولا يستأجر ولا يسي

فانه او قد ثبت ان الحركة لا توجد بدون حيز من الحيز لا متعينة حيزها الا بالمعاوق فقد  
لزم امتناع الحركة في الحيز الذي ثبت امتناع مكانية دال عليه بالبرهان قدس سره وشراف  
في حواشي شرح التوحيد ومنه مناقشة لعقبة في نقد لاح انه لا يثبت في الحركات <sup>الطبيعية</sup>  
الم انطلقت ان الحركات الارادية عنده كسبائي كلف فوجه التحصيل قلت نعم  
بل ان قد حوز المهمة بتدبير الارادية الزمان بدون المعاوق كما مر انقصر العلم على <sup>الطبيعة</sup>  
وما في حكمها سواء بالثبوت او بالنفي ولسيوج حاله ان الشك في ذلك وكذا في العترة  
اذا كان انما طبيعية لان البطل العتري انما حدث بالطبيعة وهي لا تجد وترت  
منه فان الاشياء من السبق من الطبيعة وطبيعة المقهور مطع لها واذا كان ارادة  
منع الامادة فان حوز كذا حوز منها ربح والتفرقة بين المعاوق الطبيعية وبينه هو  
في العترة ان المعاوق الدافعي لا يوجد في الطبيعة بخلاف العترة <sup>فوقه</sup> ويرد عليه  
في المعادين الم فيه اشارة الى من ياتل ان الاستدلال بالحركة الطبيعية على تمام  
الحل لا يتم فان الاشكال بحجة سواء استدلال بالحركة الطبيعية او العترة او غيرهما <sup>او غيرهما</sup>  
ان فرضت الحركة في الحيز بلا معادق يمنع حوز ذلك لا يتقيد قد روي هذا المعنى من قبل  
من ان الحجة السراية منهم محزون الحركة وان لمع امتناعه وهو باثارة واصله  
امتناع مكانية الحيز فلا يلزم احوذ حوز الحيز استلاح عن امارات المكان <sup>فلا</sup>  
كلام به لان مذمهم حوز الحركة فيه في الجملة واما حوز ما في محسنة فلا يلزم من القول به  
س الا ما راى به اندفع الثاني ايضا والاصل انه منع من قبل حوز الحركة <sup>سط</sup> فاحسب  
بان حوز ما مسلم عند القابل به وارجح في الاراء بان لمع الطال وهو اصل بالحركة فيه  
ومنها ما يقول الحركة المستترة في مستها فلا تدافع فاعل ولا يقرب رغبانه لا يتوقف <sup>البد</sup>



على المكان الحركة بل وجود الحلازيم في شرطه كاذبة هي انه لو كانت معاودة <sup>محصنة</sup> صنف  
 يدي الحركة نعم الحركة تدونها لان لونه لوجود الحلازيم في شرطه هم بل بالزمنها بالحركة فيه  
 وهي بدون معاودة اصلها في الحلازيم منسفة فلا سبب الطور والمقصود انه ان اراد ابطال  
 الحركة فيه فنتيم وان اراد ابطاله في معاودة مكانية فلا يتم **فانه** لان نسبة زمان الحركة في  
 الملاذ الاثر لم يمنع من اقل زيادة الوضوح تقول ان الحركة "الطبيعة مثلا في الحلازيم  
 ولكن البرودة العارضة بل محقق او الحرارة العارضة بل محقق او الحرارة العارضة  
 للشغل مثلا وزمانها ساعة والحركة مع ذلك المعاودة في الملاذ العظيمة طبعها زمانا زائدا  
 ولكن ساعتين فازدادت ساعة تعلق الملاذ وقدرت في الارق على نصف العظيمة  
 فالعاودة في معاودة ذلك المشرك وقوام الملاذ على نصف قوام العظيمة فالساعات  
 بالمعاودة في وسفوف البرودة او الحرارة سوية للعظيمة فالعاودة في الرقيق ثلثة ارباع  
 معاودة العظيمة ولا ريب في ان نسبة زمان العظيمة والرقيق نسبة معاودة الى معاودة الى  
 كله الى كله زمان الحركة في الرقيق ثلثة ارباع زمان الحركة في العظيمة **وكيفية** فصل  
 معاودة الحركة في الرقيق على معاودة الحركة في الحلازيم هو نصف عظم العظيمة وهو قوام  
 على معاودة الحركة في الحلازيم هو البرودة مثلا عزوذة ان الزمان في سرعة واسطوره اما  
 يحصل لكل معاودة لا يدرك الفصل ولو كانت تلك لم يساوا اليه فان نسبة الفضلتي  
 النصف فيكون زمان الحركة في الحلازيم نصف زمان الحركة في الرقيق وهذا لا عارضا من  
 المستدحج ابطال مقدم من مقدمات **الاسل** ولو كان نسبة الزمان في ركني الخ  
 توضيح اما فرضا الحركة في الهواء مثلا مع معاودة فارخي الحركة ثقيل او خفيف فارادوا باردا  
 داخلي الحركة حرجزا فنقول انهم ممنعون فاما لو فرضا الحركة ثقيل او خفيف اراد زمان الحركة

له نسبة الى زمان هذه الحركة وتقرض حركة ثقيل او خفيف او حرج شريك في معاودة الحركة  
 الاولى ونحضة معاودة اخرى نسبة الى معاودة ثانية في الحركة الثانية كنسبة زمني الى الاولى  
 الى الثانية وقد فرض ان نسبة الزمانين نسبة الوطئتين نسبة العنطين نسبة الزمانين  
 فيكون زمان الحركة الاولى مساويا لزمان الثانية مع ان فيه معاودة ثانية معاودة  
 ان حركة ذي معاودة اقل رقل من حركة ذي معاودة ازيد فلا بد من معاودة اخرى لنفسه  
 مشتركة في الوكيات وزاوية في الثانية والثالثة بينهما نسبة الزمانين ولذا لم يوص  
 تفاوت الزمانين بمقتضى الزاوية من قديم الخلف عليهم ورافعهم وقس المقام على  
**قوله** وادفن ان الحجة اذا رسمت في السطال الحلال لم لا يحفظ عليك ان حاصلة حجة  
 الشئ الاول من فرض الحركة في الحلال بلا معاودة ان صلايا معاودة في المكان  
 على تقدير وجود الحلال بما يفيد غلبة فانه منهم به سكران ما قبل في ما قبل  
 الطبيعة لا يمكن ان يجذبها السرعة الى اخر ما قد سبق لان الحركة بلا سبل غير متصورة  
 لم تكن في معارفه اصلا فقد حذر من سرعة فان الحركة تدبر منها غير معقولة فانه سرك  
 المجموع او المستحق كما قد مر وادراكك بلا معاودة اصلا فالجديدين القوة الحركة  
 او السبل لا غير وظهر ما مر ان تجزئها لا يمكن الا بالمعاودة وحجته اليه انه لا يمكن المساواة  
 فان الزمان الذي يدرم هذه السرعة محفوظة في الوكيات تدبر في الملا العظيمة  
 فان زمان الذي يحسبه تجزئها في السبل والمعادم فادراكك في الرقيق انما يتعق  
 ما بانار الملا المعاد ونسبة زمني الى الوكيات في الرقيق والعظيمة نسبة مجموع الحدود  
 فيها لا كنسبة فضل على ما في حركة في الحلال الى حصل ما في العظيمة على ما في الرقيق فيقسم  
 الزمان بحسبه فاذا فرض الرق على نصف العظيمة نصيب الزمان الذي ازدهر على



فكون زمان حركة في الزمان زمان حركة في الحوادث زمان متقاررا زمان ملامدا  
فاحتملت ان الحركة تلامد في نفسها معتمدا على تقدير الحوادث فليكن الجواب  
متناها كفاية فان السرعة والزمان قد يمكن تحديدهما بالقوة المستقلة وبما يقابل الكلام  
الى الغد ويعبر عن قدره بغير ما قبل من قبل في الجواب مع ان كان الحركة في الحوادث  
انما على تقدير وجود الحوادث مستقل ولم يربط به ومنها قد ارتقى به فان قلت قوله  
قلنا بل فيه إشارة الى ان الحركة تليها في نفسها فلا سقاية في كلامه قلنا نعم ممكن ان  
يكون اشتراكه في الوجود والوجه ولكن قوله واطل الما ربي لا لا يحسن من انه اذا لم يربط  
به لما ذكرنا فلا وجه للظن بالانقضاء والحد علم قوله والحد في ذاته متوقف  
حركة وذلك لكونه في الحقيقة لا ينفصل عن الوجود اذ لا يلد من عاقل والحد في ذاته  
ما يربط فيه فلا بد من ان يكون اخرها في الوجود متوقفا على عاقل غير الملامد في نفسه  
انه ان اراد ان حركة ذلك الحيز في حيث هي لا متوقفة على عاقل غير الملامد  
مخصوصه فان كانت الاتقان مما تحته بدون ذلك قلنا سلم ولا مطا فان انشأ  
كبر ان يكون متشابهه خصوصية الادة فان الحركة كان متوقفا على المعاد واذ  
لم يصادف الملامد متوقفا على غيره وان اراد ان الحركة غير متوقفة على غير المعاد  
اصلا فهو واذ ذلك اطل الى الفردية الوحدانية وهي غير متوقفة في مثل هذا المعاد  
وان سميت فلا تقرب الى شرطه في حد ذاته لحوار ان لا يكون فيه حركة طبيعة  
انت تعلم ان الحوادث في وجوده فوق الحدود والجهات فهو في اطلاقه في رتب الاصل من  
وجوده في الامة المتحدة فهو في هذا الرتب ولا ريب في ان الحركة بطبيعة ممكنة فان قيل  
على الاطلاق متوجه الى الوسط والقبيل بالحد في متوجه اليه حيث كذا ما هو فقيل على

الاطلاق لهذا افتناء اجزائية غير صارور الجواب ان الاكسنة قد تحدد شرح والمقصود في الشئ  
 الادل اطلاق الخلاه وهو مستقل بالاكسنة والاشق الثاني ان يكون الخلاه محض طبع  
 طبيعة هلا فان الروكيات الطبوح غير مكنته كالاخفى وذلك بان يكون فلا ومعه  
 والعصار معلوم بالخلاه فقط ولا يخفى بعده فالوجه ان الخلاه فوق المحذور لا يمكن ان يكون  
 طبيعة فان الروكيات الطبعية الى الوسط او غير والاولى وحقيقة التاثير عن  
 المحيط والتقارب من الوسط ولكن الثانية ولا شبهة في انها غير ممكن فوق المحذور  
 وان لو لم يسل الى الارض مثلا الى الوسط معلومة من الماد والافق السبعين  
 المحيط بضرورة وتوقعها في جوفه اذا فرصت فوجه فليها بالطلع الى الوسط  
 والتقارب بالمحيط عرض له بالعرض وليس في طبعها كالحال الان فان المحذور  
 ومعتقت عن علو الى الارض فهي تاحق في القرب من المحيط من جانب الارض  
 من سمت القدم ولكن هذا التقارب غير مقصود بطبيعتها وادى اصل ان كسب  
 من المحيط غير لازم وانما العقد اللازم المسلم ان لا يكون مقصود للطبيعة الارض  
 مثلا فاجواب انه غير صار فان من يقبل بعدم إمكان الحركة الطبيعية مانع ويكون  
 ذلك مستند المنفعة فانه يلقى في عدم تمام الوسيل ولكن لا يخفى بنود كادست ثم  
 وان اذا استقلت في الخلاه وسط لا يتم الم عن هذا التوضيح مع ان انشاءه لا يمنع الروكيات  
 الطبيعية فان الخلاه المحض المكان متناهيا يمكن ان يسل الى الارض مثل الى الوسط  
 والمار الى فوق فتأمل فيه **ف** او مشرة راحية اليها ما لا يكون انما سار اراده  
 فيه اشتراك الى زياته قول اطلق كتحديد الارادة وعدم كتحديد التقاسم والطبيعة  
 فان زعزعة التي سبها اراده في حكم الارادة في هذا الحكم كالاخفى **ف** ووجه محذور



ان محدود الارادة قال الحركة تن اسرعة في اسطوره فتحدث الحركة على حسب  
 زمانها محفوظ في الحركات الثلاث ويزداد بالعاوق وينقص بنقصها زمانها  
 فلما يلزم السواد قد مر تحتية اليه او لا ان الحركات تسرعه غير مقتصرة في اللام  
 الى الطبيعة والارادة فان منها حركة الجذب بالقوة القاطبة وغيرها  
 فليكن على ما اذا ما قلنا في الحركات المحركة باللاكنة حركة تسريه كمن في الحركات  
 وهو غير محدد بها فان الضرورة في هذه بالها غير مفسدة ونفوس الحركات  
 مع عاوق خارجي مثل تلك القوة وفيه ان المحرك ذلك ان لم يكن في عاوق  
 داخل او خارجي غير القوام بمخامكانها والافلاقي حركة مع عاوق وهي الحركة  
 في ارضيها كانت فلا سواة فان نسبة الزمانين نسبة مجموع العادات  
 وسيتكسب الفصل الى الفصل كما عرفت وان لم يكن فيها فلا حلف في السيرة  
 لان كلامها مع عاوق غائبة الامر ان العاوق تختلف فلا مضائق في دوران  
 حركة غير الارادية والارادة الطبيعية وما في حكمها لكن ح يمكن ان يتوجه  
 لاحاجة الى اثنين كحد بالارادة قال الحركة من اسرعة واسطوره فانه يمنع امكان  
 الحركة الارادة في الخلافة بدون عاوق اصل او معد لا حلف ولا لزوم والحوادث  
 محتمل كحد واهلها بالارادة فان مقصوده ان لزم السادات لا يتأني منها  
 ولانهم الوسائل وانت ما ردت على التمام فليكن معنى الما في وجه الشخص بذلك  
 السبان والامر في سبل فليكن مقصوده ان السبع المذكورة قائم مع امر اخر مضاف  
 الطبيعة في السجدة بين اللاكنة فانما حكم الضرورة فيه كما مر في الكتاب بشرط  
 والحاصل ان الارادية وما في حكمها فيها حاجت عن استغناء الوسائل على الاطلاق

وكذا تفسر في المحذور وبالملكة لا توجد في الطبيعة فتأمل وانظر من كلام  
 ان الحكم الضرورة في المكان الحركة الارادية لها ما وقا تيسر كما في الطبيعة  
 ان منها ما هو محذور الارادة قال الحركة من رسته وهو لا يحسن شيئا  
 بان حاصل هذا الكلام ان الزمان ان لم فلتايم الا في العسرة والطبيعة وما في  
 حكمها وفيه نظر فانه انما تيم لو على عدم كذبها فاسر الزمان بما على في الطبيعة  
 اي انها انما تصحى الحصول في الحيز لكن لا كان خارجا عنه فالحصول فيه لا يمكن  
 الا بالحركة فانفسرنا مقتضى الحركة الا لا يقتضيه الحصول فيه ولولا العادة لكان  
 الحركة الا في زمان لو يمكن ولو على ما به لا تفاوت في التفسير لان المفروض في  
 القوة واحدة فلا فرق بينهما ومن الارادية لا تفرق السيل من حيث في محذور  
 التثنية فلا يقع فيه تفاوت كما في العسرة بعينه وتقال ان يقول بل بينهما فرق  
 وهو ان السيل المتاني في المكان متحد فيها كلف صالح للتحديد بخلاف القوة العسرة  
 وهو طر على موجودة الشاظر ان يحصل بها انما يلزم بذلك التسلسل ومنها التسلسل لا يلزم  
 فانه عام في المكان لا يلزم **فرد** لكن الشيخ قال ان التفسير ايضا انما يتحرك بافتراض ميل  
 قال بعد ما ابطال الحركة الطبيعية في الحلال بما فيه الفصل والقال فيقول بالحركة فسريرة ذلك  
 ان الحركة العسرة اما ان يكون بمقاربة الحركة او بمفارقة فالحالت بمقارنة المتحرك  
 فالمتحرك يتحرك منور بالمتحرك عن قاسر او عن مستر او عن طبع فالحال الحركة الطبيعية  
 وعن قاسر انهم الكلام الى المن ينهي الى نفس وطبيعة في المكان عن نفس فالتفسير يتحرك في الزمان  
 قال في المكان المتحرك بمفارقة عند الحركة فقد طر فيها الاختلاف من حيث ما يتحرك فيه ولم  
 ما قلنا في الحركة الطبيعية بعضها انتهى **فرد** فبما في الحلال ولا يحسن عليك انه غير ادق فان



تحتكم باحداث ميل لا يوجد ان يكون عالم حال الطبيعة فان العقل يكون باحداث  
 لا يوجد ان يكون عالم حال الطبيعة فان العقل يكون باحداث ميل مع انه لا يوافق  
 فيه اصلا فقد نجد حال السرعة واسطوره يتحرك العقلية باحداث السيل فتلكن  
 الحركة الارادية في الحلال ايضا تلك انفسنا اذا حركت باحداث السيل  
 وهو مختلف بالشد بضعف ملائجه الزمان بل حاله حال السيل الطبيعي فلا بد من امر  
 اخر فلا يمكن ان نجد الزمان بها فالجهة في الارادية كما ديم قلنا ان الارادة افكر  
 شتيا اشعور باللامر فليكن ان كذا في رب <sup>ة</sup> وبها يتحدد الزمان  
 ولا يحتاج الى امر اخر كما في السيل العقلية يعني كيف لو لم يكن السيل المتفاني والارادة  
 المتفانية محددا لزم ان لا يتحرك العقل به وفي محالين والى التالي بطنا تعرض فركه  
 بعين تلك القوة العقلية في المعادق واخرى في معادق واخرى في صفة صفة  
 نسبة فتر زمان الحركة الزاوية والاولى والى زمان الحركة الزاوية ويلزم خلف فلا بد من  
 القول بتحديد الزمان وحفاظ سائر الحركات لئلا يلزم المحذور فاعلم ان الحركة ميل  
 القوة العقلية مستحبة فالج انما لم منه لا بالحركة الواقعة العقلية بل بالمعادق قلنا قد مر ان  
 زوم خلف لا يتوقف على المكان والحركة الاخرى مع ان الضرورة شاهدة بان  
 اذا وقعت في عالم الواقع بالمعادق يمكن ان تقع ايضا فركه ارادية اخرى وذلك كانت  
 دورية من غير ذلك المتحرك العقلية فلا يضاف ذلك شبهة عليك ان في كلام المصنف  
 انشأ على عدم اللائحة لتمام السج فانه حكم بالتمانية في صورة محذور الحلال بالامانة  
 بالاسد لال المذكور تتوخى بانه تام وكلام السج على محذور النقل اما ان ما حذر غير انما  
 والى علم <sup>له</sup> لان معادق الملا هو صورة لا سيما الحلال لم فنية انه انما يقيد عدم تامة فنية

مسلك في اثبات العادة الدافعة في حركة الالمنية واما اثباتها في الحركة الوصفية  
 الاستدلال به فلا يفيده رتبة الاطلاق ان الحركة الوصفية انما يمكن بلا علة  
 واقلي فليكن بلا علة اصلها ان الملا ليس معاوقا لها كما في الحركات الاطلاق  
 ولا علة خارجة اخرى فان كل بقض معاوقا يمكن فلو لم تكن علة اس قاربان الى  
 الاطلاق ان يبق ان اياهم المعادق الاقلي في كل حركة قسرية بهذه المسلك غير تمام  
 والحاصل ان دعوى العقلية لا يتم وهو حاصل او بقدر ان معضوده ان اثبات لقوة  
 المعادة في الحركات الالمنية بهذه المسلك عمالا يكاد يتم اذ ليس امكن ان يكون  
 بعيدا **قوله** واي فرق بين الحركة الطبيعية لم وهو ان كلف لو كان بينهما فرق بما ذكر  
 من استمرارية الحركة بلا علة حركة فعدا من مثله في الحركة الطبيعية في الملا رعين ما ذكر  
 في اثبات المعادق الاقلي وقد مر ما يوضح من قبل فذكر **قوله** اقول بل الفرق ان  
 الطبيعة قوية كانت او ضعيفة لم في الحاشية القديمة سلفا ان انفا شتر لا يكون  
 الحركات السلف لا تحاذه فيها لكن لم لا يجوز ان يكون المحذور بها هو الميل فان الميل  
 متقاوت فيها ضرورية ان الميل الحاصل في صورة القسرية بدون المعادق لا يفي  
 جدا عن ميل من الميل واقول فيه بحيث لا يلا شتر في ان الميل الحاصل من نصف القوة  
 اصغف من الحاصل بأكملها قطع النظر عن وجود المعادق وعدمه اذ كان نقصا  
 القوة موصيا نقصان الميل وضعف الميل المعادق ايضا ذلك فما بال الثاني موجب  
 تحجب به الميل دون الاول مع اشتراكهما في التاثير الذي اوجب كون نقصان  
 الذي اوجب المعادق يقتضي التحديد الذي اوجب نقصان القوة لا يقتضي دمل  
 لا يحكم ورفض ذلك اذا لم يكن القوة الطبيعية مقتضية من الميل دلا لقوة القسرية بل



فكيف يحصل من تفاوتها سيل محدود والاصل ان العاوق الذي يحلوه الى اخرها اذ  
الصحيح اصل الاطال المنع استندوا ذكرها المصريح لا يعني بدمه لان لم يقول  
ان القوة انقضت السيل وهو موزون الزاقي فانه في الحيز الطبيعي مسحت بل الضرورة  
مشاهدة في القوة بما هي لم يكن مقتضى الزاقي ومع الحالة المتأخرة انقضت  
واذ قد انقضت معها بانقضاء السيل الذي متفاوتت متفاوتتها فلا ضرورة علمية  
الى عدم تحذير السيل واذا جاز تحذير السيل فقد جاز تحذير الوساطة تحذير السيل  
من السرعة وقد راس الزمان ولا عاوق القوس شاء ذلك في سرعة مرتبة اخرى  
من السرعة وقد راس الزمان مما بالهم لم يحلوه لك محدود وجعلوا مع العاوق  
محدود فان الجواز من الطريق وعدمه بالنظر الى الملايم الحيز فهو حكم واما كما ان  
الطبيعة قوية كانت اضعيفة فنفي الحصول في الحيز العاوق لقوتها لم لا يرتفع  
ذلك الجواز فان غاية ان العاوق يصلح محدودا ولا ينكر عليه واما ان الطبيعة  
لا محدودا فلا وذلك ما عرفت ان القوة بالخروج عن الحيز صارت مقتضى  
وعليه بالذات فليحزن ان يكون انقضائها لقدرين السيل المناسب سرعة مقتضى  
الزمان كسب القوة مع العاوق لم يبلغ عن انقضاء الزاقي غاية الارادة لضعفها  
لعاوق ذلك العاوق فان لطيفة ممثلة بالذات لا يصلح ان تقتصر شيئا  
فلا بد من الانقضاء لقدرين السيل العقد عن المطاوعة لمرتبته من سرعة طه  
جهتان فيه ان الزايد ومن هذا الوجه ثبت مقتضى له اصلا وجهه انه طلب او  
مقتضى فاهم فهدا كما يقتضيه الطبيعة اصعاده به وكما يقتضيه ان يكون في الحيز  
القريب كوقوع النار مثلا في فضاء الارض بحيث ينطبق مركزها على مركز العالم والامثال

كثيرة بحاج ان الكلام في الحاشية القديمة في الميل العسري وقد سلم الصريح ان العادق العا  
 حاز ان لا يكون محمدا فقدست مدعى الى حاشية القديمة من ان جعلهم العادق محمدا  
 دون الميل يحكم فانقلت اول كلامها وان كان في الميل العسري ولكن فوجدنا ان  
 زعموا ان طبعه المتحرك اذ ان سراسري بحاج ان الكلام في الطبعه والعقود بغيره  
 والعادق غير مانع ولم توجد ان الطبعه لا جميعا فلما كثر ان يكون كلامها مخصوصا بالعلم  
 وان اورد حوث الطبعه رستط او افان في مجموعهم في امانه العرف في الارضين اذ لم  
 ان ما ذكره في العرف الذي ينضم الازراف من العقود العسريه والعادق غير مانع  
 ولم توجد ان الطبعه في التجدد ايضا مقصوده في هذا المقام ومما حصل في نظر ان  
 كلامها في الارضين وانما ذكرت حوث ان سراسري نقط لان كلامها في ربح المتحرك كان  
 فيه وذلك لان بيانها غير فارغ بل عثيت ما راد في الطبعه ان سراسري حثيا ودرجها  
 سبعا ان يكون مقصود ان العرف مطبوعات غايه الامر انه في العادق الخارجي  
 وارجح جدا واما لا على فاحصا لم يرد تجدد قائم لكن ان وثيق السطر يظهر تجدده اصر  
 اما الاول فانه يصف شيئا الى ان يبلغ الغايه فيرفع من ارضه فليس  
 السخفاف قور من الزمان واما الخارجي فلا يصف به الميل واما الثاني فلا يصف  
 التصفع هو الغرض سريه متدخم في الضعف وظهر من الزمان فالعادق اوسلا  
 ذلك الضعف محمدا ان الية قوله اذا كان هناك فلا ربح ذلك لم فما كان في  
 من ان زيدا بجمع مبنية اي يتخلل المعقوف انه ليس بك بل يتعدى الازراف فقط فهو كونه  
 مكانية ولا بعد ان يرى على حاله ويقدر ان العالم الحسابي شاه فلو لم يكن فلا لوضع  
 المدخل ولو كان فالكونه الكمية الى الملاذ وذلك ان يقول الازداد ما يدنا عوا الازراف



واذراع المكان فيما بين قايها او بلا متابعه وعلل الادل المطوع على الشا في هذا  
 لكن الجواب انهم قالوا في الكمال في حاصله لولا الحلاله انهم قد وجدوا جسم اكب  
 ظهوره اما الملازمة فلا بد منهم التداخل فلا بد منه وجم فلا بد من الاطلاق فيما بين الا  
 جواز **ترجم** فليقل في ذلك لان الودوم فان انتقال من مكانه بطبيعته او في مكان  
 على الانتقال ما في امانه فان انتقاله من مكانه الى ان يكون الانتقال الى ما في حلقه  
 كما في حال المتحرك في حلقه الا ان ما خلفه من الارض قبل الى ما خلفه فيقولون  
 انتقال من الارض انهم دان سلم فان توقفات يجوز ان يكون منتهى الى ما خلفه وارتفاعه  
 يتوقف على انتقال ما قد اوردوه من المعروض المتحرك اذ لا يمكن ان يكون موضعان ما  
 ينقل اليه فيقولون وبالعكس هم والادل واضح وبالحمله انما نشأ هذا الجواب في الارض  
 القليل ينقل الى فواءه الى ان ينقل ما خلفه الى حيزه ولا محذور فيه فكذا ما نحن فيه ولو  
 انهم انه لا يتوقف في شئ بل استلزم نقله من الشاركة في العلة وارتفاعه في  
 الاخر الامر ان قود صدور الكثير من الواحد ولا فضة جها تكثر لم يتقبل  
 البعد **ترجم** الى ان يجوز العالم كله من قدام المتحرك فيبشره الى ان الراد في ملا  
 الدليل بترك العالم الذي امام المتحرك او خلفه ثم الاستعداد الجسمانية سائبة فلا يمكن التوجه  
 الا بالمتداخل في الاخر وفي الارض لا بد منها انه لا يمكن التزام ترك العالم متحرك  
 جسم فانه مستبعد ومسبح البديهي مع ان فيه المطمان ما خلفه ان لم يتحرك  
 الى ما خلفه فكلما زاد الاصل المتغير من جانب الخلف فلا ركا لا يحق وفي عبارة الكتاب  
 وارضحيم ان ملازمه ان رة اليه **ترجم** ومنها انما اذا فرضنا سطحين لم يستمر في  
 تقريره ان ارتفاع الاطلاق وفيه لانه لو كان تدحيا كان زمانه مستقاما في بعض

لا يكون محققا فيكون الا لطفاً مفقودا على ان الشبهة لا يتوقف الوجود على سطحين  
 اذ الذي يظهر بالبراهنة الى المباحث السنية والمخصص هو ان العالم لم يبين الشبهة  
 على ان استوار بل ما على مكان مطابق السطحين ثم ارتقاها الذي هو الدلالة  
 الحادثة بعد الماسة وانما بين الاستوار بما ذكر في الكتاب في مقام آخر وهو اثبات الخوا  
 الذي لا يتجلى بحدود الماسة على السطح المستوي فلا يخفى ان الماسة والكلام ولعله بناء على  
 في غير ذلك الكتابين اذ فيها خبر عن العالم والدار علم **قوله** ولو كان هناك الماسة  
 بالحدود لان له ان يقول ان الدعوى وهي المكان استواء السطح وارضى فلا ينبغي  
 لا مثال المناقش من غير الادراك في ما فيها لانها في نفسها ورضى فلا ينفك عن المناقشة  
 في الاول في موضع السنية وقال لم يجد سعيد مرسخ الى طائيل رثا الى انه واه وضوحا  
**قوله** في بعضات اى كومات قوله محمد ان الجسم وهو محض الجوهر بما ربه قابل للمقادير  
 المختلفة بنحو المشهور في نظر ان المقادير اى اجسام التعلمية حاله في الجسم  
 هو الصورة النسبية فاما القبول بها الجسم للصورة فو فرض زيادة المقادير  
 الجسم وهو محض الجوهر المحتمل لاداة له كما يراه الا قدس من فالقبول كماله ولو كان هو  
 الصورة النسبية فاما القبول بها الجسم للصورة كالتقصية الصحاح سبب الى ان  
 المتوالي في موضع لم تباين قبول المقادير المختلفة اما اذا كان الجسم بسيطا فالامر فادان  
 كان مركبا طانه يلزم الركوك في الجوهر فدعى عنه فاصطاح يقول ان الجسم قابل للمقادير  
**قوله** فالجواب غير الاول الى ان الامر يتخلل ان لم يزل الجواب لا بد منه وان كان التحريم  
 كما رت ان رثا رثا رثا ان الامر عند الذوات يتخلل والاجسام شائعة فلا  
 من الحلال ان الواقع السد رطل رثا صورة السكاتف فانه كاياب ان السد رثا



محتفل فيه كما شئت فيه وبالعكس ولا جواب سوى هذا المكان التوحيدي المسمى بالبر  
 الكتاب وعليه سائر الكتب ان الايمان من تغيير الاحكام كان والذو بان لا يكون  
 الا بناء على ازالة رتبة كمالها من بين ملازمة الى التوحيدي المحتفل وانما شئت التي  
 اختلف فيه فهم من كمال الحلال وبتلك كمالها ايضا فلا يصح هذا الجواب من قبله  
 كذا في التوحيدي الاول فانه ينبغي على وجودها ان يمنعها فالتوحيدي المطابق  
 على راي الكل ان المار عند الازدياد في جسم غريب عنه كالسوار فيقود السوار  
 بعد ذلك اذ عند الاتحاد يخرج عنه جسم غريب كان واطرافه من قبل وبعده ان  
 الاندماج تحتها من اجسام وان الاتحاد يحد على الاطراف وما يدورهم  
 ولكن التحقيق عند المشايخ في الاتحاد والذو بان المحتفل وانما كانت فلهذا  
 الم الجواب عليه **قوله** وعن الثانية لم قدر ان الجواب كان مستورا بدون التوحيدي  
 المحتفل وانما شئت وقد رتب اليه البصر في رتبة فلهذا جازي بعد التوحيدي  
 فان لها اسبابا كالحرارة والبرودة مثلا وكذا في علم قطعا بانها ان التوحيدي لا تلك  
 الاسباب ويكون الاجسام على مقدارها بطبيعة **قوله** وكيفية ان الالهي سنة لم  
 حاصله ان الالهي سنة رتبة يمنع ان كذا في الحدوث في الالهي سنة والتوحيدي كذا  
 جماعة بل الحدوث قسم ثالث وهو الحدوث في الزمان بل ان رتبة كذا لا يكون  
 اقل ان وقد مر بعضا في بيان الالهي سنة ولا بد منه عند ثبوت الاتصال والمطلوب ان  
 الجواب هو الفرد ولكن بعد ذلك بان لا توقف الشيء على كون الالهي سنة رتبة في الشيء  
 بل على حدوث الالهي سنة بعد الالهي سنة لا رتبة كذا في رتبة من الخطرات والادلة  
 بل حاصلها ان تفارق المقتضى معاد وموالاته فيه فقول الجسم منها في الوسط

بعد الوصول في الاطراف فحين كان فيها فالوسطا مملوكا قال وعلى الثانية المط وعلى الاول  
 فالثاني استقامت ان ادعياها وعلى الاول فالاول تقع احوالها عن الاخر معا فمط  
 الثاني فذلك الغير ان دخل من خارج فقد مر حاله وان لم يدخل من خارج بل كان فيه  
 من قبل وهو خلاف الفرض ذلك ان شئت بهذا المخطط ونظرة بان الحلال كمال  
 فلا يمكن ان يدخل جسم من خارج شيئا فلا يد من النظرة ولذلك مر باقيل  
 الصادق **قوله** دكا لا حترار عيشه الدور لا يقدر الرعي في التوقيفات الا حترار  
 الدور لا عن شئ لان المقتران منه التوقيفات توقيفات نقطة تسمى فيها  
 يحصل غير حاصل فلا وجه الدور فلا حترار زنا هو عن شئ **قوله** وذلك مثل شئ كونه  
 لم مثل توقيفات الحركة اشارة الى ان ما راس فيما قبل من ان التوقيفات زنا هو  
 اللفظ لا التوقيفات فحقى له من اول الامر وحجة ايمان ذلك ما هو بان هذا التوقيفات  
 فحقى في نفسه من المعروف وانما في الحقايق ذلك ما هو وهو مطلق لفظ الحركة على  
 معان مع ان المفردة مثله بان الحقايق في نفسه لكونه بان الحركة العلوية توجد  
 وانما تعرفها كمنها اذ بان روى اياه فليس لك بل معرفتها فان شئها  
 المكان فيه ذلك العارض غايه الامر انه معلوم ارجا لا يفضل بقولها لا ذكرها اعم  
 بما الامر عليه قوله منها ما يكون موجودا بالفعل من كل وجه الامتياز اذ بان ان اريد  
 من كل وجه كونه حقيقيا اي غير اعتباري فلا يلزم من القوة من كل وجه كونه بالقوة  
 امر اعتباري وان اريد اعم وهو ان يكون الابدائي والعالية بالفعل في الاوصاف  
 الاضافه غير ضرورة ان ايجاد الحوادث لم يكن من قبل وفضل الحب فيه من مقام  
**قوله** ومن شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل لم يظن ان الراد بالقوة <sup>سواء</sup>



وذلك قوله فيما سبق واما كون القوة ايضا لا يعني الا مكان مقوله واما منع صفاته الا  
منع ان لا يخرج من الثاني في المعبري النيات وقد عدم الوقوع فالحاصل ان كل ذي قوة  
عاجزة يخرج اليه جبا المخرج اليه صلا ملا قوة عليه لان القوة هي عدم حصول شيء  
بالفعل مع ذلك حصوله في الثاني في الحال في حجة اليه انه لا يمكن ان يراى بقوله منها ما  
يكون بالفعل من كل وجه مغلبة في كل شيء فخره هو طحا فانه لا يرد مغلبة في كل وجه حال  
دلالة على حجة فانه ان كل وجه يمكن له مكانا عاما مفيدا كانت الوجود فهو حاصل  
له بالفعل لا يتطابق اليه في يكون قسم الثاني ما يكون بالفعل في بعض الوجودات يمكن  
الحصول في بعض آخر غير حاصل له بالفعل وهو لا يستلزم ان يكون له قوة غلبة بل يمكن  
صرفه في لا يلزم الخروج اليه اليه وان اراد من قوة في قوله من شأن كل ذي قوة  
الا مكان فيمنع فان من الممكن ما قد لا يحصل احلا فالاشياء ان يقيم ثم انهم الى  
فتمت ما يحصل له ذلك الممكن ما لا يحصل له فما يحصل يحصل وقسمه ثم اراد كل ما هو ما  
بفعل لوجه يمكن الحصول لوجه آخر يمكن ان يخرج اليه فانه لو اشغ ملا قوة اي ملا  
امكان وهو خلاف المفروض فالجواب ان مقتوده ان الوجودات لا يمكن ان يكون  
بالقوة في كل صفة له مضافها ما هو لا قوة فيه في شيء من الاوصاف بل كما يمكن له ما  
بفعل فهو بالفعل ملا قوة فيه اصلا ومنه قوة عليه ومن شأنه ان يخرج  
اليه فانه ان لم يخرج اصلا ملا قوة اذ كان ملا قوة في شيء ما وبالحصل ما  
بفعل فانه ليس الا بالبادي العاليه وشأنها حصول ما يمكن لها بالفعل غيره مما يمكن لها  
من كل وجه فاعلم ان شحبت في التاويل المذكور فيقول ان القسم الثاني ما يكون بالفعل  
من وجه يمكن الحصول في آخره لا شيء في انه ما يكون في قوة عينا بل هو حاصل في

انه الاخير هو الذي مراد بالركة عند الفلاسفة فتقدم في مبادئ الحساب ان الحركة تنقسم  
 الى عمل للطبيعات مبالركة في الغريضة الخوضح وهو عند الفلاسفة ايضا وما ذكره هنا  
 يدل على خلافه كما لا يخفى فالمراد انه يراود عند الفلاسفة في انه المحبب وهو محبب الحركة  
 ولصيق به ذلك ان يقول ان كونه مراد بالركة عندهم لا يبقى ان يكون غيرة مراد بها  
 فليكن هذا اطلاقا شبا وغيرة قدم مراد بها ان ظهر وهما ارا ان الدليل انه غرام  
 فان مقوله سمي وان لفيل وازمان والمقولات التي فيها الحركة والى تسميتها  
 وهي تدريجية الوجود عليها هو التحقق بركبات مع ان فردا من القوة  
 الى الفعل على التدرج وان زيد قيد اخر وهو ان يكون طلبا لا بالقوة الى العمل  
 على التدرج وان زيد قيد اخر وهو ان يكون طلبا لا بالقوة كحصيل بالقطعة لم يحرر  
 الموجودات في التعميق الا ان يتكلف ان الاخصار في الوضعي والتدرجي مط  
 ولكن كون التدرجي حركة مفيد بذلك العقيد على انه لم يحصر الخوضح فيها بل قال انه قد يكون  
 كذا وقد يكون كذا وفيه الحياة ليست ناصبة بالحر فلا سبب لوقوع التدرجي بما ذكر  
 وراشاني ان ظاهره الواضح هو الحركة القطعية مع ان التوسط هو الذي يابوي  
 ان يطلق عليه لفظ الحركة فبني ان يرا ذلك عندهم والامر فيه بمنحلي جدا فان  
 الحركة وان كانت حقيقة في التوسط كما لغز بلام الشرح ولكن يرا عندهم قطعية  
 مثل ارادته بل هي الاشهر وان لم يكن مثلا فلا شبهة في اننا دارة فيما بينهم  
 ولو حمل على التوسط بان كجهل سبب الا بالقطعية فهو تدرجي بالسطر اليه كان  
 الكلام في غاية السجدة كما لا يخفى ثم اعلم انه يجب ان يحل قوله فقد يكون فزوجا فزوجا  
 على عدم الاخصار فان من الخارج الى الفعل فلا يكون دفعة ولا تدريجيا كالوسط



دسنة حفظ طبعها بالاسم كما عرفت فيما قبل مفضلا الا ان محل قوله قد  
 عدم التدرج في دلالة الية اسبق من قوله والوقفة لوجودها الآن في علم البصائر  
 الحركة هي الخارج ككسور الخرج فانها الكمال هو الوجود بالفعل على  
 من مح ذلك ان تقول ان الحركة كما نطق على الخارج الذي هو الكمال وهو  
 الذي يصح ان يحث عنه بانه من راية مقولة وهو ان يحث عندهم قد يطلق على  
 المعنى الحد في الصدور وهو الصالح الاشتقاق كالمعنى المتحرك في الافعال فانه  
 منها وبسبب المعنى الا ترد ان قوله زيدا الاخير إشارة الى ما خرج ككسور الية  
 قوله فيما بعد وان كانت قد يطلق على معنى كل خرج **الم** **فقد** دلوان التدرج فلو  
 لم ارجع عنه بان التدرج معلوم لنا يقطع النظر عن الزمان الذي هو كية  
 انصاية القضية فان التدرج على سبيل الانتقام الى المقدمة والسابقة  
 دلالة هي الوجود على سبيل عدم الانتقام ولا يتطرق الى الوقوع في ظرف الزمان  
 فلا دور في سبيل ان يكون على تصور الزمان ولكن الزمان يمكن ان يتصور بان  
 كية متغيرة فارة ولا يتطرق الى انما معذور كية فالتدرج هو الوقوع في  
 كية ككسور لا يعلم مبداءها متعلقة بالحركة او دائمة بنفسها فلا دور في عبارة  
 الكتاب إشارة الى دوران قوله هو ان عليا لا توقف تصور التدرج ويكون على  
 الزمان وانه لا يدرك بدون الحركة ميل على انه من على تقدير عدمه ولكن الاعم غنة  
 انه ترتيب غير حقيقي فلا يغير احد ما صورته الدوران انما من رفع الاشياء  
 الخارج الاشتراك وكيفية وتقصيد ان الحركة قد يتصور بالبعد وقد يتصور  
 بالخروج على فني سبيل لفظ الحركة لا يعلم المراد اذ من وقد كان عند كل الحركة

التدرجية العامة لاصنافها معلومة بالضرورة بدون ان يتصور الزمان من حيث انه  
 الحركة وسير كل الحروف المذكور او الكمال الموصوف **فلهذا** فذلك العلم الاول الم  
 اورد عليه مثل ما في التعريف المشهور انه تعريف بالحق فان الحركة معلومة بكل  
 احد ما لم يتحرك من المبدأ والمنتهى حاله وهذا الكمال لا يعرف الا افراد من الاذكياء  
 و احب عنه بان ما ذكر في التعريف يدل على صورة بوجه واحد لا يقتضي لاجسام  
 لا على صورة حقيقة وانما تعلم بانها فان حاصله ان العلم سببه هو كساد العلم  
 بصورة بوجه آخر فلا مضافته في ان يكون حقي فان الاعرف لم يطبق في الوجه  
 بل هو مردف في نفسه وانما طلب بهذا الوجه والعلوم بهذا الوجه حقي منه وهو اعرف  
 ولا يخفى ما فيه فان اثنى بعد ان لا يعلم بوجه آخر كما يشهد به الضميمة فان اثنى  
 اذا علم هو هو فلا يطلب بحقه لا سيما بالنظر فالوجه ان يفوز انه معلوم بوجه آخر كما لو  
 والى اصل به حقي فانه يكتب يستعمل به العلم لم يرض منها وجهه لاجل بل هو  
 رتبة بما مر فلا مضافة انه تعريف لعقل وانما اعلم استحقاق العلوم بقولها بطريق تقع  
 الا شتياء المعارض معارض الا شتر كما في حاصله ان لا حقار فيه في نفسه وانما  
 الحقار معارض من الاطلاقات المتقدمة لا غير وقد لا يعمد عليه فان العلوم من  
 غير هذا الوجه فانه انما يعرف الا افراد هو لا مثلي به فلا ينبغي ان يعرف به وعلما لا من  
 اعرف فان الحركة بمعنى التوجه الى الغير الذي هو بالقوة معلوم معلومة ووجه ما في  
 لا يكون الا ايضا حاد تفضلا فندبر بان الحركة اذا كانت من بين الاسماء فلا حاجة الى  
 التعريف والاعتدال عن طمأنينة ديان العدول عنه مما لا اليه فان الودد من  
 كما عرفت والجواب ان العدول عنه اذ هو مشتمل على صورة الودد من بين الاخرات منها



و منها بقدر كافي في العدد من مخرج المعدل اليه و منها لم يزل يذهب اليه اسكوك  
 منها طائفة ثانيا في حاشية منقول من اعم و زيد فيها انه انما يعوتش العرض من تعين  
 الرادح فانك انما اردت التعيين لم يرد بالركبة المستعملة في العالي و قلت انه الرادح  
 على التعديج و من اين انه لا يشبهه لا تعرفه الزمان فان عرض اشتباهه فيه ايضا  
 فانظر انه انما يزال بما هو عشرة عندهم مما هو قد فيه الركبة فبح ان احدث في عرض  
 الزمان سر الركبة لا لفظ الركبة كان تطويلا طائلا اذ كان تلك السر الركبة  
 اذ لا وان احدث فيه لفظ الركبة فالاشتباه الاول و انم الدور في تعين الرادح  
 لفظ الركبة و ان لم يزل في اصوره اشتباهي و ملاصقة ان الدور غير لازم لان اصوره امر  
 واضح و انما يعقبتين الرام بازالته لا اشتباهه العارض بتقدير الاطلاق فان  
 احدث في تعريف الزمان سر الركبة تطويل السافة و ان احدث الركبة تطويل بالاشتباه  
 عايد ولو كان التعريف حقيقيا فالاشتباه بالدور على حالة على التعديج و يدان  
 تطويل كل سبب ما في ان تعريف الركبة بالزمان و انما سير تعريف المذبح  
 معيت اليه يلو و نيت بالذبح لا بد من هذا الوجه و الا فليس سهل جدا فاعلم  
 اذ هو غلب ما نذبه قوة المزدب به قوة ما يتحرك اليه فان لا فضل له في الكمالية على الرادح  
 قوة المتحركة و سبق **قوله** في ما يكون المتحرك بالبقية ثم يصير بالفعل و الاصل ان  
 المكان الفعلي و قد تغير ما به يصير الشيء بالفعل كالسوار فانه يوجد به بصيرت  
 اسوده كك المتحرك فانه يصير المتحرك بالفعل سو كاو نذبه سو اشهر و يقسم من كلام المصنف  
 سوار نقلا لكلام الشيخ في هذا المقام فوجد الركبة كالا و فعلا اي كونا بالفعل اذ كان يلهذا  
 قوة الم زمان المكان في هذا المقام الفعلي ما نذبه القوة و فيه و عذ عن فأن حركة الا حرام

الاشرية اذ يت فلا يكون كما لا ينبغي الا ان غلب القوة بالنسبة الى الحد البت  
اللازمة لموتة المتوسط وعما في اقل القطعية ويشير اليها فيما بعد قوله ولا يها انما  
نقل المتحرك ثم واصل ان المتحرك سلب الى مثل الكمال فيكون كما لا اي عند ضرورة ما  
يتوصل بوجوده الى غلب فهو مغلب المريد ان الكمال اللام شئ والى به واد  
بالحركة يصل المتحرك الى مطلوبه اللاتقي به بالذات او بواسطة عرض حال الحركة لغلبة  
يكون ملائمة يكون كما لا فان رطلاق الكمال على المعين الاشتراك فيكونه فلا يصح  
ان يراد المعاني اطلاق مع انه لا ضرورة اليه ان يقوم صرنا بان المراد  
قطعا ويريد ان العدميات انما يكون وسلب الى كمال فلا يلزم ان يكون الوسيلة  
الكمال كما لا فان اراد ان يتوصل بوجوده الى كمال بعد تطويل فان الوجود مستمع  
الى الكمال لست وارجو ان ان كون المتحرك كما لا بد مني وهذا تنب مع انه من الرط ان  
التوصل الى الكمال ليس كالتوصل بالعدديات **فلهذا** وثانيتها كونه بالقوة في نه الكمال  
ان زنت تعلم انه في القطعة فانها في نفسها لوجه بالفعل وبالاثر بالقوة لانها  
غير تامة الا في الحد المتوسط فهي رمر بالفعل من كل وجه ليس لها حالة متوقفة في  
ذاتها اذ فرضت من قوتها فقد وجدت ثابها باقية من الاستدلال الى انها تحقها  
لكنها بالقوة وحيط الامر فلا يخفى ان غلبة القوة بهذا الوجه وانقلت ان تورد  
حجة الحركة السطحة رارة الى ان هذه القوة بالسطر الى الحركة القطعية في حد ان  
القوة لوجه في الاول جابج لها والثاني محض بالقطعية في سائر الامور بالمتوسط  
محيط الامر فقلت لم يحسب ان لا ان كلام المهر ومنهم الرئس بل ان التوقف  
الذكر المتوسط وهو رضى المصريح على ما قال في حاشية سنقوله عنه لان يقال



للتوسط

كوتة تعريفها لا ينبغي ان يوجه الى غيره فاليصل انه يصلح تعريفها لكن معني الصاعه و  
معناها قصد الى انه تعريف للشيء ان يوجه الى غيره فاليصل انه يصلح تعريفه  
وهذا بخلاف سائر الكلمات يعني ان تكون الحركة كما لا تخالف كاليه سائر ما يصلح تعريفه  
الرئيس بعد ما بين كاليه الحركة بالشيء الاول فالحركة في رك سائر الكلمات من هذا  
نحوه وتعارف سائر الكلمات من جهة ان سائر الكلمات اذ وصلت صارت  
بها بالفعل ولم يكن بعد منبها ما سبق عندك بالفعل شيء بالهوية فان الاسود اذ صار  
لفعل اسود ولم يبق بالهوية اسود من جهة الاسود الذي له في اخره فصل وان جعل  
اشارة الى الكمية بالوجه الثاني كان قريبا من حيث اللفظ ودم تحيد ان الزمان  
وغيره من غير الفارث يك الحركة في هذه الهوية ولكن لان اسباب من الزمان فندبر  
**قوله** فالحركة كمال اول بما هو بالهوية لم اعلم انه عدد الحركة القطعية او المتوسطة في مقام  
التعريف ولكن كلام الشرح يوجب اليه انما ظاهره انما في بيان المتوسط واما سمي  
الوجه بالفعل الذي بالوجه ان يكون الاسم واقعا عليه ان يكون الحركة بلحوت  
في التحرك فهي حالة المتوسط لم وقال بعد الذي يقرب من ان كل حركة تعني زمان فاما  
سمي بالحركة كماله زمني للشيء من سبيل او مني وصل اليه فيجب عنده اذ لم يعرفه  
فذلك الى ان لم يمتد في زمان وصرح بعد في سائر النظم واما ان سمي بالحركة الكمال الاول  
لما بالهوية من جهة ما هو بالهوية وسطره وغرضه ان الاول ان المؤرخ بالندرج  
ووجهه منطبق على العطية فالقوم لما في الحركة العطية والمعلم الاول المتوسط  
ما سمي ان العدول الى التعريف فحقه لقصوري التعريف لا فردا له بالتعريف واما  
يجب ان يتجلى بان المؤرخ المذكور ايضا تعريف للمتوسط بان المراد بالوجه الحصول

بالفعل

بالفعل فاما في الاعيان اى الوجود في الان بدون الحدود فبغير التقيد بحسب  
 النسبة المكونة لمقتضى الملازمة ولا يحق ما فيه من البعد والاشابة ان هذا  
 منسوب الى ان هذا على كل اركونه وان رسم المكونة معقول بالاشتراك كما هو المشهور  
 او بفعل على التوسط بالحقيقة وعلى القطعة بنحو ان يجوز ان يدل عليه كلام الشيخ كما  
 نقلناه وادبه الم في الاشابة بان الجسم متحرك بالفعل حقيقة في كل ان موصوف في  
 زمان المكونة المكونة فائمة بالفعل وليس القطعة كذلك لان ترتيبها بالتوسط  
 كما مر يكون غير مانع لدفع القطعية فيه وان كان ترتيبها للقطعة يكون غير مانع  
 لدفع التوسط فيه واما انه صادق على القطعية فانه فعل وكان ما هو بالقوة  
 من هذه الجهة وهي الحصول في الخبر شيئا فاما اول ما نسبت اليه وهو بالقوة والاشابة  
 لمعنى من حيث انه بالقوة في الحصول في الخبر وحقيقة الكمالية من حيث ان طلبها  
 الى مكانها في الجوارس على ما ذكره الم في الاشابة المنقول يمنع صدق التكامل على  
 القطعية لان التكامل انما يطلبن حقيقة على ما يكون فاصلا بالفعل الية فاما في  
 الاعيان والركنة القطعية ليست بمحصلة الوجود ومحقق بمعنى ان يكون فاصلا با  
 بالفعل في الان وفيه شائبة فصار ان التوسطية فيكونت فاصلة في الان في و  
 القطعية بيان فلا يصح على شئ منها فلا يكون ترتيبها لها والاولى ان يكون ان  
 التكامل هو الحاصل بالفعل لا نسبة بمعنى انه حصل تمامها ولا يكون حصوله بان توصف  
 منه وهو من الآخر كما هو شأن القطعية سواء كان حادثة في الان او لا ولا يعظم ان  
 كلام المصنف فيه ما ينظر الى ما نسبت اليه الاول والآخر من فقاير وان كان في حقه  
 صحيحا وصيها **قوله** حتى يكون بها اول قبل المسمى اى ان اولية على تقدير القرع **قوله**



لا سيما اذا كانت الزمان فيها اذا كانت متفرعة عن كالات لولاني وان ثوبه بحسب  
 ساني الاول في معنى هذا مقتضى ما بان لا يكون اقل وان لم يكن في الواقع  
 سانيه بها كما لا يخفى **قوله** بل يكون غير ساني **قوله** الا لا على الاقتدار على غير ساني  
 للمكان اذا حصل فان الكمية من جهة القوة سانية لكامل تلك القوة فان  
 لم سانية لا يكون كالاتها سواء بالقوة من حيث هو بالقوة ولا مفضل لعدم سانية  
 القوة مادامت موجودة في نفس الكمية بل لا بد من اشتغالها **قوله** **قوله**  
 وهي الامم المتحدة المستدالة **قوله** لم يبق منها كسب ان الساطع ان اراد بها  
 سطح احجم الواقع عليه **قوله** فنجس بالمكانة في الكلام منها في المصلحة كما  
 يخفى وان اراد بها ما فيها **قوله** تن القولات سوار كان انبارا وغيرة فهو  
 ممثلا بالذات فلا يكون استداد **قوله** باستداده **قوله** ساعد المصروف فانه  
 ليس فرد من المقولة ولا الى ولا زمانا في حاصله بالفعل بل انما للمحرك المستطاع  
 من الافراد التي بالقوة والحركة متصلة بالفعل فلا يكون اتصالها واستداد  
 باستداد تلك المقولات والمطمن **قوله** وبه يتضح في غير موضع من الكتاب  
 وغيرة كما ستطلع عليه **قوله** ان استدراك سبيل الذات وانما استدراكها  
 باستدادها فانه تكون ممتدة بالذات **قوله** الذي ينظر الى ان استدراكها  
 باستداد الزمان بالقيام لها او بالوقوع فيه **قوله** استدراكها الكمية من حيث  
 المصداق **قوله** وكذا لوصف الاستدراك **قوله** وجودها في الاعيان نظريا **قوله**  
**قوله** على وجودها من غير دارها وجود **قوله** التي هي من مفردان متعلق  
 او تشبها **قوله** في حقا **قوله** ذلك ان سبيل مقوله غيرة **قوله** وارتقاء **قوله** من

الحائز ان يكون في الوجود هو ما فيه الحركة اذ تلك المقولة او عبارة ما بين اكار ان يكون  
 كل منها موجودا فليكون بدنه وجودا بكل استجابة **تره** يجب وجوده في الزمان في الال  
 عيان انما يتبين بان الوجود في الزمان في الالان كما سبق قوله **قوله** في العلم الال  
 ودرست في الركنين **رحم** حال في الشقار وما يجب ان يعلم في منه الموضع ان الحركة ادا  
 حصل من امر ما يجب ان يعلم كان معنوسا رسا معني احدا لا يكون ان يحصل  
 ما به فعل تاما في الال عيان والذفر كونه ان يحصل في الال عيان فان الحركة ان معنى سلا  
 الامر المتصل المفعول **متموكة** من السبيل او انتهى فذلك لا يحصل **متموكة** من السبيل  
 والاعني بل انما يظن انه قد حصل يجوز من الحصول اذا كان **متموكة** عند اعني اذ  
 يكون نه المتصل المفعول قد سفل من حيث الوجود فكيف يكون له حصول  
 في الوجود بل نه الامر في الحقيقة ولا ذات له قاسه في الال عيان وانما برسم صور  
 ثاله في الذهن **سبيل** **متموكة** الى مكانين مكان حركة ومكان ابد كذا درستم  
 في الخيال لان صورة **متموكة** وحصول في مكان وقر في بعد من اجسام يكون  
 قد انطبقت فيه ثم لم تحف من حيث **متموكة** صورة اصوي حصولها في مكان اخر  
 وقر في بعد اخر من **متموكة** بصورتين ساع على انه صورة واحدة حركة ولا يكون  
 سلا حصول قائم كما في الذهن اذا نظرنا ان لا يحصل فيها **متموكة** في الوجود سلا و  
 مجاد التي سبيلها وجود قائم ولا تحفي على ان نه الكلام يدل على ان الحركة  
 لا وجود بها وجودا في الذهن وهو الوجود الحاصل بالفعل كما للموجودات في  
 الالان ولذلك يتبين بالقيام في الال عيان ولا سفي الوجود سلا ثم هو نه بدنه  
 السكون العاردين في الزمان **سلا** سبي غير في الحركة تان اسك انما برقع



الوجود المحصل في الآن والوجود اعم وسيصح من ارث الوجود لا يفتح الى  
 في المباحث الشرقية وشايعه غير واحد ان الشيخ سكر وجود ما دسا فيورد  
 عليه انه يفتح وجود الزمان وازلية ابدته كما يستعمل ان راند **قوله** لا  
 علم قطعا ان المتحرك في الزمان المتحرك لم يقابل ان يقبل انه ان ارى ان لا  
 موجودة في الخارج بعينها في جميع الالات والازمنة مفهوم وان ارى ان  
 لو انشأه فهو موكم وكل لا تقرب فان الدعوى وان التوسطه موجودة في الخارج  
 ويقصد ان المتحرك في ما بين السداد والمضي سقطت فيورد ما في ما قبله **قوله** غير  
 فانه در جزاء المضافات والكانت غير موجودات بالفعل على انما لها  
 من رتبوت حيث ترتب عليه ومنها التوسط بين السداد والمضي وان فردا  
 والكان كقوله بالفعل بذلك الوجود الذي هو غير مستمر بالفعل لكل فرد  
 معني انه ان وقف الصنف وليس سوى ما ذكر **قوله** ولا يلحق ان منها فرد  
 موجودة بالفعل لم وقد تقرر الطون ما ان منها ليس الاكونا مطلقا والاول  
 المحصورة زفراده فان ما زيد على كون المتحرك حيث كل ان فرض وكل فرد  
 لا يكون فيه قيل ولا بعده فالكائنات الاكونا موجودة زمره في الالات  
 او رسته مع الاكثار من الى اخرين والاکان الكلي موجودا بدون الشخص  
 والجواب على ما قلنا ان التوسطه نسبت هي الكون المهيمن فالتحرك في  
 الامن شلا ليس كونه هي البتة ليس بل قاله شخصه اخرى نسوة شخصها الى  
 وليس الكون المهيمن شخصها بالفعل على ما يراه المصريح ويقصد في الكائنات  
**قوله** وليس هو يرتون الكربين الكبار البونا بل من من ملاده العلم الله

قوله في الموضع واحد لان الحركة المقطعة هي الامر المتصل اتصال الزمان  
فانما يبقى ان اتصال استت الحركة ثم الوجود العددي لا بد منه  
فانما يتفادى فيجب ان يتفادى قوته استت تلك الحركة من باب  
مفعال عن سميت اي مقطعت **قوله** ويندفع الدافع ما ذكرتم ان كل واحد  
واف ولا ياتس كالان تقول ان تريد ان تتحرك بالمصل الى السني  
منعجز اجزاها الى حد ما بفضل لم يوجد مفهوم فانه الاجزاء بها بفعل  
وان اريد الاجزاء الوسيطة وسرير اجزاء اتصالات ولسبب وجود  
اجزاء المتصلات في اجزاء المكان مفهوم انما هو ضرورة ان الاجزاء  
الدافع موجودة في نفس الامر وكذا لتوالي علته الا اننا لم نكن  
وبنه لا يلزم له تفادى بالرف فالحركة مثل الوصول الى السني موجودة  
في تمام الزمان المحرور من السبب لا السني والاباض في الابدان  
سبب فسمت على سبب عدم الاضياح مثلما ان استت لا يوجد قبل تمام  
وجود الاجزاء ولا يلزم منه ان يتفادى قبل الوصول بالبره وان اريد  
الاجزاء لا يوجد قبل السني في الامات فهو سلم ولا يلزم منه ان يتفادى  
ان اريد غير ذلك فلا بد من تصويره في السقفيل في **الكتاب** **قوله**  
الثاني فلما عرفت ان القابلة المعيرة في عدم الملكة هي قابلية الجسم  
في نفسه بحسب نوعه ووجهه ووجهه وان القابلة ما ينظر الى الارض  
والامات فكلما قلنا قد تغير القابلة في الوقت الذي فيه استت  
اراد ان ك ان الجسم في ان وجوده ليس كذا بمعنى عدم كذا قابلية

في ذلك الزمان فسم ولا سابي باسلا بالوكة واسكون بهذا المعنى وان  
 عدمه مع قابلية له في نفس الامر اعم من ان يكون في ذلك الوقت او غيره  
 مقدم اسكون ثم هو نصف باسكون فانه سلوب الوكة في الان في صلوته  
 بها في الزمان **ترد** على ذلك حال استقبال ان استقبال وجوده مقارنا  
 بوصف الاستقبال فيلزم ان يكون موجودا او معدوما فان الاستقبال  
 هو الاستظار وعدم العقلية مع توقعها دان وجوده مقارنا بوصف الحضور  
 كان موجودا في الان فاما كان موجودا مع وصف الاستقبال كان في الان  
 والكان مقارنا بوصف الحضور فيلزم ان يكون موجودا في ان درسا ان هذا  
 استقبال بيان آخر ليس بقبض لا سبق **ترد** وبعبارة اخرى ان معنى  
 ان لا ينسجج في المال وانما التقاوت في البيان وذلك لان  
 حاصل ما كنت لا ينسجج الاستباح من الاستباحي بمنزلة التامس في  
 المقدم فيرجع الى ان الوكة لو كانت موجودة لكانت ماضية او مستقبلية  
 وبما مضى ان وما ذكره شرح هذا ساجح المذموم **ترد** لا لنا نقول  
 الزمان والوكة متقلالان فخلاصه انه ان اراد مال نقض الاعداد  
 بالهرة كالعدم العقار فظام ان الماضية منقبضة لك وان اراد الاعداد  
 بالهرة في ان هو حاضر فاصلا العبدية فظام ان كونها موجودا  
 معدومة فاضها معدومة في الان وموجوده فيا قبل فاما ماضية موجودة قبل  
 وجازي المصلاات به وصف المعنى اني العداية في الان **ترد** ان الكا  
 بالشي في الان قلنا لو وجد قبل وانما حصل ان الوكة من المبادر والشي



موجودة بوجود واحد والاباحض الماضي والمستقبل متوهم وموجودة مع وصف الماضي  
 والاستقبال فان اصلها التقليد والسعدية وان اريد انهما في الآن فلو كانت  
 موجودة معها لكانت في الآن قلنا ليست موجودة مع هذا الاختلاف الموجود من قبل  
 مع الاختلاف بالانعدام في الآن ولعل واضح بامرتبة **قوله** وانما امور من ذلك انما تقول  
 انما قال الشيخ في الشفا والذى يقين ان كل حركة في زمان فاما ان يعنى بالحركة الحالة  
 التى يشعشع بين سيارتين وحلى الله فيفق هذه ادلا على هذه فتلك الحالة المحنة  
 هى في زمان هذه الحال وموجودة على سبيل وجود الامور في الماضي وتباينها بوجه آخر  
 الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في الآن من الماضي قد كان لها وجود في ان  
 الماضي كان حاضرا ولذلك نرى ان يكون هذه الحركة تعنى بها القطع واما ان يعنى بالحركة تلك  
 الذى ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزم مطابقة الزمان بل انه لا يلزم حصول  
 قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلان من حدوث زمان لانه كان ثابتا في كل ان من  
 ذلك الزمان مستمر فليس في كل السكون المقولة في الزمان فان جميع ما قيل في الامور اعداد  
 وانه لا وجود له فهو متبني على ان لا وجود له في الآن ويزق من ان يقبل لا وجود له مطو من  
 ان يقبل لا وجود له في ان حاصلا ونحن نسلم ونضح ان الوجود يحصل على هذا النوع لا يكون للزمان  
 الا في بعض التوهم واما الوجود المع الساقط لعدم المطابقة صحيح فانه ان لم يكن ذلك  
 صحيحا لصدق سلب فصدق ان نقول ان ليس بين طرفي المسافة مقدار مكان الحركة  
 على احد من السرة تقطعها والكان هذا السلب كما اذا كان للحركة على ذلك احد من السرة  
 مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيره بالطارد اسرع على ما قد بينا قبل فانه  
 الذى يقابل صادق وهو ان يكون هناك مقدار من الامكان والاسان لا على

وجود الامر مطرد ان لم يكن دلالة على وجوده محصلا في ان اوجبه ناديس من ان  
له سبب ايتهم فانه وان لم يتوهم كان نه انكون الوجود منها نحو من الصدق حاصل  
ويعني انه انتم ان الموجودات منها ما هي محقة الوجود محقة ومنها ما هي  
ضعف في الوجود والزمان تشبه ان يكون ضعف وجوده ان الحركة واما ان  
امور بالقياس الى اموره ان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزم  
الاضافة لا وكانت السافة موجودة وحدودها سافة موجودة عارلا لا الذي سافة  
ان يكون عليها مطابقا او قطعها او مقدار قطع لها كون الوجود من ان قبل  
انه ليس له السبب وجود كذب فان اراد ان جعل للزمان وجودا على سبيل  
على سبيل الفضل لم يكن الا في التوهم فاذن المعونة المستعملة في ان الزمان لا وجود  
له ثابتا بفساده ولا وجوده في ان واحد سلم ونحن لا نمنع ان يكون له وجود ليس في  
ان بل وجوده على سبيل السكون بان يكون اي ايتين فرضها كان منها شيء اركا  
سها زمان وليس في ان واحد السبب بالحي طلبهم ان الزمان المكان موجودا فهو موجود  
في ان اذ في زمان او طلبهم متى هو موجود فما ليس في السبب بل الى اخره فصل  
وقد مر من قبل انه قال في الحركة القطعية لا يجوز ان يحصل ما ياتي في الاعيان فذكر  
قال في حل السكون في وحدة الحركة واما حركة التي بمعنى القطع فانه لا يحصل حركة  
الا في زمان ماض وسع ذلك ان كانت تنقسم الى ماض مستقبل فاما تنقسم بالقوة  
ان قال وانما الشرط في وحدة الحركة هو ان لا يكون زمانا ماضيا مستقبلا بل  
لا ان يكونان لا يشقان ولو بالقوة ولعلك لا تهاب في ان ما ذكره المصنف  
هو ما اوردوه وزعم الفلاسفة من الساترين انهم قالوا ان شئت تصدق بانه

فأنظر في اشعار المتأخرين قال الامام الرازي في المباحث فيها ذكره الشيخ اسكال بن  
 ان بالوجود في الخارج كيف يتقدر بالزمان الموجود في الاعيان بل الحركة عند  
 الشيخ محل الزمان وعليه فالمعذور كيف يكون محلا للوجود وعلته اللهم الا ان يقول  
 لا وجود في الخارج بل في الزمن والشيء ليس من القاطنين بهذه المذهب ايضا فليفت  
 يكون وجود الحركة بالمعنى الاول وفي الزمان على سبيل الوجود في الماضي مع الاعتراف  
 بان حصول الشيء في الماضي هو ان يكون قد كان له حصول في ان من الالانات الماضية  
 مع انه ليس بهذه الحركة وجودا فعلا فليفتك على هذا المصريح وما ذكرنا من كلام الرازي  
 في ان ما ذكره صاحب المباحث نثار من بعيد ولا يحتاج الى مزيد توضيح **قوله** والدليل  
 على ذلك اولاهم وهو لا يقولون ان الموجود من الحركة هو المتوسط من الزمان بل ان  
 اسيال عند قطعها وفي تقسيمهم الحكم الموجود مسامحة فما أخذ ووجد الوجود الخارجي  
 اذ فلو في الوجود الخارجي فانهم يفتيمون الى مفصل ايضا انه اعتباري فالحركة  
 امر اشاعي بمصدره في الخارج فهي موجودة في الاعيان بهذه الاعتبار وذلك الزمان  
 وكله اقرار عليهم بلا ضرورة ملحة وحرف لفظهم الى لا يرون به وانما دعاهم  
 الى ذلك تلك الشبهة وقد رابت ما فيها **قوله** وثانيا ان التشكيك ناسخ لهم ان  
 يقولوا ان اذ تم الحركة في الزمن تدريجيا بحسب الامر وانما التدريج في الخارج بمعنى  
 الامر الذي يحيد الزمن محتملا متصلا غير قار ان وجد في الخارج كان على سبيل عدم  
 اقرار ولا يخفى عليك ان شكوكهم تنفي تحقق الامر المتحد على سبيل عدم القار في  
 الزمن والخارج حدوثا او قارا وجودا متصلا او اشرا عبا ونحن نعلم قطعا ان الامر  
 المتحرك بها حالات تلك غايته الامر ان وجودها وجودا اصليا ليس في هذا الامر كغيره



صورة در فقدان التوكن بحركة ابطال وغيره مما لا يشك فيه فلو كانت تلك التوكن حرة  
 لما اوصيه ارتفع الامان عن الوضحات فلا بد من ان ترتفع الى ما هو فوق من الوجود ثم  
**فرد** معلقة لسه امور لم ينع ان الامور السنية لازمة لتعقبات مركزه ولم يقصد الى ما  
 يومه بعض عبارات القوم من انها علة وهي موقوف عليها فان كون المسبار والاشقي  
 مما لا بد منه لهذا المعنى مستطوره فيه فانها قد يكونان بالفعل والصوران المنهني بعد قولهم  
 ما فيه الحركة هذا على ما هو في ظاهر الامر فان ما فيه الحركة لمعوله ان فيه الحركة لا سطح الذي  
 عليه التوكن هو الذي عرجه فلهذا ما يجري مجراها واللام ثابت معنى قوله وما جرى مجراها  
 والى علم بالصواب **فرد** من مقدار التدرج الى امره فيقدر الحركات سواء كان ثانيا  
 بها كما في حركة التوكن الاعظم او غير قائم كما في سائر الحركات ولسافة الحسية التي عليها  
 الحركة وان كانت مقدرة ايضا لكنها ليست مقدرة لها من جهة انها مقدرة التوكن  
 فانها مقدرة من حيث الاتصال واذ من ثانيا عدم التوكن لا يصلح الاعيان التوكن  
 ولئن سلم فالسافة اذ لا بد منها في السعة وما يجد وضوءا من جهة انها سافة فقد  
 ادخلت فيها لا بد منه فلا مضائق كثيرة في حصر العذار في الزمان فلهذا **فرد** والالكان  
 كل جسم متحرك وانما يحل الى سلازمتين الاولى ان كان التوكن هو المتحرك لزم ان يكون كل  
 جسم متحركا والثانية بطان من الاجسام ما هو ساكن در اياها والثانية لزم دوام التوكن في كل  
 متحرك والثالثة السطوان وبنهاذ غرضه فان القابل هو التوكن ليس من فرد بانه  
 ان يكون جسمانيا فيكون التوكن متحرك وبعض الاعراض من القابلية باستمرارية غير متحرك  
 فلو كان منها الفاعل لا يلزم ترك الاجسام اصلاحا عن الدوام فالاولى من ما هو المشهور  
 في هذا المقام من ان الجسم بما هو المتحرك لو قسم الى السلازمتين انما يتيان لو كان احدهما

في اجسام ودفزع عنه المص فيما قبل في محب المكان فتدرك سفها ان السحابي  
 السوي وبعيد يقابل ان يعقل ان القابل هو الذي لم يمتد ولو فرض ان جسم استغنيا  
 بلا وسط امر فاعل تاما لم يكن لا يمتد رشترا في اجسام في الحركة ولا دوام حركة كل نعم ملزم  
 ان يتحرك بما في ذلك المتحرك ويميزه فان من الجائز ان يكون حركة الا فلاك لك نعم ان  
 المتحركات التي تتحرك في حين ولا تتحرك في آخر لا يكون المتحرك هو المتحرك الا ان يتحرك  
 الدعوى ان الجسم مما هو جسم لا يتحرك الا بخارج ولكن سيجاب انه لا يثبت منه تحريكه  
 وقد مر بهذا ذلك معنى ان المتحرك اقل من المتحرك فلا بد من امر اخر هو المتحرك هو بطبيعة  
 بالذات او بالاعتداد بنفسه نعم ينفذ ما سذكره من قريب قوله فان كان الدعوى ان  
 هذا محبة الى اليمين اما تجاها الى الالف فلان ما سيجوز في فلسفة الاول في سها ان  
 مست لا يكون فاعلا تاما الى الجهة انما علمية هي القابل بلادة مادة شرط فالحال  
 الدعوى هو ان القابل محدود في السمان والكان ان ذات القابل لا يكون هي القابل  
 ولو شرط ان لا يكون له ثم من هذا مناشئة اخرى هي ان استود في فلسفة  
 ان القابل بمعنى المستعد لا يكون هو الفاعل بل مادة شرط وقوله لكنها عرض لا بد لها  
 من قابل هو المتحرك بل على ان القابل هو الوصف فلا يصح ذلك المستعد كون القابل  
 للمحرك هو الفاعل الا ان يقال ان الحركة بقطعية محدمة فلا بد من استعدادات  
 قد بدت في الحركة الكمالية ملازمة لها فلا توصف الا باستعداد فلا يكون القابل هو الفاعل قوله  
 والكان الدعوى ان ذات القابل هو الوصف من كلامهم في هذا المقام فان المحقق  
 في التحديد بعد ما استثبت ذلك بهذا البيان قال كلاب الطبعه المختلفة المستعدة  
 في حال وفي الشفا لا يضار بشارة بل نعم ان حاية بطرق اليه المناقشة وبالحمل

فالناقشة جيدة لان الشق الاول لا ينبغي ان يراى لو صرحوا بالشق الثاني محل مناقشة  
 فتدبر قوله لكن القطرة الجيدة لم تعد در صرح عند الاتفاق كما اشار اليه ولكن  
 ان يكون المقصود ان المناقشة ثالثة وانما بين الدعوى تبيان مستأنف وارجح وهو  
 باننا نطالب المستدعي في الحال ان يثبوت ان يكون فاعلا بوجه فانه ان كان لم يرد  
 دانه لم يرد واما حركة تكل جسم وان كان شرط زايده فالقطرة الجيدة فلهذا يتطوّل  
 مع ان كان قصرا مع ما فيه من الاستدراك ان امكن دفعه بان المقصود ان يرد  
 اخرى على تقدير الشق الاول فالوجه الوجه ما قد بناه قوله واما العبداء والمستفي ان  
 لا يحق ان الحزب الازلي لا يبدى لا مبداء ولا منتهى لها بالعقل وهو طرد لا بالقوة  
 لان المنتهى انما يكون منتهى اذا انقطع الحركة اليه الا ان المقصود انما لا يبدى بها بنظر  
 الى نفس الحركة اذ الى ابعاضها على سبيل العرض المستعمل في المحركات **قوله** كالوا  
 المحض الى الطرف فيه إشارة على ان التضاد الحقيقي في الاطراف قطيع سراد  
 من حيث هي هي سبب هذا البياض وانما هذه الطرف للطرف ولا ثم عن بعد  
 لتقصيد موضع **قوله** مجر ان يكون لعقطة سبارو المنتهى انما يندرج في  
 والاشياء ان المبداء والمنتهى طرفا ما فيه الحركة من المعقولات فالنقط **قوله**  
 سبت سبارو ولا منتهى وانما المبداء الوصف اذ لا بين او انما سببها اذ الحما اذ  
 لها هي زايده بالحركة وتجود منها عند الانقطاع اليها مما شغاب ان بلا شبهة ولا  
 اذ جعل ما فيه السافة وما جرى مجراه جعل النقط اما الماد منها سبب **قوله** اشارة اليه  
 في الكتاب **قوله** والكمال الذي احدث في رسما انما يكون عن شئ فان الاشياء ان  
 هذا الاختلاف في الحركة والعقطة فان كون الوصف ان يتفعل بحته والعقل فان



المقولة تدرك كما هو مفرج في الكتاب وغيره من غير واحد كذا كون المقولة السبانية  
 هي الحركة لا ينطبق على التوسط فلو كان الحد الثالث في التوسط لم يقع الخلاف  
 في امر واحد ولو كان في القطعية لم يصح هذا الكلام فان العرف بالكمال هو التوسط  
 على ما مر انما قال الشيخ قدسيا نحن ان الحركة ايضا للكمال الاول الذي وضعناه ونقبر  
 يقع المسافة الى آخر ما قصد الال على ان قطع المسافة هو الامر الممتد المندرج <sup>الوجود</sup>  
 وذلك المعنى هو التوسط واذا كان الكمال ماخوذا في التوسط فكونه مستكما في شيئا  
 ان لا يكون ذاتيا للتوسطات اما ان يكون مع الحركة الممتدة معونة فلا معنى لادارة  
 فليكون ذلك الحديث في هذا المقام ضاميا الا ان يحل بان يوصف الكمال بمعنى شئ مثلا  
 للقطعية فانه موجود بالفعل وح لولفقد ان يطبق التعريف على القطعية  
 فيراد شيئا آخر وهو المندرج في الوجود وسواء كان عليه كلام الشيخ والمصرح  
 على ما ذكرنا مفصلا من قبل فاعلمت سمحي من المصريح ان التوسط ليس  
 مغايرة للقطعية بالذات بل هي متحد معها بالذات فالنوجب الى الغير ان  
 اقتضى كان لوسطا وان امتدا ما بشد الزمان او المسافة كان قطعاً فانا  
 لم يكن التوسط دافعة في عهده كان القطعية كك ضرورة ان الذاتيات لا تجمع  
 على ذات ثابت له في شئ من الاعبارات فلما سئل المصريح ذكره في بحث  
 الزمان لكنه لا سبل له في هذا المقام فان التوسط موضوع من المبدأ الى  
 المنتهى لوجودها التحصية وليست تقيس المقام الزمان والمسافة والقطعية  
 متجربة ووجودها في نفس الزمان بدون الانطباق ولا عقلي بخص ولا وجودها  
 متغايران وبالجملة ان ما ذكر مفصلا في التوسط لا يلاب عنه ذلك بل هو واضح

وان محل التوفيق امكن مع كلفة لا يرتفعها المعقول السليمة فالوجه الوجه ان  
يعاينها انها ليست داخلية بحسب معززه الحركة المطلقة ليست مقولة بل عرض غام  
ثم فيه شك من وجهين الاول ان اشكالها لا يكون ذاتيا لكل ما هو ممكن فهو ممكن  
انه ليس ذاتيا لكل جمعا لا ان يكون عرضا يلحق لمن الى ان يكون ذاتيا لبعض  
عرضا الا فيكون الحركة المطلقة ممكنة لا يمنع ان يكون ذاتيا لبعض الوكالات  
والجواب ان الوكالات في كونها وكالات متساوية الاقدام في ان صدقها عليها  
يجازيها واحد من الذاتية والعرضية فاذا كانت عرضية لبعض تلك الكلال والكل  
ان كون الكلال مسكلا لا يستدعي ان يكون الرسوم به ككسجي مقهورا في ذاتية  
فان قلت اذ قد بين ان المذهب في القطعية في حال التوسط قلنا لعلها من الكيفية  
يصحوق رسمها فقلت ان التوسط عرضا لشيء فلا يكون كلفا انما النسبة  
في النفع في الحقيقة هي كيفية عارضة للمتحرك بين المستدار والمتنهي موجودة في الخارج  
غير مقسمة اصلا والنسبات اعتبارية فتأمل فيه فقلت بينها ذنب قر قال الشيخ  
المفتول من الحركة تفرق سوى المولات المشهورة وعندنا لمولات العرضية أربعة الحركة  
والكيفية والكم والنسبة ومقوله مني دعي من نسبة قلت ان الاعتقال عند الحركة  
قال الى المذهب الجائر لان الحركة هي ان يتقبل او منه وفيه مايل على ان المقصود  
المذاهب على طبق ما في الشارح وبه الحجة طاعت **قوله** لو كان اسودا لشد فاسودا  
المقصود يجب لانا نختار ان اسودا لم يبق قوله فاسودا لشد لان الشدة قلنا ثم يفصل  
ان القابل بالشد اسودا لم يرد ان اسودا في الوصف باقى لعمية قد اكد لعمية  
شديدة بعد شديدة بل صارت نفسه شدة مما قبل بل اراد ان اسودا الذي

هو المبدأ والركن قد مضى حدث سواد غير فار وجود بين المبدأ والشيء ينقسم  
النظام الزمان كل قسم سواد غير فار ونظام ينقسم الى غير النهاية كالنظام الزمان  
كل قسم منه اذا قيس الى الآخر فهو شدة اذا ضعف فالاشتداد في الزمان و  
التناقص هو معنى اشتداد السواد فعلى هذا لا مضايقه عليك ان عسرة اشتداد  
الموضوع في السواد يعني ان الموضوع تنقسم لعدد بعد اشتداد او ضعف بعد  
الضعف وله بازاء الالفات في الزمان سوادات كالحمد ودم وسمي افراطا  
بالقوة الخفة كالالفات والنقاط ولوا بقطعت الحركة الاستثنائية حصل  
واحد منها للمتحرك في الآلات وسنغير عليه وفي اشارة الحركة كلها بالقوة في  
الالفات اما ذلك للفرق فهو في الزمان منطبق عليه فان اردد بقوله محمد  
ان الحركة مثلا كيف شدة لم نعلم انما هي فيصح وان اردد غيره فلا بد عليه  
فقوله انما السواد الاول باقيا لم ان اريد به ان السواد المبدأ مختار  
انه لم يبق مقوله فاسود منه لا شدة فلما لم يدع اشتداد ذلك السواد وان  
اريد سواد الذي بين المبدأ والشيء مختار انه باق اي موجود في زمان  
محدد وما بين شي من المبدأ والشيء مختار انه باق اي موجود في زمان  
محدد خلف فيه فانه لو كان سوادا وان اريد بالاشتداد هو استمراره في مختار  
انه غير سباتي ولما علم الفساد وعدم الاستدلال وحيل الى يكون هو مراده  
فانه لو اريد استمرار سواد معين مع اتياده كقوله الاستدلال لم يثبت في القوله  
الاخر فتدبر وبهذا الطريق فاما افادة معنى الالفة فله مقتضى ان الحركة في القوله  
عبارة عن نزل حال القوله وهو لطلال يعني السواد ليس ان سوادا اذا وجد  
شدة حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد تنقسم السوادات الى الاول



كانت نافضة وراية نسبت بعينها انفاضة ولا تاتي لاحداث مقول ان ذلك  
الادل باقية وينضم اليه شئ اخر فان الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شئ  
اخر فاشد السواد في السواد بل حدث فيه صبغة اخرى وان كان الذي ينضم اليه  
سوادا فمحصل سوادا في محل ملائمة في المحل والزمان وسوهم واتحاد  
الاثنين من اسود وغير مقصور وذلك لانه مع كل السعد ان يعتقد احدهما  
النفقة مثلا من واحد مستمر قد اكد متديا في احواله وسوهم الموضوع بلوكة  
هي النفقة بل معتقدها ما ذكرنا من ان يتبدل قال المقلد هو السبابة فان سوادا  
والعين مثلا يتبدل لان معنى كل عين من احسان زمانه شئ غير ما في العين  
الاخر فندبر ما قبل ان يكون لون واحد سبيل مع الاخر فانه في الالوان  
لا يقبل الفطرة مجرد استبعاد والسواد علم تامل حذر على هذا المكون الواحد  
المقولة التي نسبت اليها امر له وجه فالتكاثف في الوجود هي تلك المقولة  
ففي النفقة تلتزم كل الامن رسال في الاستيلاء في اسود ابي ابراهيم  
المتخلفة نسبت حاله الاسود فلامرته قطع الا المقولة وان كان سببا  
محدد معلول لها ففي التوكل امران غير فارين فلامرضاقية في ان يلتزم ان  
كلامها حركة فان الحركة نسبت الى البادي الى الغير وان اشترط ان يكون  
بما هو سوادا الى الغير والمقولة التي فيها الحركة نسبت لك فان من  
الناس في حال السكون ليس تاديا الى الغير وهو غير القارصه غناية  
في اتحاد المهية لم يكن حركة يعنى الكلام في الفعل فان الفعل المتعدد  
والالفعل المناسب بمنزلة فلا يصح ان يكون حركة الا ان نسبت ان منها اما  
المشرك لاسية واما الحقيقة ان شفاير ان ولكن هذا امر اخر لا يعصم

ان ما في الكتاب سابقية بما في التفار وجهه في ابطال ذلك المذهب غير واجب  
 عليه بحد ان الانتقال الذي يجعلونه وكنه لا يعقل الا بعدم قرار العقول  
 الانتقال سواء التاثير غير قرار ولا التاثير بكنه الا بالوجود غير قرار ولا كونه يعقل  
 في المتحرك ان المعزولة وبالمعزولة **علي** ان كلا من مراتب الاستعداد المذكورة  
 المقدسة ثلاث عددها ثمانية سبب شئ والاشياء وما اورد في سابقه لا يجرم  
 لا الى جرب من المصادر كما يلوح من الاشياء القديمة فليظهر فيها ما  
 فيها الاشرافيون فيزعمون ان مرتبة من اشياء سبب كاسفة عن بعض  
 بل الطبيعة القابلة للشدة والضعف كالسواد مثلا منه نوعية واما انتقال  
 بالاشدة والضعف سواء التفاوت بالكمال والضعف وازا كان ثم فالمرتبة  
 بكنه اقلنا ان متعدها يلزم ان التفاوت في اعداد السواد التفاوت بالحوار  
 الشخصية اذ اضعف فلا يضر انتقال السواد غير قرار من المبدأ والنتيجة وما  
 يوكده شيان الا ان سبب فيا بعد ان اختلاف ما فيه بالجهة لوجبه  
 اخلافا في الحركة فلو كان مراتب السواد مختلفة بالنوع كان السواد الذي  
 يتحرك فيه من مبدأ في انتهى الى وسط مثلا ومنه الى الطرف مثلا متساويا  
 فيكون بعض الحركة في السواد بالنوع لبعض الآخر فلا يكون مقفلة فان الانتقال  
 من المتساوية غير معقول وان عقل فليكن السواد كذا في الثاني ان الحركة  
 من السواد الى سواه ومنه الى كيف اخر لا مقيلا ان مقدار ما فيه ولا شئ  
 الى مراتب السواد مثلا لو كانت متساوية بالجهة النوعية كانت مختلفة  
 الا مثلا فيجب الى الحركة في السواد غير مقفلة لتفاوت ما فيه وما منه واليه فالحركة

احذر

من سوار الى مرتبة من ومنها الى اخرى في الحركة الواقعة في السوار وفي مراتب مساقية  
سها الى ما فيه الحركات متضاربات وكذا المبدأ والمشي غايات الامران المتضاد  
في الاطراف حقيقي ومنهما مشهور في الضرورة العقلية لا تفرق بينهما في  
الحكم اى اتصال الحركة وارتباطها فلا يقع الحركة الا في مرتبة واحدة منها  
يتوارى الاشكال ولا يوجب الضرورة ولا الزمان فالاشياء اليه لا تستمر  
من مائيل المراتب السوار مثلا واذا كان لك فلا تنسج الى ذلك الذي يذكرك  
ونفا من سوار الى الوقت ولعل له وجها لا يحصله مثال خارج منه سياتى  
اليه بحيث بعد ذلك **مرا** ومنه لا خلاف لا يمكن الا بالوصول  
اى فيها يكون حسن وما كان فيه لك فان السوار حسن على ما يراه اهل النص  
والا فلا خلاف لا مستوحى للاختلاف بالوصول فان الاختلاف بالمرتبة  
قد يكون متغيرا لا يابى في الوصول كاختلاف الوصول فاعلم ان اذا  
كان الاختلاف معك لم يكن مراتب السوار كصفات السوط فانه انما يملك  
الاطراف الخارجية ولا يتغير في عموم استقام التركيب الذي يركب الى ارجى اذ  
ان المراد بالباطن بالقياس الى الزيادة المتضادة وهو لا يغير عن **مرا** ولا يضر  
من النوع لم فاعلم ان اذا لم يتغير النوع اى لا يتحقق التل الا بالمرتبة  
واذا لم يتغير فلا يوجد متصل وحداني بين المبدأ والمشي قلنا هذه مغلطتنا  
العقول عن كونه تحقق المتصلات غرافا ووضوح لا ينضم الى سائر الزمان وغيره  
**مرا** واما كذا مراتب الزمان في الما كان في الاستحالة وقد كان الذي يعلم عليه  
عالم كذا الواقعة في القولا فلم يكن ما قبل واقعا باطلا فاما اذا رجا



الحركات اى كونها ماضية وسجية اليها من سائر **الحوادث** وما بالجملة فلا يكون للمتحرك حسا  
الم فيه بحيث لا يه انما يصح كون الافراد الالائية بالقوة ولا يبقى وجود الفرد  
الزمانى فاما ان قلنا ان زمانا واحدا بين المبادىء انتهى غير ما منطبق على الزمان  
نقسم الى الون كل منها منقسم الى مقدمة ومتأخرة كلها بالقوة لقوة اجزاء الحركة  
والزمان وتنفرد بين كل قسمين من تلك الاقسام الون اى سمي كالحمد ودع على ترقية  
الانسان والتفادى فى الزمان والخط وتلك الاقسام كالازمنة وكالخطوط المتحركة  
فى الزمان والخط المليم كقوى الابلون غير متناهية ولا احضار ما بين الحاضرين و  
لان التنبى من غير رجح بل بقول لا بد من تحقق هذا الفرد فانه لو لم يكن وقد ثبت  
ان الافراد الالائية ايضا غير متحققة فالمتحرك ليس متلب بالعقل بالاصل  
وكذا بالوضع ولا يشبهه فى ان المتحرك اذا زال عن مكانه تحرك الاجزاء التى  
تتوأم من مكانه واللازم المتداخل ولم يحصل منه التحرك في ذلك المكان ونسب الى  
الحالات قد نشأ عنه ذلك بلزم ان لا يكون للفلك وضع اصلا لا يستحيل كقوة  
وضع اصلا لا يستحيل كقوة سائر ان كانت بالقوة بالضرورة فالأمر الاخذنى  
المتحرك والبر لا يجوز العقل ان يكون فائرا وكذا المتحرك في الساعات غير متلون  
اصلا وما قبل في اى شبهة العدمية ان الضرورة انما تكلم بعدم حلول جسم عن ان  
وكيف مثلا والتوسط فيها واما ان لم اسما لم يستقل في الحقيقة الزمان فلا  
كما هو مشروح في الكتاب من باب الساعات عليه فانه ان اريد بالتوسط  
الامن المسمى مثلا فالصل الاتصاف بان ليس متعينا يجب كل ان فرض يكون  
الاتصاف المنخفضة غير الاتصاف المتقدم والتأخر وهذه الاتصافات

بالقوة دارها بالانصاف ما من مطلق فهو قول لوجود الميتة المجرودة بدون شخص في كونه  
ترى وان اريد الحركة المتوسطة فهي ليست من باب الالابن وانما هي كيفية اخرى  
ومقولة اخرى فقدست فلما كان عن الممكن ودعوى ان الانصاف بهلزم  
المتحرك عن الخلو غير مستحيل لا متفقد وجهها وعلقت بقول ان الجسم المتحرك موجود  
في كل ان دخل بعض من رعاض الزمان وليس فيه بصفق ما من لان الفردان  
غير محقق ما بعقل وارباض النضل بالقوة ايضا فلا من ما بعقل ما لما ذير  
المذكور عاينة تمفري فاجواب الى اجزاء المضلات بها حظ من التوت  
لكل ولذلك ترتيب عليها الاحكام وبذلك يخرج المكان عن الخلو ولذا  
حدوده بخلاف ما اذا لم يكن اثر من الالابن كما التبريد الحاشية القوية  
المعبر فالحمد ورحاله فاعلمت ان الحركة المتوسطة منها كون المتحرك  
حيث يقرض لذي كل ان يقرض فرد وسطيل الخلو فلما اذا لم يكن صلاحا  
من المقولة فلا يقرض التبة وشبهه الضرورة وانما الاقراض المستحيل  
كما تقرض الالابن للمجرات فتأمل والى العلم **قوله** من مراعاة القوة ومحبة  
العقل نعم الميم الخوص وبقوش نيابة ارتفاع التقاضي فان القوة **قوله**  
هي القوة بالعقل وكذا العقلية المحضة فريح الى ارتفاع العقل والقوة  
وهو منافسة لفظ فان تعارف هذه العبارة في القوة الغريبة بين العقل  
فالحاصل ان تلك الحالة بالقوة العربية لا كالقوة التي للعدم **قوله** واما  
الذي في الثالث فليعلم ان لا يكون المقولات المتقابل ان يقول لا خلفه فانه  
نادا نواد بلا على الحصر في عشر كيف ان المسيات بسبب من الالوان المحلة

وهي الانواع المفردة ليست تحت مقوله وكذا الفصل قال الشيخ المصنف  
ان المقولات خمسة لان الاله جوهرية او عرضية وهي ثمانية اى قاره  
غير تدرك بحسب الوجود فهي المعقولة بالقياس الى الغير فهي نسبة او غير مقوله  
فهي تقبل المساواة والمعادنية لذلها فهي الكم واللائي الكيفيات  
تدرك بحسب الوجود فهي الحركة وقيل عليه بانها ثمانية تعلم الاول بطلان ان  
المقولات ليست مأخوذة من بل عن اهل اقرئس له برهان على الا<sup>محصر</sup>  
في اشتراكها المتبع والحوار ان الاعراض مخففة في اشعة رتبة بدعيها  
واذا لم تكن تعرض فلا بد من الدخول تحت واحد منها او اكثر ولهم مينا نصير قال  
الحركة بانها من اى عرض من تلك الاعراض فان صاحب المنزلة بانها ليست دالة  
تحت شئ منها فيفظ السطبان وان اطلق من عند نفسه اصطلاحا في تلك  
الاقسام اقرئ الا اصطلاحات المشهورة ثلاث فمعه في الاصطلاح ولان  
لا بد من الدخول في تلك الاقسام فالحركة كيف ادفعها من الاعراض  
المذكورة السبعة فان اراد ان يدرجها تحت شئ منها لانه ليس مقوله اى ح<sup>ب</sup>  
غالبها ولا شئ اخر من غير كالحركة والكمال المذكور بانها مسلكه في انواع  
سبعة فالحركة الالهية نوع بل الصاعدة نوع وكله رقت فريد عليه عن الالهي  
فتعين كونها من تلك الاقسام وانما كونها مقوله بها فليس لها مقصودا في هذا المقام  
فان الذي يختار هو ان الساقط وانما ان شيقول مقوله او لا فلم يتبين بعد  
فالتراجع لفظي ولا يريد شيئا اخر واحد من هذا طرى ان المحتاج هو المنزلة الدليل  
فرد وعنده ان المطال بعض المناسبات الواقعة لا تعين حصا الباقى فمن الجائز



ان يكون العمل به ويكون الحركة مقولة اخرى كالكييف ثم انما في لو كان المذهب  
 دسيت كلك لا يخفى مادامه في اسان لا يبقى الكيف فان كون ان سفيق  
 شبه الى الحركة لا يلزم ان يكون مسمى الحركة فانها من الحائز ان يكون كسفا  
 ولا يمنع لها الا ان ثبت ان الحركة دلا على هذه كلام الشيخ العقول  
 ادرا في رسم الكيف امر اخر كان لا يكون غيرا بحيثس حركة ام فيه  
 مناقشة فانه لا يرتان على الحصر في استع كاذره استع العقول فلا مناقشة  
 بحيثس حركة ام فيه مناقشة فانه لا يرتان على الحصر في استع كاذره  
 الشيخ العقول فلا مناقشة في الزام وحب الزيادة فان اليرت ان هو لم  
 كما لا مناقشة في الاستفاضة **فصل** وعلى التنازع لم ان يعود نسبة  
 الى الحركة ام فيه مثل ما عرفنا ان الاسال منهم تصورهم ولا ينقض على المعز  
 دليلا انه ان يقول ان الحركة مقولة اخرى وقد عطلوا وكفوا ما في الكتاب  
 ان بعض ان الرسوم استع المذكورة في اسفارهم لا يحسن الموجودات  
 الواقعة فهي مخففة عنها ويحتاج الى اليرت ان دائما يحتاج في سوية  
 المقولة واما ان الاعراض فابلية نسبة ادلا فلا يحتاج اليه سوية نسبة  
 واذ لم يتصوروا الحركة ما بنا درار استع وان في العالم سواة وقت سهر خردا  
 اناس العرض بحيثس مثل كلامي الوارث ملامنة درار الحركة لا يصلح ان يشبه  
 غير ان سفيق لزم ان يكون عندهم عبارة عن مفهوم منطبق على الحركات  
 فكون الحركة عين ان سفيق فان كان مقولة بلوكة ايضا دلا فلا مناقشة  
 ان الحركة فباين الاعراض استع محصية بان تفعل الذي عندهم بعد

رسد عليها ولم يعبر عنهم قسدا بيه لم يكن ذلك لازما عليهم ان لا يدعوا الحركة في شئ  
منها وسواء يحسن لا يصحق اليه فلا بد من ان يزيد ولا ما سطره دحس لا يكون الا  
حركة **قوله** وانما الجوهر فلا حركة فيها حقيقة لم قال الشيخ لا بد اذا قلت الاستعداد  
النفص لم يحل وانما ان يكون الجوهر وسوفي وسط الاستعداد والنفص يعني نوعه ولا سمي  
فان كان سمي نوعه فالحوت الصورة الجوهرية اليه بل انما يعبر عن الصورة فكون  
الذي كان ناقضا فاستند قد عدم والجوهر لم يعدم فكونه استحال او غير ذلك كونا  
امكان الجوهر لم يعدم فكونه استحال او غير ذلك كونا وان كان الجوهر لا سمي مع الاستعداد  
فكونه الاستعداد قد عطف جوهر اخر ذلك في كل ان يحض الاستعداد جوهر اخر ويكون  
الاول قد عطف ويكون بين الجوهر وجوهر مكان النوارع جوهرية غير شبيهة بالقوة كما  
في الكليات وقد علم ان الامر بخلاف هذا ما الصورة الجوهرية اذن سطر ذلك  
وقد وما كان هذا اوصفا فلا يكون بين قرينة وسطه هي الحركة وتقل الضموضوع الصور  
الجوهرية لا يقوم بالفعل الا لقبيل الصورة كما عرفت وسيأتي في نفسها لا توجد الا شيئا  
بالقوة والذات الغير المحل بالفعل سيجل ان يتوكل في شئ الى شئ فاما كانت الحركة  
الجوهرية لا يقوم بالفعل الا لقبيل الصورة كما عرفت وسيأتي في نفسها لا توجد الا  
شيئا بالقوة والذات الغير المحل بالفعل سيجل ان يتوكل في شئ الى شئ  
فاما كانت الحركة الجوهرية موجودة بها متحرك موجود وذلك المتحرك يكون له صورة  
هو سمي بالفعل ويكون جوهر اما بالفعل فاما كان هو الجوهر الذي كان قبل  
ان يصير متحركا فهو حاصل موجود الى وقت الجوهر انما لم يغير ولم يغير في جوهر  
بل في احواله وان كان غير الجوهر الذي عنه والذي اليه فكون قد عطف الجوهر ولا

الى جوهر الوسط وشبه ان جوهران بالفعل والكلام فيه كالقلام في الجوهر الذي قر  
 الركنه سنة فانه اما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر السفر اليها ولا يكون  
 فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر  
 السفر اليه اذ لا يكون فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان يكون في بعض تلك  
 المدة كلها على طبيعة الجوهر السفر اليه اذ لا يكون فيكون التغير الى الثاني دفعة  
 واما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر السفر اليه اذ لا يكون فيكون  
 التغير الى الثاني دفعة واما ان يكون في بعض تلك المدة حافضا لسوء الادل  
 وفي بعضها الاخر وانما في النوع الاخر بلا توسط فبمرتبة ما قبل من الانتقال  
 من نوع الى نوع دفعة فيكون تلك المدة مطابقة لمركات غير مركبات الجوهر  
 اذ كانت الانتقالات في الجوهرية تلافى مدة وزمان ولا يمكن ان يتبين ان  
 هذا العقل يلزم ايضا على حركة الاستيلاء وذلك لان السوي مياكن فيه محتاج  
 في قواها الى وجود صورة بالفعل والصورة اذ وجدت بالفعل حصلت  
 نوعا بالفعل فوجب ان يكون الجوهر الذي بين الجوهرين اربح محصلا بالفعل  
 ليس بالفرص وذلك في الاراض التي يتوهم من كسفين مثلا فانها مستغنى  
 عنها في قوام الموصوع بالفعل واعرض عليه بانه وان لم يكن هناك  
 ذلك لم يكن رزم ثم اورد سوانه اذ اخل الموصوع في زمان الحركة عن البقي  
 مثلا لم يكن في ذلك الزمان حركة في الكيف لان الحركة كما سبق بانها الحركة  
 سفر بانتهار ما في الحركة من الكيفيات بل يلزم ان لا يكون هناك الا كيفيات  
 هي موجودة انت لا يوجد شي سنان في الازمنة الواقعة بين تلك الازمان



وايضا ما ذكرنا الشيخ اوله لا يقتضي سائر الحركات فالجواب في الحركة الالائية ان  
 في اعتبارها الحركة في غير هذا المسمى فيكون الحركة قد ضلقت انما اقترانها بالصور  
 حرره بحسب البرهان في ذلك الشيء والمحملة ان ما فيه الحركة هي لا تقتضي الحركة  
 بالفعل في اشارة الحركة اتصاله بما فيه الحركة قاله تين صرافة القوة ومحضة بالفعل  
 بحسب نفرضه في كل ان نفرض في زمان الحرك دونها غير مقتضى في ان  
 آخر وهو يعقل بالقياس الى لا يكون الحرك متقوما كما لا عراضا بالقياس  
 الى صورت مقومة له بالدخول في ذاته كونه يولي بالقياس الى الصورة هي شريطة  
 فاعلمنا فانه يلزم ان يوجد الجسم بالفعل في زمان الحرك بدون حيزه في السوي  
 فيه بدون علة فلو كان السبل فيكون دونه لا غير وان لم يكن على السقوم فاعلمنا  
 حاصل فان السوي بدون الصورة لا توجدنا شيء سبب كلامه الاول عليه كلامه  
 الثاني على السقوم وما قبل ان الحركة تنفي بانتقار ما فيه المصلحة فان مقتضى عليه  
 بالبرهان هو انتقار ما فيه بالبرهان بحيث لا يكون بالفعل ولا بالقوة بالمعنى الذي  
 ان السقيم انتقارها واما حقيقة من صرافة القوة ومحضة بالفعل فهو موكود بلوكة  
 عرفت من حقيقة ما فيه وعنده من وجهين الاول انك قد عرفت ان  
 الحرك تنليس لغير ما فيه الحركة بالفعل فلو كانت الحركة في الصورة مثلا كانت  
 موجودة في زمان الحركة على وجه عدم القرارة فللآدم المادية الصورة  
 وعدم تقومها بدون الصورة غير ما بلوكة فانه لا يلزم وجود المادية بدون  
 الصورة حتى يفسح السقام في السقوم وذلك ان محسب عنه ان المادية موجودة  
 في كل حيز من زمان الحركة في كل ان سبب دلا وجود الصورة فيها بالفعل يلزم

ان يقوم المادة بدون الصورة في ثلث ان افعال بعض الفعل والكان بالغير  
 لها حظ من الوجود وهو عين وجود الكل من اقسام ليدون الحوادث الى الزمان  
 الازلية مع ان الحوادث استية اوزمانية في بعض الازمان والركبة الازلية موجودة  
 في مجموع الزمان فلما ان سم فلكي في الوجود الثاني بالمادة الى الوجود في كل  
 فان القوة التي بالقوة المحضة على ان الصورة فضل باعتبار المادة فليس كذلك  
 الجسم في كل ان من انات زمان الركبة وابعاضه ولا يعقل وجود النوع وخص  
 ما يعقل بدون الفضل كذلك لا يوجد الفضل في الخارج بل المركبات الخارجية الا  
 لوجود الفضل بما هو صورة ولا شبهة في ان افعال الفضل كانت موجودة فيها  
 الوجود بسنخ افعال ذلك الزمان بل في كل في الانات لا وجود للفضل اصلا  
 بل لفضل ولقد اكر في هذا المقام على ما ذكرناه لثانية وثاني ان بعض الاوضاع  
 يحتاج اليه الموضوع في الوجود يستحق قال المحقق الطوسي في شرح الاسماء  
 ان الصورة الشخصية تحتاج في شخصها اليها الى الثاني في الشكل ولا يبعد  
 ان يحتاج الشيء في شخصه الى ما يفر عن منه كالجسم الى الاثنين والوضع المتفرق  
 عنه فاذن الثاني في الشكل غير المتأخرين عن الصورة الشخصية من حيث هي  
 مستحقة والمتأخرين عن ممتها وقال بعض اهل المتأخرين الفردين المادة  
 الموضوع في الصورة والعرض ان المادة الشخصية محتاجة الى طبيعة الصورة  
 من حيث هي في الصورة كذلك لا يحتاج الى المادة للمادة الشخصية ولا المادة  
 المطلقة بخلاف الاوضاع فانها مستحقة محتاجة الى الشخص الموضوع  
 ومطلقها الى مطلق الموضوع وعلى هذا الفاعل ان يقول بلزم ان لا يستل

الالين والشكل والاشياء بالبوكة على الحساب ما دام لم يتحرك لا يكون له فعل  
 وزمنها وانما هو بالقوة فليتم وجود الجسم المتحرك بدون ما يتقوم تحته  
 مخلص عنه الا بالكارهية الموضوعة الى عرض بالبره او بالبره انما  
 تقوم الموجود بالقوة والالين الذي يتحرك فيه الجسم موجود بالقوة والقوة  
 من الفعل وكذا الشكل والاشياء المستبدل بالبدل في صورة قطع الجسم شيئا  
 فشيئا والحركة الزمنية وهو يصح ما يميز الحركة في الجوهر فالأصل هو الآخر  
 وليسوية كلام الحامي في البرهان **قوله** وكيفية بالذات على المحصل السوي  
 البهية في ذاتها في العرض متعلق بالابهام والحاصل ان السوي سوية كنهه  
 بالذات كسر الموجودات وانما الابهام في ذاتها بالقياس الى الصورة فان  
 الابهام في بعين العرض يناسب السطوح لكلام الاكثرين والذي سيلوح من  
 كلام الصالح ان السوي لا يثبت فيها الاجت بالقوة محقة السوي قوة محقة  
 بهية في هذا من محصل العرض بالصورة وهو يحتاج الى تأمل بالغ في فهم  
 حاله انما ذلك في موصفه والخاصة ان الصورة على محصل السوي الذي  
 بهان قبل الصورة وليس لها محصل غير ذلك فلا يمكن ان توجد بالفعل موجودها  
**قوله** واما اطلعك على هذه الامور في ذلك لم قال الشيخ دارا قوله مني فيشته ان  
 يكون الانشغال من متى اراد افعاد ففة كانشغال من ستة الى ستة من شهر الى شهر  
 وقال الصوفى بالجملة لا يجوز ان في طبعه ان سيفعل وان يفعل حركة على سبيل  
 ما بعد الحركة في القوة فانه ان عاز ان يكون انشغال من البرد الى الشئ لبر  
 السر اعلم ان ان يكون ذلك البرد بردا وعند ما ينشأ البرد فان كان



عندما البرد بعد تبرؤ معلوم ان الانتقال الى السخن احدث من طبع السخن في طبع  
السخن اخذ من طبع السخن من طبعه فيكون عند ما يقصد الحركة بقصد الادعاء  
رجح وان كان من السخن فهو بعد الوقوف على البرد بعد الانتقال الى السخن ومن ذلك  
فلا بد ان يكون ذلك الانتقال مع السخن او انتقالا في السخن وان كان  
في نفس السخن فليس من البرد والسخن الا زمان يكون اوان لا حركة فيه ولا يكون  
كما قد وان كان المصرا الى السخن فلا بد ان يكون في المصرا الى السخن اخذ من  
طبع السخن اخذ من طبع السخن اوله يكون فان لم يكن فليس ذلك سخنا  
التي ان كان هناك احد الاحالة من طبع السخن وسوحي يكون عند الانتقال الى  
السخن والوجه اليه السخن موجودا وادد عليه بان حل ذلك شققتا به الحركة  
فان الانتقال الى السخن والوجه اليه هذا المكان الممتد الى مكان يكون دونه  
والكان قطع ذلك المكان بالسرعة وكذلك في مبنى فان السخان فيه يدجا  
والكان الانتقال عنه والقرع عنه ومعادك هذا العقل ان الانتقال من السخن  
الى اخر شلا اما ان يكون ويكون فيه او عند ما شققتا عنه ان في المصروف الاول  
محت منين عنه وهو عني عن اشرح بقى الامر في بطلان كلام السخن فان  
لم يكن تترى كلام السخن مقصودا فالامر واضح وان كان فالوجه ان الحركة في  
بني وهو تدريج غير معقول فليس اليه ان يكون الانتقال فيه دونه لا بدجا  
ومقصوده في الانتقال ان المبدأ المكان هو البرد معدا لاخذ في السخن  
ان بقى ان لم يقصد الجرح مقصد البرد وان انقطع فلا بد من زمان يكون  
لان الحركة في المخلقي لا بد لها من كمال يكون وسيعلم فلا يكون المفروض منها

سدر يعني ان يكون المبدأ في رتبة الحركة منها في استحقاق وقد سطر بيان آخر  
 قال الله ان العجز استحقاق ما هو في الغاية استحقاق ويكون الانتقال اليه ما هو  
 اضعف منه ثم استحقاقه وكل حركة ما ينقسم بالزمان على سورتين ومثل  
 المسحوق في ان فلا يكون استحقاقه فان كان استحقاقه منقسم الى اجزاء ويكون كل جزء  
 من استحقاقه عجزاً ويكون الجزء لعدم منه اضعف فلان يكون ما لغاية فلان يكون  
 استحقاقه المعنى في فرض استحقاقه المعنى سيف واما ان يكون استحقاقه غير منقسم  
 اليه فلا يكون حركة سخونة واما ان يكون سقسماً فلا يكون من استحقاقه ما هو غايته  
 فليس اقل من شرط استحقاقه ان يكون في الغاية بل ان يكون اقل من استحقاقه  
 ولا يستحق في الغاية ولا شبهة في ان يبدل على ان لا يفعال الذي هو استحقاق  
 اذ هو غير قابل وحركة لا يمكن ان يكون في ان وانما في الاث استحقاقه فالحركة فيها  
 لا في استحقاقه فرض كونه في الغاية عجزاً مع فقهه برقي منها امور الاول ان يقول  
 وان لم يصلح ان يكون الحركة واحدة فيها كما اني فلا ينبغي منه ان يكون هي الحركة  
 فالمعصية وان حصل لكن لا يفتح المقام فان اقله ان يقول انكم حصرت الحركة في  
 في الحركة في الزمان ومنها قسم آخر وهو الحركة في الزمان بان يكون المعنى الحركة فذلك  
 معقولة العقل فاعلمت ان الحركة لا بد لها مما فيه وهو غير معقول منها فان الزمان لا  
 يصلح ان يكون مما فيه لانه يجب ان يكون من اوصاف الحركة ففما ان الحركة  
 هي الخروج من القوة الى الفعل بالقدرة وهو محقق سواء تحقق مما فيه فذلك  
 اولادها في ان يكون في الزمان اعلم من ان يكون في مست الزمان او طرفه  
 وهو وصفه للمزمن وهذا الوصف ثابت له بدرجات بحيث كل ان يفرض من الزمان

ر  
 استحقاق

فلهذا قد علمنا ان كل واحد من هذه الاشياء في استحقاقه وهو استحقاق اعم من ان يكون <sup>سلب</sup>  
 المحذور الا تصلي **قوله** اذ في الاثنا ونصف الحسن يوجب ما يكون كل ان فرض نفسه  
 تحت ذلك المعنى وعلل في الاثنا **قوله** ذلك يعني في استحقاقه وهو لا يندفع بما ذكر  
 في جواب عن الاول ان الروكة ليست هي التدرج فقط بل لا بد من ذلك من <sup>المعصية</sup>  
 الى الترتيب بل ان يقول في ميت لك وعلل في استحقاقه فقط فمثل هذا  
 ان يكون في الزمان والآن فحقان متساويان لا شريك فيهما الذي واما  
 الاشتراك في الوجودي ذلك فعل استحقاقه ومنه حصلا في الحسن يستبرأ  
 او التدرج منها لا يقبل وقوع الروكة فيه الوجودي فان الروكة في شيء هي السند  
 على التدرج والامر الوجودي لا يصح فمثل هذا **قوله** فلا يكون له مني لا ان الارادة  
 قد تباين بان مني ليس الا مع شيء زمان ومنه رعية رعية في ذلك الزمان  
 فان قبل بلزم له مثل ان العبادات اعتبارية كعبية الاثنا والخصم التي تباين  
 هذه لا يصغر الى متى اخراى الى متى اخري **قوله** نعم يمكن ان يوصف الم لا يصح  
 اذا كانت مماثلة لكل يكون افراد له بلا مرتبة وقد قال سيبويه افراد لان بعض  
 لا يمكن له افراد متماثلة وهو واضح **قوله** فظهر بذلك انه ظهوره بوجوه الاثنا وهو  
 اقل ان الروكة غير فاره فلا تصور فيها الروكة والثاني ان الروكة هي مقولة ان يقبل  
 وقد اسقى فيها الروكة **قوله** انا في التوسط اعم من ذلك يقبل ان التوسط من البقية  
 فيكون من شأنه ان معنى في حالة الروكة العطفية وان لا ينعى فممكن فيها الروكة  
 لان التوسط بدون هذا نحو من الوجود لاحظ لها من الواجبة ان سلم فالذي  
 ان التوسط بما هي الروكة توسطة فلا يمكن ان يقع منها ما فرضت فمبين <sup>سلب</sup>



اى حاله بين السبل المذكورة مقصود بالمراد اما عن الاول فان التدرج في سلك  
 ليس في نفس الفعل والافعال معنى ان التدرج الذي قبل ان يعقل او  
 يتفكر ثم يصير بعد الفتح عنه بفعل او يتفكر ليس فيها ولا في الفعل  
 والافعال تدرج بلا شبهة وان قيل ان الشئ انما لا يتفكر اصلا ثم  
 يصير متفكرا تدريجا الى ان يكمل فاجواب ان غلبة ما لم ان يكون ان يتفكر  
 هو الحركة وكفى لا تشكركه على امر ان يفعل وقد امر بتعليق به مرارا **واما**  
 عن الثاني فان استحيين والتميزية لم يرفع لغرض وقاها بان لا جواب  
 لا يكون بين الحركتين المختلفتين فغاية ما لم ان يكون الفعل والافعال  
 تدريجين وهو يوكد ان لا يقع فيها الحركة معتمدا ان يكونا حركتين وهو  
 امر اخر وقد مر منه **واما** عن الثالث فقال الشيخ لا اعفاهم يا اهل  
 كان مما قاله الشيخ فاخراده بالنسبة الى تحقيق الامر فيه فانه يحتاج الى تبيين  
 كما هو مشروح في الكتاب فالملخص ان مثل هذا الكلام اذ صدر عن الشيخ  
 فلا بد من ان يخص عنه ولا سجد ان ارفع ان هذا الكلام من الشيخ  
 مشر لا مكانه قال ان فرض صحة هذا الدليل فلا ينتج الا الحركة في علمه في  
 المقولتين لا الحركة فيها وتبين ان هو المدعي **قوله** وليا بحركتي سرع الزيادة  
 كحق من غفارة انها لو كانتا حركتين لم يحدو وهو الحركة في الحركة وادسا  
 لك فلا مشقة في وقوع الحركة منها لحدو ولا فلا حاجة اليها فان الكلام  
 في الفعل والافعال وقدر ان الحركة هي الالافعال منسبة الحركة عنهما  
 تأكيد لسلب الالافعال **قوله** ذلك ان تقول عليه حاصله ان اشارة الى سلب

اذ هما عارضتان لمركبة والافعال والافعال يكونان في موضوعات لمركبة فمينا  
 وهي ميتة باقية في كل ان وزمان من زمان المركبة **وهي** والدي السج في  
 المعنى عنه لم نصهر سرع في السهم سرع فلا سعي وسعي في السهم وسوال  
 صل فمافية المركبة وتلك ان هو اسرع من العارضة لمركبة والافعال فلا تصور  
 ان يكون موضوعها فانها مستمرة عرضها بل انما هي عرضها ولا يعقل مركبة  
 شئ في غير هذه المكان هو المركبة **الاسرع** والافعال والافعال **الاسرع**  
 مبنية المركبة وهو المركبة والافعال **الاسرع** فالتدعي ثابت والمركبة  
 في المقولتين مع ان البيان الذي سبقه وان اردنا ان السطوح المركبة و  
 اسرارها من عوارض موضوع المركبة والافعال والافعال لا يعقل **الاسرع**  
 السطوح والاسراع والافعال فيكون الفعل هو مافية المركبة وبالجملة ليس **الاسرع**  
 ووضعا كيقار كما فيكون المركبة مقولة بمنع وقوع المركبة فيها **ان** **الاسرع**  
 والاسطوحا امرين زائدين على المركبة بل السطوح ان القوة المركبة في اعداد  
 المسائل مع مقارنتها معاودة سميت **المركبة** على المركبة وهي مقبلة بعد  
 ولطفه لا يشك ان زائدا على الحد والحد علم وان لم يحد عليه فلا يرتب في  
 لزوم ما مرد يستحق **الافعال** **الاسرع** اذ ان المركبة في النوسطة **المركبة**  
 انما فاصلة ان موضوع **الاسرع** هو المركبة **الاسرع** مافية **الاسرع** فلا يحد **الاسرع**  
**الاسرع** لا يحد عن تلقى لان **الاسرع** و**الاسطوح** عرضها لها فانها هي **الاسرع**  
 فلا **الاسرع** ولا **الاسطوح** مبنية بل مثلها مثل **الاسرع** **الاسرع** **الاسرع** **الاسرع**  
 بالذات **الاسرع** فلا شبهة في ان **الاسرع** و**الاسطوح** اضافتان **الاسرع**

في الاضافة فلن يتم نه السقضي اذا ثبت ان السرعة والسطور ليستا من  
 قبل الاضافة ولعل صعب فباخرى ان يكون مقصداً الشيخ ما رت الاشارة  
 انه متل وسريع وحاصله منع تمام التوسيع بان ما يلزم منه هو المتحرك في السرعة  
 والسطور المدعي الحركة في الفعل والافعال او ان غاية ما يلزم منه الحركة فيها  
 مثل الحركة في الاضافة اي الحركة بالعرض كما سبق له وذلك لما عرفت من  
 انهم باقية اذ ان قبل انشاء النكاح باقية مقبلة لكنها ليست باقية من حيث  
 اختلافها بالسرعة والسطور موزونة انها مستلذان من رتبة الى ازدياد  
 والسفوف قلنا هذا المتل في الحقيقة في السرعة والسطور لا في التوسيع  
 او البطية كما لا يخفى ان قبل ان اورد ذلك على البعض الاول بانهم  
 فليكن موضوع القطعة متحركاً فيها من قطعتين سرعة او بطية لم يثبت  
 في الجواب قلنا نعم لم يثبت ولكن لا خبرنا ان مثله متاخر سوان الحركة  
 في شيء لا بد من ان يكون المتحرك في كل ان متلب لغيره لا يمكن ذلك في  
 الحركة المقطوعة الى اصل ان ما ذكرنا من النافع لوتوع الحركة في التوسيع  
 والقطعة راجح في الحركة فيها من سرعة الى بطية وبالعكس وبعدها  
 راجح من الاشياء فانه اذا الباقى ما ذكرت يلزم ان لا يتحرك التوسيع  
 فيها فان التوسيع ليس متلباً في ان بالسرعة والسطور فانهما يقفان  
 الزمان كما عرفت في تحت الحلال الا ان يغيرونها في كل ان نصفه لينة  
 المقطع فيما بعد من الزمان او ضعفه ولا يلزم عن بعده وسوف ان  
 الاختلاف بالسرعة اذ فرغ لما يتوهم ان الاختلاف بالسرعة اذ فرغ لما



يتوهم ان الاختلاف في السرعة مقتض للاختلاف في الحركة السريعة في القوة  
 للطبيعة سببا فاذا فرض تحرك المتوسط بينهما من سبب شخصها **القول في الجواب**  
 احيى كما ان الحركة المزدوجة من دفع ما اليه غير واحد من انحاء حركة تارة  
 لا يوجب ان يكون الحركة المسبقة عرضية كما في الكمية بالاستحالة مثلا فلو كان  
 الاضافة عارضة لمقتولة اخرى لا يوجب العوض في الاضافة فان المستدل  
 في القرب من حركتي القوة متبدل بالذات وما في الكتاب واضح بعد فشيان  
 الادل الوضعية ليست الا ان لا يكون المتحرك متحركا وانما يكون متحركا بالحادثة  
 كحركة الجسم في حركة نحاسي متحركا وكحركة الاخرى القائمة بالمتحرك في حركته  
 لك فان الانتقال في القرب مثلا من جزء بالذات غايته الامر انها معلولة  
 للسفلة فان القرب صفة للمتحرك المتقل بالذات لا بالعرض وقد متبدل في الحركة  
 عنه ما مر في كماله ان ذاتية الحركة ليست منوطا بالتبدل في صفة مغطاة  
 بل ما ذلك بحيث ان يكون في المتحرك انقضاء من قبل الى السبل فيها لا يستتبع  
 في ان المتحرك في الحركة انما متبدل الى متبدل الحركة وادارة الحركة و  
 ضعيفة فالسبل منها متبدل في القوة والضعف ليس منها ميلان من  
 السبل في الحركة ومن السبل في الضعف والقوة ذلك القرب بعد  
 طمان الاستعداد انما هو في السبل في الاليون لا في تلك الاضافة ولا في  
 محال بان لم لا يكون ان يكون الامر بالعكس فيكون الاستعداد للقرب  
 فالقرب الى ان يبلغ النهاية في منزلة السبل في المكان والايون والاربع  
 ان الاثنية الحركية غير نامة فليكن من الاضافة ما هو عارض في ذلك

فيه مثل التبدل فيه فتبدل ولا اعتداد بالبدعي الضرورة في ان الاضافية  
شئ منها الا ذلك وهو في هذا المقام معلوم غير ما فاعه ويدعى الاستعداد  
قوة ولا تتبدل فيه فان ذلك سره فانه قد رزق فيه شدة كما هو عليه  
ستدل بهذه النسبة على الوجه الاول مع ان تبدل بالذات في المكان وهو  
في تلك النسبة ~~قوة~~ والاعلام فيها يعرف بامر ملحقة ان التعميم والسفص مثلاً  
ستدل في التعميم والسفص بس بالذات بل التبدل اولاد بالذات في الامن  
وسهنا حركة واحدة ومسوبة انه الامن بالذات والى هذه النسبة بالعرض و  
ذلك بالوجود ان كما مر مغريب في الاضافة ~~قوة~~ قال الشيخ ولا يدري الم كبتل  
وجميع الاول اعلام عدم وجود اليراسم في الاستقامة والاكالاتان فيها  
حركة اول الحركة فيها الدشاني لا يراى عليهم بان فيها حركة ظاهرة فماذا  
والاول اظهره فانه يستقبل ان الاستقبال في الشكل ومعنى ذلك ان فيها حركة  
لكانت في الشكل وايقار ان الاستقبال من الاستقامة توبه اليها فحق ضرورة  
ولا يعقل التدرج في الاستقامة الا ان يقال ان ذلك الاستقامة سطراري لا  
ان الاخبار مثله مثل الاستدارة ومراستها مختلفة بالهيئة عندهم فيكون مراتب  
الاخبار كاستقامة عن الفضول فيكون الاستقبال من كل منها الى اخرى وبعين  
فيه ~~قوة~~ سوار كان متساويها او هما معا ان موضوع الحال والملك هو  
التقسيم في التعميم سريع ليدان فيهم من الجهات ~~قوة~~ فوجد من جهة ما هو بالقوة  
وهو لا يمتنع في سوار فان لهم ان منها استقلال متقونة متدريته  
فقط في بادى الراجي التدرج ولكن معقد استجانه لا يوجد ما فاعن وقول

الركبة بل الضرورة فاضحة بخلافه فانها تجوز وقوع الركبة بلاث سبب مشبهة  
دعواهم ان النوك يجب ان يكون حيا من ايامهم فذروا في مقوسهم كما  
شاهد عليها بوجوب الوجه **قوله** فانه في القوة واللا قوة انما سئل الا  
عروض فيه اشارة الى ما ان الموضوع هو المفرد من الاراضى بل الموضوع  
موضوع القوة واللا قوة والاراضى المبيعة واسطة في البتة فقط في  
الركبة الكلية فانها تتبع كقياسات كالحياة بها يردادكم **قوله** وثانيا باطل بان  
الموضوع طبع النوع ام لا حقيقة عليك فيه فان النوك يجب ان يبقى متحفظا  
ان طبيعة النوع كانت هي الموضوع بحيث يبقى الى انقطاع الركبة ففارقة  
بجدة عن الاشخاص غير معقول فلا بد من ان يكون مع تحقق وهو واحد متحقق  
هو الموضوع وان تعدد متعاقبة فبقي كل تحقيق هي معدومة وان كانت **قوله**  
شاهية والا فالكائن بالقوة فليتم وجوده مجردة او على سبيل اطلاق  
كما عرفت في اراد المقوله اذ هي فيها الركبة وهي زمانية فلا يصح ان يكون  
موضوعا للركبة فان من شأنها ان يكون النوك في كل ان ملاصقا لوجوده على  
ملاصقانه قبل ولا يكون لك بعد و لو كان ان يكون متحركة فليكن الركبة بغيره  
متحركة في السرعة والبطور وقد بالغ المصنف من مثل ذلك قال الحق **قوله**  
رحم ان ذلك المصنف من استيعاف عرف بعدم الركبة والجواب عنه ان المراد  
طبع النوع الكاملة الاراضى استحضرة لصورتها النوعية وبغية كلامهم  
فما دامت تلك الطبيعة باقية ولم يتغير الموضوع ولم يتغير الصورة الجوهرية  
فان الموضوع ثابت ينداد لكن يمكن جدا في امر النمو والذبول وكلام المصنف **قوله**



انه انفرادها وكلامها في ما هو من غير ان يكون الا منفصل في الشكل دفعة واحدة  
 عن قدر فان الجسم المنفصل الواحد اذا قطع شيئا فانه ينشأ شكل بالذات  
 تدريجا بمراتبه ذلك اذا دور المكعب وطولا وسطحا وطلق المستوى اللين على  
 السطح تدريجا والاشكال كثيرة وبهذا يظهر ان الحركة الكلية لها كواثر معاير الا  
 كما ان المشهور من النور والذبول وكونها في التخلخل والتمسك فان السطح المستدير  
 محدد شيئا فاشياء فانهم في كل في النور من غير اشارة الى ان الحركة الكلية بزيادة  
 والصفان سبب محصورة فيها فاستقامت وزهران اسفل حركة بالازداد واللا  
 بنفاص في وطبع النوع وهي الموصوع باقية تنوار الا اشخاص الامتصاص كلام  
 مشهور فان النامي مقبل عنه احرار وتقبل به اقرنا لتوثر المكان هو انما  
 بعد التخلخل الزيد عليه فهو غير صحيح فانه لم يزد مقدارها والمكان هو مع الزيد  
 فهو غير ما كان من قبل فلم يبق الموصوع ولقد كثر الكلام فيه وتغير على قدر  
 منقول ومنه الصريح بما سمعت وكلم عليه غير واحد بان زيدا قد كمل به  
 احرار والمنفصل به اقرن تحللات وانضالات لا تخفى فليكن نسخة  
 باقية وانما في النفس الانانية وهي سبب موصوعه الحركة الكلية من النور  
 والذبول واعتمدت على ما لا يعلم بوجه من ان النامي مجموع الجسم البدن والظن  
 عليه الجسم باعتبار الذي به جسد النسخ المجموع من حيث هو مجموع ذلك اوصوه  
 النسخة محفوظة مستحقة لنفس وودتها وادها صدى عليه الجسم بالذات صدى عليه  
 مستقيم وادها كان محفوظا لودن النسخة مراد الكمية ونافضها لصدق عليه انما  
 حركة الكلية في النور والذبول لغير الوصوع ونوار دار اذا لودت عليه والوحي

بالاي وسوان العوار يزيل العادير كانت الزايد في المواكان مجموع  
 مقدار الاصل مع مقدار الزيادة المنقلة به اتصالا طبعيا وسواء من كلامهم  
 فلا وكنية ادلالا ان المقدار لم يزد بل العادير كانت موجودة متفاحلة  
 والان قد اصبحت وتواصل ولا شبهة في ان ليس من الحركة في العلم البنية  
 وثانها لا تكف قد عرفت عجز ابي الصلح ان افراد المعونة كلها بالقوة و  
 الافراد منها بالفعل وثالثا لا ينبغي محقق امور غير شائسته فان العادير  
 انما هي مفادير الزايدات المنقلة وهي موجودة بالفعل باسرها ان لم تكن  
 مستثنى وان كحل في موجودة متفرقة وافراد المعونة غير شائسته بحال الفرض  
 واد الفروض محقق بالفعل فغير الشائسته موجود بالفعل ومنه فاعرف لا تخفى و  
 بعبارة اخرى ان المحرك يجب ان يكون له فرد في كل ان لا يكون قبل ولا بعد والاشائسته  
 غير شائسته فليكون الامراد غير شائسته ثم الافراد منها محض في شائسته لا كباقي  
 الاحكام من الزيد والزيد عليه الموجودة بالفعل فليتم ان يكون بالفعل  
 احكام وكما يت غير شائسته بالفعل وان كان المقدار الزايد وان نص  
 ونقصه ان المادة للاصل اذا وصلت به افراد عند شائسته اتصالا بالفعل  
 عن بعض في كيف الى ان صارت شائسته استغنى شريك الصابر من مجموع افراد  
 ورا طبعه وحرارته مما يلحق من مقدار كان الى زايد اذا بعض فيها من ذلك اتصالا  
 ادب كثر كالحاصل لا السكات منها حركات ووفحات باعداد الا مقدار  
 فله وجه ذلك في الحقيقة من المحقق والتمكاف الا ان كحل الى اربعة  
 عذرا لا محذور ميلة الى مقداره الاصل من باعداد الاعتدال المتفاوتة

من خارج بخلاف التحلل النامي والتكاثر الدابل وبذلك لا يصير ما آخره قاتل قاتلا  
 صافيا **وهو** داما لا يذابة ونقصان الم وفي كلام نقيدان بحسب ان لم يكن في مادة منفلا  
 اى ممتد انى الجهات الست داما امتزاجه بفروض المعدل له فمماثل الجسم الاسود  
 فانه في نفسه ليس سودا فلو قطع السطر عن اسود وتطرا الى ذات الجسم الموجود لم يقل بعد  
 الاسود لم يكن اسودا وانما صار اسودا بحول اسود فيه وسواء من كلام الاكثرين بل هو  
 المخصوص من غير واحد وشبهه به السطر في المحاكات وغيرها مما لم يتحلل والتكاثر  
 سهل جدا فان المعدل اذا زاد على الجسم ليس من متخفة تكونه عوضا لما صار عن حلقه  
 مقدار او النسبة آخره زجيا ولكن لم يصعب في الغاية اثبات البتة فان نواره  
 على ان الوحدة الاتصالية الاستدائية والوحدة الشخفية في المضلات واحدة  
 متلازمة واذا فصل فقد زالت الوحدة الاتصالية فزال الشخفية فحدث موت  
 والعدم الموهبة اسبغة عند الاتصال واذا الجسم ليس متصلا في دائرة فلا سوية اتصالية  
 فبقي شخفة عند الاتصال كالسجولي بلا تفاوت فان قضى الى الاعداد انتهى الى  
 العدم السجولي وان كان في حدوده متصلا ممتدا فذاته بذاته مصداق الامتداد  
 في الجهات وهو المملو في اسفار المتأخرين وعليه اعتماد المصالح في اثبات السجولي  
 فيكون قابلا للعقبة بالذات ضرورة ان المستفي الجهات هو القابل لها بالذات  
 فيكون كلا وجوب ويا ومنتفا واما المقدار ان لم يكن امرزا يد عليه هو المقدار كما هو  
 رأي الشيخ المعقول في حكم الاسراف فهو جسم ان لم يكن شتملا على المادة فلا يعقل  
 التحلل والتكاسف بالوكه وانما يعقل محوده على عدم القرار كما هو شأن العقول  
 التي يقع فيها الوكة ان امكن مثل هذا المجرد بدون المادة ونس الصورة الجسمانية كما



سائلنا من المادة والصورة فالتحليل والتكثيف حركة المادة في الصورة الجوهرية <sup>بط</sup>  
 كما عرفت وان كان عرضا زائدا عليه في الجسم مستادا ان بالذات كل منها منقسم بالذات <sup>قابل</sup>  
 لغيره ولا يعقل ان يقوم مقدار بمثل ما ان يزيد عليه في الوضع فازداد المقدار <sup>ص</sup>  
 موصيا لازدادا والعروض فالحركة في الجوهر ومعاراة اخرى ان التحليل الزايدا مقداره  
 كل حركته فيه حيز من المقدار الزداد او لا وعلى الاول مقدار زداد الجوهر الممتد ولا يعقل  
 زيادته الا امتدادا لا بان سطر وتخليق ازيد والا فليجوز في المقدار العرضي ذلك <sup>فلا يخفى</sup>  
 الحركة في الكم وعلى الثاني فقد قام بعض المقدار العرضي بقية في الوضع وقد قبل <sup>مستاد</sup>  
 الصورة مقسما مع تحيز نوارد المقادير عليها مع تقابلها بها ولا يعقل له وجه <sup>ص</sup>  
 شرح الهداية الا بتره للمحقق صدر الدين الشيرازي فاقبل هذا واصف <sup>فلا</sup> ولا يصور  
 بينهما تقابل الا تقابل العدم <sup>الم</sup> وذلك لان التقابل محصور في الالجاب والسلب المتضات  
 والعديم والملكية والاضداد ولا شبهة في ان العدم ليس محكما ولا ساكنا وكذا المقادير  
 وكذا يعقل الحركة بدون السكون فلا يكون احدهما سلبا للآخر ولا مضابقا <sup>فلا</sup> فليكن انما  
 ثانيا لم تقابل ان المذكور في تحديد الحركة رسم لها ويؤيده ان الكمال مسلك كالمركبة <sup>سكن</sup>  
 مسلكه واول اضافة الحركة ليست اضافة مكررة فليكن حقيقتها الوسط في شيء <sup>سكن</sup>  
 الاستقرارية والظهور ان يكون حقيقة الحركة الكمال بما هو موجود بالعودة من جهة ما هو <sup>لقد</sup>  
 والسكون كمالا ما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل وبالحيلة من الجاهل ان يكون الحركة حقيقة  
 مضافة للاستقرار ويكون الرسم المذكور من خواصها والجواب ان الحركة هي الالجاب <sup>الى</sup>  
 حالة على سبيل عدم الفرار ولا يعقل منها الا التاوي الى العجز ولا تقايله الاستقرار بالذات  
 وفيه نامل وان قيل ان عدم الحركة تعان من شدة الحركة مقابل لها بالذات وهو المعنى بالسكون

فقد ثبت المدعى فنتج مرجع السراح الى اللفظ وسقط الونه التي تحثت <sup>بمطوب</sup> تحت  
 محضا ولا يوافقه لفظ الكتاب في انتفا ركن لا يحق عليه ان ما ذكره خيصر بالحركة المتوسطة  
 كي عرفت ان العرف بالكمال انما هو الحركة المتوسطة ومع كونه من شانه الحركة ان  
 يكون متلب الم ذللك يقول ان التليس بالفعل غير لازم لصحح الموضوع في عدم الملكة بل  
 العذر اسلم به ان يكون مكنه له ويؤيده ان لم يسم الذي لم يتيسر سواد صلا ولكنه يمكن ان  
 اسود اذ استحال سافه في اسود في مراتبه الى ان بلغ الطرف تتحرك فقل الحركة كان  
 ساكنة فالتفت فقد تليس سواد الطرف فلما فليكن بلغ السياض وفيه شيء قال فرى  
 ان مراتب السواد مختلفة بالحقيقة لم تصب بالواسط لان في انتفا الحركة كما عرفت في التماس  
 ولا قبل ولا بعد وسقط لابق ان التليس الكيف قد اشترط وهو حاصل لان من الط ان الحركة  
 في السواد والواسط بقا عليها سكون بالقياس اليها ومطلق الكيف لا يقع فيه فالصالح  
 ان يشترط المكان بانه لا فعل فالتفت ان التحرك فيه اذا لم يثبت بالفعل بل صلا  
 فلا يكون فيه لان الاطلاقات العرفية وانتفاها لا تعني عليها الاحكام والحكم لا يكون  
 ليس انتفا الحركة عن الموضوع القابل وهو حاصل ولكن ان يحسن بان عدم الملكة  
 وان لم يشترط فيه الفعلية فان اعدام الملكات على انما ركن السكون قد شرط فيه  
 التليس بالفعل وفيه ان الضرورة قاضية بان الجسم لا يتحقق جميع الاواسط فما لا يكون  
 متصفا بها يمكن ان يتحرك فلها قبله وبعده يكون ساكنة فان الحركة سانية للسكون انما  
 بالسكون فالاصح ان المقص الذي لا بد منه يكون الموضوع من شانه التليس بالفعل بانه  
 الحركة "سواء" او حسب القرب بانه لو كان قابعا عن بالكلية لا يكون ساكنة فيه فلا بد  
<sup>فانه</sup> ثم لكل صنف من الحركة سكون لقائله الم في الباحث اشترطية زعم بعضهم ان القابل

الحركة هي كون في سائر الحركة لا في سائر الشئ في النجاة بان يكون ليس له حركة  
 كانت والكان عدم الحركة يتوهم للحس في مكان خارج كونها حتى لو وجد جسم هو كالاني  
 ذلك المكان كان ساكنا وسوط فاذن لعدم المقابل هو كون في المكان ثابت في  
 الحركة والحركة في المكان معية مفارقة للمكان معية وكل مفارقة فبالحركة "التي ينادون  
 السكون المقابل انما لمقابل الحركة" عن المكان لا الحركة "التي هي ان السكون في المقام  
 مقابل للحركة سنة والبيان السكون ليس هو حركة فاصلة والكان المتحرك الى جهة ساكنا  
 في غير تلك الجهة بل هو عدم حركة ممكنة له في ذلك الجسم انني في قول المصنف فالمقابل  
 للعدم مقابل الحركة المعية وقد قالوا ان السكون لا امر استرعى الى حقيقة الالام وهو  
 الاظهر ليقين الالعدم والمكانات مما يتصور التبادل فيها ومن اطال عدم الحركة في  
 المبدأ والحركة بعده لا يثبت لان كفا الحركة المطلقة لثابتها عدتها بالهوية والحركة  
 المعية عدتها لك هو الذي يقضيه شئ في النجاة قال فيكون السكون المطلق مقابل الحركة  
 المطلقة والسكون المعين مقابل الحركة المعية وقد قالوا ان السكون في المكان المعين  
 عدم الحركة للشيء الذي يتبادر ان يتحرك بان يفارق ذلك السكون وليس عدم الحركة  
 اتفقت كونها في حقيقة ان المكان الذي فيه جسم لا يمكن ان يتحرك فيه ضرورة ان  
 الحركة التبدل تدريجا ولا يعقل مكان معية فالجسم اذا ترك في مكان وهو لا يمكن ان يتبدل  
 المبدأ والشيء فاما السكون المقابل للحركة هو عدم تلك الحركة في ذلك المكان لان السكون  
 المقابل لها هو السكون فيما ليس فاما ادعوه بان يفارق ذلك السكون وليس عدم ارتفاع  
 والبر ادعوه والحركة في المكان معية ان الحركة في مكان معية هو لا يمكن ان يتبدل شيئا  
 مفارقة تدريجا وكل مفارقة فبالحركة معية بان يتبدل سيرا ليرا والعدم علم **مركب** لا يكون في ان



واحد في زمان كما يقو المعقولة ارد على من زعم ان التقابل المتقاد فالوكة في الالين  
نقلا منها سكن هو الاستقرار في **الدين** بل يكون يكونه عوضا عن ان يكون <sup>للقابل</sup> ان يكون  
للمفلة مثلا هو عوضا عن التقابل فلا يكون هو الالين ضرورة ان الالين اس بل الالين  
المستمرة لا يندرج تحت عدم التدرج وهذا ايضا فظهر ان الوكة في مقولة ليست تلك  
المقولة فانها لو كانت تلك المقولة لكان يكون منها ايضا فان يكون <sup>المقولة</sup> المستمرة  
فتأمل **في قوله** فالكون في الالين اعلم ان الوكة ان كانت هي المقولة لسيالة فالكون  
الكان منها ايضا فهو ليس بالمقولة القارة فان سبيل مضاد لالين قاروان لم يكن منها ولكن  
عدم الملكة وهو ان الالين لسيالة والقار مما مثله لا يتقاروان فلا يكون يكون  
مقابل فيكون عدم الملكة لا غير الكلام محال **وربع قوله** وبالحبس اللطيل فانقلت ان  
الوحدة بالحبس المتوسط ايضا متشابهة فالخصر محل وايضا ان الوحدة بالعارض وحده  
ايضا متشابهة قلت ان المقسمين الوحدة بالقياس الى نفسها ودواخلها وتعلل الراديا  
على المعنى اللغوي اي الحبس الذي على التوسيع اي يكون فوفد شمل المتوسط اذ يقو ان  
المتوسط لم يفر حصول العلم بالمتوسط فان الوحدة بالحبس اللطيل اذ قد ثبت فالوحدة بالمتوسط  
التي **طاحله قوله** فنقول من البين ان ما سوي الامور النسبة هي ان الالين يفرق دخل وسويها  
الامور النسبة المذكورة والجواب ان في المحرك لما يركب باليل شريك في التعلل فانقلت ان الموضوع  
ايضا من العلل الناقصة فالمحرك ان اريد بفراده لم يفرق الالين فيه وان اريد ببدار الوكة بها  
سبدا يفرق الموضوع ايضا فواجب ان يفراده قلنا ان الموضوع قابل للخص لا موقل وفي الال  
يجازي الراديا المحرك الموضوع الواحد بشرط القضية الوجودية اي غيب رسته عارده فتأمل جوابا  
وذلك ان نقول المقصود امانية فاعده بها يستقيم الوحدة الوحدانية والليل وغيره من

هذا الفصل ثمانية لا يدخل تحت الصنف وفيه يا قتيبة **قوله** واما الزمان فالوجود منه لم يسلخص ان  
 لوصفه الزمان وجوده تجزئته تحت كون مقفلا واحدا وكثيرا ان يكون من الجزئين جز  
 من الطان الزمان اذا تعدد يكون الحركة منقطعة في ذلك الحيز الفاصل فالحركة في جز  
 الآخر الذي بعد ذلك الفاصل والحركة الحركة المنقطعة على الزمان لا يتوهم منه ان الكلام في  
 القطعة اذ هي المنقطعة بل المقصود ان الحركة القطعية المنقطعة على الزمان وهي محلبة بها  
 السورة بالزمان في حكم المذكور وان بقي الحركة على اطلاق يعجز ايضا فانها لا جز لها بالفعل  
 وكانت منه اى منقطعة من الانشغال بالانفعال **قوله** فلهذا هو المعنى في قوله  
 لا عجز ان يبقى في هذا المقام ان الزمان اذا تعدد تعددت وسمي له تعدد لا يحسب العجز وكل  
 وكل حركة في زمان وهو منقسم الى اربعة فكل حركة زمانها مقفلة فلا يكون حركة واحدة وان  
 اريد تعدد بالفعل فلا تعدد فيه اصلا فلا يصح الحكم بان الحركة تنقسم الى كثيرة الزمان **قوله** واما  
 ما فيه الحركة اتم مع وضوحه يمكن ان يرتب فيه بان الحركة ان كانت بين معلومة اتم  
 اليها فالارط بل وجوده ما فيه هي وجود الحركة واذ كانت غير اتم الى هو الحيز فالحاصل  
 فيه بان ذلك الامر اللازم ما فيه الحركة يجوز ان يكون واحدا مع تعدد وجود الزمان فال  
 المتوسطة اتم واحد في الاستقامة والاستدارة مثلا وذلك القطعة التي هي ان سيقول **قوله**  
 على خلاف **قوله** فالحركة من سبيل مسافة لم ان وجب السكون في ما بين الوكيتي فالارط ولا  
 فالوصوح يمكن ان يقع فانه من الجائز ان يكون الحركة من ذلك المبدأ الى ذلك المسمى  
 الى ذلك المبدأ واحدة بالعدد وان ما فيه الحركة تعدد فلا يريد بالتعدد مثل ما في الزمان  
 سبيل الامر **قوله** من طريق الدلالة بضم الدال المهملة وسكون الكاف والسين في الآخر  
 لون يحز ليلى السواد **قوله** ثم انقسمت بضم القاف وسكون التاء المشبهة لون غير القيام

الفبارزة وادرجي مسافة لم فيه شرة الى ان لها فة المسئلة رغبها من فيها فية الحركة  
 قد يطلق عليها ايضا فلا بد من الموضوع كما لها فالمراد لافيه الحركة رغبها وقد رت الاشراق  
 اليه فيها فقدم **ثم** واما ما في الحركة واني يظهره كحبيبي الذي ان يعقد بها سواها والى  
 القصر ان يقد كل موضع للقد فالحركة من مبداء الى منتهى من مبداءها غير الحركة واني من  
 اخر وجه مثل ما سبق اننا نعيم اذا وحلي يكون والافلا صلا سعيه في ان يمنع الوصول  
 فانه من الجائز ان يكون الصاعدة والهابطة متضلان والمتوسطية واحدة ولك الحركة من  
 الى منتهى ثم من الى آخر الى ذلك المبدأ ولكن بدفع بان الحركة اذا كانتا متضلتين فلا  
 في المبدأ والمنتهى بل مبداء بالعقل واحد وكذا المنتهى هو الآخر والمنتهى الاول ليس في القوة  
 المسئلة فافهم **ثم** ضرورة ان التحرك الواحد لم يوافق في وجهه لا حوان يقول الضرورة ثم فانه  
 من الجائز ان يكون متحرك واحد في زمان محذور من المبدأ الى المنتهى كالحا عد الى حد ثم من  
 الى حوافر يكون له حركتان باخلاف المبدأ والمنتهى بان فافيه واحد كوحدة من التحرك في الزمان  
 على الاستغناء او الاستدارة **ثم** فليس يمكن ان يمتلأ فاعم غير نافع فان له ان يقول ان الصعود  
 متحرك واحد في زمان واحد وهو الزمان المحذور من مبداء الصعود الى السقوط اليه في مسافة  
 واحدة وهي الاين الجهم الذي له من مبداء الصعود اليه بعد السقوط بان الحركة في مختلفا  
 بالمبدأ والمنتهى وبدفع باكمال السكون او ادعاء المسئلة فافهم **ثم** الا ان له من ذلك  
 بهم غير واضح فان تحقق اليهم بدون المعين غير معقول وقد رجع عليه لذلك فاذا لم يكن التحرك  
 في الاين مثلاً من بان العقل لا ياتي ولا زمني غير فار شطوب على الزمان ولا من واحد مستمر  
 يعقل ان يكون له من مبداء فلا يكون مسافة متحركة متغيرة لمسافة في غير ذلك الزمان ولا مسافة  
 متحركة متغيرة لمسافة اقر فانه لا مسافة صلا وانقضى عنه ان التحرك معقولة ليس صرافة





ان  
 وهو واحد بالتحقق بلا شبهة بالفعل اصلا متماثلين في الوقت على بعد واحد فليكن ما  
 وثانها بانه لو سلم عدم التوارد فلا شبهة في الحركة واحدة وهو المجموع والكلام في ان  
 تعدد الحركة فهو خلاف المعروف والحجاب عن الادل ان الحركة من مبداء الى منتهى واحدة  
 واحدة بالتحقق كالتساوي غير قارة لها اسوة بالعقل بالفعل متعدد في ان التواتر الواحد  
 الموجود في ان زمان القطع قبل انقطاع زمانها غير كاف في التاثير فيها بل لابد من تعدد  
 فيه بحيث يتاثر البعض الى البعض ثم يتصور تماثل في التواتر وسواء ان التاثير في موضع  
 وعن الثاني بان البعض من التواتر في الحركة لم يتعد بل هو كالحركة في بعض الوقت فلو كان  
 الاخر متحرك فلا يكون الحركان في حركة بل الحركان كحركتي وهو قريب من الثاني وينبغي ما ذكره  
 اعلم انه لا يفرق الى ان يقطع تاتير التواتر الاول معطلة بقية بحيث لم تلحق تاتير  
 الثاني معطل وبين انقطاعه بالثاني بحيث لو لم تلحق بقية حركته كالمذكورة المفردة لجهتها  
 بضع اقل من ان تضعف القوة الاولى ولذلك اطلق في الكتاب بعضهم من بعض عبارات  
 القوم الصوفا الاولى مفعلة **لانه** لا مشاع التواتر صحيح بلا مرجح لانه لا شبهة في ان كل حرك  
 في زمانه وانقطع الاول عن الثاني فليكن احدهما دون الآخر صحيح بلا مرجح والى ان  
 استندت الى الاول فيجب ان يتقدم هذا التواتر كما في صورة استحالته القفا طيس الاول  
 ورستت الى الثاني فليكن ان يتقدم المعنى على العلة مع انه من السبب لو لم يتقدم الثاني  
 لوجوده من الاستدلال **لانه** لا مشاع تواتر التواتر من الم فاعلمت لانه ذلك ان التواتر  
 ورد على الاستدلال وورد الثاني على المقارن فلا تواتر على اثر واحد قلنا ان العلة التواتر  
 هي السبب وهو المفعول في الفلسفة الاولى فليكن التواتر على اثر واحد **لانه** اذا تعارض  
 ان التاثير كالطبيعة فالتاثير كان ايضا جاعلا وهو من لفظ الحركة ولكن

التحقيق على ما سرفى البادي ان سبائية الفاسر في بادي الامر وحقائقه معدة لا غير  
 او يوضح فيما بعد ان ذلك لا ينفي العلم منها على ما هو النظم في بادي الاري **قوله** بل العلة  
 التي على هو المبدأ والنظم هي المبدأ ولكن زعمي الخ فاعلمت لولم يحل البديهة الى علة  
 هي المبدأ بل الحركة كما طبيعة مثلا هي الى علة لان حيث المحض انتم الكلام قدما بل انتم  
 فان الحركة الوسط موجودا بعقل واحدة بالعدد مثلا لا سيقبل عن الواحد بالعموم  
 فلا بد من ان يحل الحركة من البادي العالية ومنها يجب ان الواحد بالعموم سواء كان  
 هو الى على رد هو المسمى انما يصح اذا كان شرا كمن تلك المحضات قد تلك الشتر  
 لها او عرضي وعلى الشتر فالحركة ذلك العرضي وطرعية ملقاة في الحركة على الاول  
 فالطبيعة فذلك تابع من الاجزاء العقلية هو لا يوافق صور سطيم فان الطبيعة صورة  
 نوعية وهي تعيينها في اعتبار فصل كما قرر في العلة الاولى ولفصول سبائية  
 كيت لو كان فصل نوعا من طبعه واخرى فصله لم يكن حسن ذلك الفصل تمام الحرار  
 ولا هذه الطبيعة الحسية تمام الجزر المتميز لذلك النوع ومفضل هذا العام في العلة الاولى  
 فان قلت فما نقول في البولي اذ الصورة قلنا ان الصورة الحسية طبع واحدة لا تخلف  
 افرادها بالفصول بل بالتحضات فان قدر الشتر في ذاتي والصورة النوعية سبائية  
 في البولي الادبي وانما هي حاله في الجسم وموحي وجوده شحنة مفقورة الى صورة نوعية  
 كالماثلة مثلا فاذا كانت فذلك الصورة الحسية فكانت صورة نوعية اخرى كالما  
 حادث مفهوم بيان محضها فلو فرض متبدل تلك الصورة متواردا افرادها المتماثلة الجسم  
 شحنة على حاله رت كانت من قبل ولا محذور في كلام الشيخ رت رة الية العقلي في  
 الله انه لا يشتر للتحري صدد الدين الشرازي نعم لو كانت الصورة النوعية مفهوم للشيء



صنعت الامر فلا بد من تحصيل في نه المقام من انه عند توارد الحركات انما يبقى الحركة  
 وحدثها اذا كانت الحركات دورت جاع مشتركة في انقلاطينها اذا كان الحركة  
 طبعه ارضية مثلا وتحققها محرك اخر في انقلاطها الطبع ارضية طبعها طبعها واحدة  
 صلح ما مرت الاشارة اليه من ان الحركة لا يكون واحدة بالعدد عند تعدد الحركات  
 بواجب اصولهم والافرب بالنسبة ان المتوسط والعطية لا يتحددان في واحدة لان  
 القطعة المتدريج عندهم ملاصقة في الزمان علمه المشترك العرضي لان الطبعية  
 ملغاة في افعال المتوسط والحركات محركة بالنسبة الى القطعة فانقلت مثل هذا  
 الكلام بل يتبين في القطعية حتى يكون البداية سواء الحركات تتماثل  
 بواجب وتيرة غنم الواحد بالعموم قلنا تعيد فان الحركة الثاني له موطن في الزمان الطبعية  
 بخصوصه فانهم قد **قد** ولا سيما اذا كانت واحدة وتخصيه بهمة كما لو كانت النوسطة وفيه  
 ان الوحدة وتخصيه هي كون تحقق المنع عن الوجود في المقدور واحد فان اردنا  
 شخص واحد كالسولي والمتوسط على شخصه منهم في الاشتغال كما بهام النوع والاشتر  
 في الاشتغال والافرب فيهم معقول وان اردنا غيرهم في دائرة صلا ولا يحتمل ان  
 كل هذا لا يتخصص وانما هما ابهام في التعيينات العرضية كالتعريفات الصورية الاول  
 في السئلة مثلا من يقول فلا سيما فان الواحد بالخص مطايجوز ان لا يحدد  
 الى الواحد بالعموم والابهام توجب غير ذلك لكن لا يرفيه كسر فان الابهام محو نسب  
 لا بهام العلة واليه جازية الاستدلال في قوله ببارقية فليس لا سيما **قد** ثم اولى الحركات  
 بالانضال المقدر ان الادوية هي ان يكون مقتضى الذات او لا يكون عن غير  
 قدامه كانه فيه كذا في الامر وعرضي لا اخر ولا يصح ان يكون هو المراد منها فالمراد

والسواء علم ان المستوية لا تحيل منها الفضل اصلا بخلاف غيرهما فالاولوية ان لا  
تختلف ولو دسها ومجالاتها **وهو** وجود المستوية طالم اى على اصولهم والالحركات ايسار  
في بعض المواضع بخلاف بعضها في غير تلك المواضع سرعة وبطور كالادراج **وهو**  
في الحسن ولكن كنه في الواضع ودركة انما ثبت لطيف في الغاية فمن الحائرين  
ليكون مختلفة ولا يدرك للاختلاف لعلته وبطور الحركة فلا يبقى ادعاء لظهور  
في امثال هذه الحركات **وهو** فاما لو حيد في المكانية طبيعة وقسرة واراد به في  
الاولوية لو توحد في الاخرة كثر الا توحد فان وجدت في اقل ههنا احتمال  
اخر وسواء ان رقة الملا بالحرارة وان قادت معاديه ضعيفة مما قيل لكن من الجائز  
ان لا يحصل في حيزه رقة مقادير في سائر الساحة فيكون مستوية **وهو** لان المستوية  
وافادت الدوران وسوط اذا استوفت الحركة الدائرية ثم انقطعت فانها تامة  
ومستوية للمساواة عند بلوغ السيل غاية واذ لم يستوف ذلك فالادوة بعض الحركة  
بلا شبهة وبالقدرة فلان تمام لها ورجح فاطمنا ببقية ما مل **وهو** وهي فيه لم غير واضح فان  
الحركة انما سطر غير مفعولة بالفعولة التي فيها الحركة ضرورة انما نسبت ذاتها بها  
بل هي امر خارج بل بمرتبة فالتحانت فشقوعها لتقوم الخارج كالموضوع والزمان في  
المشهور فلا ينبغي ان يختلفا وتلخص ان الظاهر قوله فاما جملة الى ههنا ان حصة  
الموضوع والزمان لا تقيما النوعية لوجودها عن حقيقة الحركة اذ في هذه الثلاثة لوجودها  
وسو غير صحيح كما لا يخفى وانما لتقوم بتقوم خارج المسبة وسو غير مانع والواضح ان بعض  
ان الاختلاف في الحركات باختلاف الفضول اذ كانت مشتركة في حيزين او با  
اختلاف ما سياتي فيها لو كانت لسيطات وذلك لادخل فيه لتويع الموضوع

وازمان لا يابور فيه هذه الثلاثة واولها الحقيقة الثابتة ما فيه دلالة على  
 خلاف في الحركة ثم فان من الجائز ان يكون المتوسط ان يتغير في المستقيم  
 متحدة بالسرعة وليس من الواضح ان اختلاف المسافة فالمستقيمة والمستقيمة  
 بوضوح اختلاف ما يتعلق بها **ثم** اذا استقام والاستدارة لم تستقيم ان السطح  
 الذي يحيط به خطان مستديران والذي يحيط به مستقيمان مستويان والمستويات  
 من السطوح ليست متماثلة بالسرعة وان اختلفت حركاتها والمحرك لها حركتان  
 السطح فلا يجب ان يكون الحركات مختلفة وذلك لان ما فيه هو الاين وهو مختلف  
 فان الالفة وبي السطوح المحيط بالممكن ليست مختلفة فان الممكن اقلع او اكثره  
 يحيط بها السطوح المستوية او الكروي فالمقطع اذا تحركت على الاستقامة ثم على الاستدارة  
 لم تختلف امكنها بالسرعة وذلك لكونه مضافا في ان لا يختلف الاين لك في مساهمة  
 اخرى هي ان الكروي المتغير نحو ما اذا تحركت على الاستقامة في مسافة واحدة مع كاد  
 السداد والممكن يبقى ان تختلف الحركات لان امكنها مختلفة بالسرعة فان السطح  
 بالكروي استدارته في اللفة لاستدارة السطح المحيط بالعمودي وراتب الاستدارة في السطح  
 متماثلة بالسرعة في الخطوط فاذا اوردت اختلاف الخطوط بالسرعة اختلاف الحركات  
 الواقعة على السطوح المحيط بها فبالاخرى ان يورث اختلاف الالفة اختلافها  
 والا صلح ان يدعى ضرورة اختلاف الحركات بالسرعة في المسافة المستقيمة  
 او يوزن ان حركة الكرتين مختلفان بالسرعة ولكن لا يندفع السطح البنية **ثم** وذلك  
 في الحركة ولكن باللفظ ام لعلك تقول ظهوره مثل الخطوط في الالفة فان السطح  
 لما لم هو جسم علمي ولذا الدلائل والاشكاف بها كما في مدار الحركة وتلك الكميات متوافقة



بالسويع فان السعد المحمي طبع واحده كما مرني تحت الركان فلذا اختلف في السعد  
 والمنتهى وما فيه الحركة وهو السعد المنقضي رجع فلا اختلف في ما فيه وما منه واليه رجع  
 الحركة بالسويع غير واضح جدا حتى سدا بالارسات ولكن يقول في السويع والسعد  
 الحركة من السويع والبياض الى مراتب السويع ودرجات البياض ان الاضلاف النوني  
 عرّف فان ما فيه هو السويع ودركان ما فيه لا حد لها السويع والافرى البياض فهناك  
 الحركة والركائس مثالان في عراض الحركة الى الحل الذي سياتي **وهو** اصل  
 ان كان الاضلاف على السويعية لم يكن ان كان مستنداً بالركن فالحل هو ذلك  
 مطالب وما في كلامه في صورة الاستقلال في عرض السويع المقوية وحل السويع فان  
 الحال ما زود لا عادة الدعوى بما دعى من ضرورة فله ان يطالبها بالركن من كل الار  
 غير حتى عجا الرقاص في الحكمة وما يمكن ان منه عليها ان الصاعدة والهابطة والحل  
 وركائس مثلاً متضادان في الاجتماع في موضوع في زمان واحد وهذا المتضاد  
 لا حل التماثل كما في السويع من است وحينئذ بل لا حل المتعارض فلو كان صفيتي  
 مختلفتي **وهو** فان السعد منهاك هو المنتهى اى متحولان متحصان رصوفاً لمسا فـ  
 المتصلة الواقعة عليها الحركة او لفظ مغنية في الوصفية متساوية ورونتي وتمانها  
 ان احد الابين مبدور والمنتهى فان الابين السعد غير الابين المنتهى فانها متعاقبان  
 وعود المعدوم بطور مطلقان السعد والمنتهى طرفا ما فيه التماثل بالتحرك **وهو**  
 ان جعل الركان مبدور ومنتهى فان الركان كثير ما يعدم ويجرت عند الاستمرار  
 ليترك ان الركان السعد والمنتهى اذ تعاقبا والكانات متماثلتين فاما تعاقبت  
 الحركة لهما من جهة السعدية والمنهاية فليجوز ان تخلف كما في المستقيمة وبعده مجادلة

والا

واما اختلاف الكيفيات في كون احدهما لم يقدح في ان الاختلاف في مافيه ماضية <sup>الغنى</sup> واما  
 اختلاف في امور خارجية وان كانت لازمة نعم ان الحد الذي يسمى بالحركة متقوم بها دون  
 كونها طبعية ومستمرة ولكن نفس الحركة بما هي هي ليست مقبولة مبادلا وضح ان مكلفي  
 بطبيعة ان الاختلاف بالمستمرية وبالطبيعة لا يورث اختلاف في الحركة نوعا واما  
 كتحليل متماثل **فانه** لانها اختلافان في احوالهم ثم ان الجمع بينهما من حيث  
 انما يختلف المبدأ والمتمنى وان جعل قوله وتختلف حال حركة بعضها **فانه** لا قل انهم  
 اليها فان قلت ان نفس السرعة وبطبيعة ليست موصية الاختلاف ولا لازم ان يكون  
 واحدة في القوة لقسمة كل واحد من سرعة تقطع مسافة مثل مثل في ساعة ثم انما تجد  
 آخرتها كقطعها في ساعتين او نصف ساعة وسواء لا يندفع بما ذكره الجواب ان  
 المقصود ان الاختلاف بالسرعة لا يورث اختلاف في المبدأ منه وما ذكره ادان **فهم**  
 ما به نفس الاختلاف بها لا يورث تنوعا واما ما ذكر من الاحتمال فنوراجع الى ان  
 والساعة وسواء لا يورثان تنوعا الا اذا اختلفت تلك كاتفي استقامة واستدرة فافضل  
 مع ان الضرورة من جهة عدم الاختلاف بينهما فيكون الاختلاف **فانه** ولا بينهما  
 لا يخفى ان الجنس اعم ولا احوال مولى احوالا وسواء ان سرعة المكانية نوع وسرعة  
 الاسمي **فانه** اخره هو جعل محص كما لا يخفى **فانه** لان الامور لا تضاف الى نقابل ان يعمل  
 به ان الامور لا تضاف الى يكون لك لكن من الجاهل ان يكون كاشفة عن حصول  
 كمراتب الشدة والضعف في الكيفيات والجواب مثل ما مر وعليه قوله ولان الكيفيات  
 لا يقبل الا شدة والضعف وحاصلها انها مسكمان **فانه** لا يكون فذلك **فانه** ويل  
 اما كية من حيث الزيادة والضعف انهم شروع في حصول مساوات مقابلة مع قطع

انظر عن كونها في الحركة وانما هي لها بالقابلية لها لان اسودة التي في الكيف غير  
 الـ واستفي الحكم ولم يقيد الزمانية والمقتضى لانها مختصان بالكمية كما ان اسودة  
 اضعفت مختصان بالكمية **قوله** اذا ما بقى المثلث لم كان يقال ان المربع الذي  
 هو نصف المثلثين **قوله** في اصل من زاد فيه النصف بلقي **قوله** وانما يقال ان  
 انه زائد على مربع الم لم يرد ان مربعاً ناقصاً عن مثلث لا يقع كله على بعض ذلك  
 المثلث انه زائد على مربع الم لم يرد ان مربعاً ناقصاً عن مثلث لا يقع كله على بعض ذلك  
 المثلث بل اراد انه يقال في الهندسة ان مثلثاً زائداً على مربع الم لا يكون كذلك  
 وتفضيله في الهندسة وبطريقها كقوله يقطع بقطوع حيث ينطبق الكل على الكل اذ <sup>للعصر</sup>  
**قوله** لا استحال ضرورة المستقيم مستدبر الم فبذلك ان ينطبق غير محصورة على ضرورة  
 وانما الاختصار في التطبيق الثابت واما التطبيق التدرجي كما في طرح الحركة على <sup>الم</sup>  
 المستوي يمكن ان تانس استقيم التدرج بالركبة شيئاً شياً الى ان استوعب فليكن  
 الحكم تعظيم الفوس عن البوتر من باب ان التطبيق كذا كذا نسبة المعطر الى المحيط والحواس  
 ادلاله عرضاً للمصروح فانه في حدود ان ينطبق قد يكون ومما هو في المستقيم و  
 المستدير ان امكن منها تطبيق من وجه آخر وفيه ميلان الوهمي وضع عدلاً لا يكون  
 التطبيق بالفعل ولا بالعقود واما بيان الكلام في التطبيق الثابت ولا شبهة في انه  
 لا يمكن بينهما الاستقويم الصريح وفيه ان الكلام في ان العاشر بالسادة وتوعد لها  
 لا يمكن الا بالتطبيق وهو بالفعل او بالعقود بالاستقويم فلا ريبه التطبيق الثابت لان  
 منع العاشر لا يمكن الا بالتطبيق الثابت وثاناً بان التطبيق التدرجي بعض التوهم  
 التطبيق وفيه سبباً فان التطبيق التدرجي ليطو بالفعل في الزمان غايته الامانة <sup>سعت</sup>



عنه الضرورة في التوسيم والتوسيم على ما ينبغي بالرفع لمعنى بالعلية ان يفضل بال  
 التطبيق تدريجي او غيره وهو ثلاثه رايان ان هذه المقالات وان تحقق في التوسيم  
 يعلم منه ان القائل يزعم ان الفاصله بين كين بالتطبيق بالعودة او بالعقل ولا يمكن  
 سبب الوات اصله وهو خلاف التحقيق فان التحقيق انه لا يمكن ان لا يكون التوسيم  
 بالتطبيق التوسيم وفي كلامه فانه من الرأى ان زاوية القطر المحيط مستقيمة زاوية المستقيم  
 الحادة فانه اذا طبق احد المستقيمين على القطر يقع الاخر داخل الدائرة فقد شملت  
 عليها وعلى شيء زاوية بسبب التطبيق على سبيل التوسيم ضرورة المستقيمة مستقيمة  
 كيف لو توسيم المستقيمة وهو محيط الدائرة مستقيمة الراس و زاوية المحيط  
 والقطر القائمة ولا بد لها من شيء من زوايا المستقيمة فان الزاوية الحادة  
 بالمحيط المماس للمحيط والقطر قائمة واذا توسيم استقامة المحيط لا تطبق على المماس وبالجملة  
 ان توسيم الضرورة تفيد الزاوية او نقصانها من سبب القياس ان خلاف توسيم  
 المستقيمة مستقيمة فانه لا يزيد على ما كان في التوسيم واقل من ما بين الصغر والعظيم  
 الا بانه لا يمكن وقوع مستقيم بين المماس والمحيط وان المماس عمود على القطر وهو  
 لا يفيد الا وقوع الزاوية او فطريق ضلعها على المماس في الدائرة نعم لا يمكن التطبيق  
 كالتطبيق الزاوية على المثلث بحسب تقطيع تطوعا والتطبيق القطوع على المقطوع  
 بقاى الزاوية مستقيمة وان امكن بان يقطع الزاوية الحادة المستقيمة بالضلوع  
 المقطوع بخط مستقيمة يكون قطعا واحدة كذلك الزاوية منطبقه عليها وبفضل  
 القطعة الاخرى ولو لم يكن ان يقطع زاوية القطر والمحيط مستقيمة يكون  
 مساوية زاوية مستقيمة المحطين خارجة منطبقه عليها وفي هذا افضل فصولا يقال

مسبب خلاف التحقيق والحواس الى الزاوية بحيث لو غابا خلاف الصنع استفادة <sup>ستدار</sup>  
 ولا ريب في ان احتمال حقيقة ما نسبته لا فري لا يكون الا بالتوسيم والقطع ايضا بالتوسيم  
 فهو مثل توسيم المستقيم مستديرا او بالعكس فلم يرد ان زاوية المماس والمحيط بعد  
 توسيم المحيط مستقيمة سيطر مع افضل في احوالها يبي ولكن لا يكفي ان الزرع الثلث  
 متساويان نوعا فالقطوع فيما نحن فيه فلا كان انطبق الزرع عبي الثلث توسيمها  
 ما بقدر الدوام **قوله** الى قلبتي الى القاسية من حيث المقدار والقاسية من حيث <sup>الزوايا</sup>  
 والضعف **قوله** كل منها قرينة حقيقة المماس بان العاوية ولساوات بعد من  
 مجازتان وسو غرنا ضرورية ان تادي الزرع ثلث وتدير لتقيم وزاوية  
 احدها عبي الاخر ليس كذلك نعم ان اسطق بالعقل مجازي ولا يلزم منه ان يكون  
 المساواة والفاوئة في المقدار كونها بحيث توطأ بها توسيمها لم يقبل احدها عن الاخر  
 او فضل وهو حاصل ان اعطية الكل عن الجزئية حقيقة مع ان تطبق بالعقل غير مقبول  
 فمما نذكره عبي التوسيم الانطباق مع افضل او القاسية سواء التحقيق او لم يتحققا  
 وسواء راكن او لم يكن فتأمل **قوله** وبعده الا ان السعيدة في الكمية فتأمل في الكيفية  
 قسم واحد **قوله** ومما راو ذلك يقال لم قد عرفت ما فيه **قوله** وما يقع فيه الكيفية  
 والكمية فانها لا تتغير والضعف لم لا يتغير لان ان الالفة والكمية لا يتغيران  
 اطراف الوسط منها فتحققا فعمل القاسية السعيدة التي في الكيفية من جهة الالفة  
 الى الطرف والوسط لانه من الظاهر ان السطح خفا فان كل ما يوصف طولا فيكون ان يكون  
 تقدر اذ لا يتغير الكيفيات فان منها طرفا حقا وان احدها طرف التحقيق كالمحيط  
 او بما ينبغي اليها لكونه فلا يسطع الحكم بالبرعة والسطوح فان السطح في الاين من سدا

بعده من المحيط مائة الف مسج اذا حركت مسج في ساعة فقد قطع جزي من مائة مسج  
 والتمحرك في السواد وقد قطع جزي من مائة الف في ساعة او ساعتين لا نفاس الا انما  
 ايسر به بالادوات والسرعة واوله ظاهر **قوله** او ما يقع فيه الحيوان او المخلوق ثم بعد ذلك  
 نقول ان ما يقع فيه الالهية وسواء الالهية وهي الكون في الالهية والحادية ودرجاتها  
 بالقدرة كما في الالهية فكل مسافة تحسب مساوية في الالهية احوالها واهلها  
 بل لا ينبغي اليه الالهية غاية الامر ان تلك المسافة ما فيه الحركة من كونها شأنا  
 وعلى ما مر ان ما فيه الحركة الالهية ثابت للمتحرك ما يفعل في زمان الحركة تدريجيا  
 لا مظهرا فان الذين المذبح كأنه جسم غير فارغ من شئ مقدار المخلوق اذ  
 ونافض في زمان واحد وذلك ان العلم يرى ان المخلوق يحصل مقدار اقل عليه  
 اخر الى الابد كما ذكره الله في الحدوث تدريجيا وازالته اربابا فيمكن ان نفس  
 بينهما وسما في زمان واحد ونفس الان المذبح الى ما ينبغي اليه الالهية على ان الالهية  
 تحرك في الان بالعرض وهو التحرك مساو للحركة الكلية وهو يمكن ان نفاس مع الحركة  
 فهو شبه ما سذكره في الالهية الوضعية فالجواب ان مسافة الكمية هي الكم المتحرك  
 في كل ان غير ماني غيره ولا يخفى ان لا نفاس بين مسافة الالهية وبينها **قوله** بل خط  
 فان الجسم وان كانت بعدة لم لا يحق عليك ان الخط هو السطول بشرط عدم العرض في  
 النقطة انما هو السطول شبه على شرط عرض بل هو هذا السطول وان نفى النقطة  
 السطح الذي عبر فيه الجهتان لكن لا يكون السطح في الخط كيت ان نقول الجسم بما  
 جسم لا يعقل في الخط والجواب شبهة فنحن ان الجسم من حيث مظهره هو السطول  
 والخطوط فيه يقطع الخط مظهره وفي السرعة السطول وانما يغير قطعي في الخط لا غير ذلك



لو فرضنا حركت لفظ في زمان حركته في مساره كان مساويا لآخرها اذا سيطر على المسار  
 فالسرعة واسطويا بالنظر الى قطع الخط لا غيره وليس يتبدل فكلما ان يزاد بالخط حركته  
 بطول اى بلا شرط عرض **قوله** كما يقاس حركة العوس على محيط الارض لانه  
 ان هذا القاسم تعاقبه زميني استه العرش مثلا وانتهى الفلك كالمقاييس فيها  
 وسنه يقاس مع اسنه اخرى لان مقصود المصوم بسا الا ان الوضعية لمضيتها  
 الا بنبه محالة للاسته المزمع وما ذكره لا يحيزه **قوله** ان التقارر انما يكون بين  
 انواع حقيقة متجانسة فيه كلف فان اورد صنفها مع انها ليس نوعين  
 حقيقيتين فان ما تحتها ارتدو ضعف ومرتسبة ثقة وارضف متجانسة في  
 عندهم فكونوا انواعا حقيقة وسما فوفيا فكلما ان حسي والحواس ان تضادها  
 الحقيقة في الطرفين وسما نوعان وذلك لان غاية الحلات فيها والعلام كمال  
**قوله** فانها مفضان في الحبس الم لا تعريب الا اذ بين انها نوعان اخرين  
 وكأنه وارجح عنهم وارجح للعدان مع انشراك في الحبس فانه من الجايز ان  
 يكونا نوعين سطيين لا حسيين لهما لا فصل ولولده ما ذكره بعض احاد المتأخرين  
 ان الاعراض كلها لا يحد الا بالاصل المقصود فان التقاديس لا تعاقب  
 الوجود غير متضا فحسي وهو حاصل غاية الامرانه سني الارضية ما هو المقترع عنهم  
 من كونها نوعين سني **قوله** وانما ما يقال على من ان المقدار من جنسها عظم لثقله  
 من الخلل والنعكاس للذين هما لوكه نوعين المقدار الصغر والكبر متطابقا  
 المقدار المتزايد المتناقص وسما متضابقان فلا تضاد بينهما وان ماسه وارب  
 هو الصغر والكبر وسما متضادين ولا تضاد في الحكي الا تضاد وسما فذلك

الثاني بان ما منه وارب ولسي لا المقدار الموصوف بالصغور والكبر للذين هما متضابقان  
 واما ثمة مني ليست متضابقين صلا لا كون وصف المبدأ والنتي متضابقا كون احد  
 الحركتين بقوله بالقياس الى الاخرى وبيد يندفع الاول ايضا فان المحكوم عليه بالصدية  
 والحركة هي ليست نفس التراديد غير المتكافئة للحركة عين القول التي فيها لا تتداخل سواكم  
 المستدرك في جانب التراديد فاما التصادم ككل فان الحسب التعليمي نوع واحد ولا كلام فيه  
 فانه قد بين ان المصروف ان الحركة غير المقولة ولا كلام فيها بل عليه فلا حاجة لنا الى  
 ان يبين ان الحسب التعليمي جنس ومحنة نوعان قار وغير قار ومحنة نوعان هما متضادان  
 من تلقا رضاء المبدأ والنتي وبعد كلام وسواء ما توجه اليها الحركتان من المبدأ  
 الصغير والكبير وان لم يكونا متضابقين فيها مثلان ملاويث يتضاد فيها لان بعضا  
 منها من تلقا رضاء المبدأ وسيندفع بعد وسبها يتوهم متى آخر وسواء يتوهم  
 ان المتداخل يحصل بعد ارايم آخر بالضافة الى الاصل فلهذا ليس المقادير ولا تضادها  
 ملا تضاد في الحركة ودرسته ظاهرة وقد ادى اليه في الكتاب فندرك اما اولا فلان  
 البصير ان ان الحركتين السفروضتين صفة ان لم تحيى واحده منها موضوعها فيكون  
 ان تحقق في غير ذلك الموضوع فلا اثر لصادته موضوعا آخر وان رخص تضاد ان  
 الموضوعين للاختصاص فلا تعاقب ولا صدق ذلك ان يقول ان مقتضى البصير  
 وقوعها على موضوع بلا دلوها كما ان تضاد عن الاحتجاج الى في الحركة ولا اثر لا بالوضع  
 الاحتجاج مع موضوع الاخرى **فلهذا** واما ثانيا فلتحقق تضاد الى بملك تقول ان الحركة  
 متوعدة ان ما تقع بعض الانواع لا اثر لتضاد الموضوعين كما في الشك في ملا غير منه  
 ان لا يكون له اثر اصلا فليكن في بعض الحركات الاثر تضاد متضادها كما اذا فرض حركة

سواء و بياض فالجواب ان المقصود انه لا يستعار له كليا لقضائيات و هو كذا  
عن شئ ما ولا يعيد ان يبق ان تضاد الحركات على نحو واحد في السمتي و اذا لم  
يكن له استدعاء في بعض الصور فليس استدعاء في الباقية و لكنه لا يقع البياض  
يكون احدهما باطن و الاخرى بالعرض على ضربين الاول ان يكونا كلهما باطن  
باطن ان امكن فالتضاد على حاله **قوله** لان الحركتين المذكورتين مهم فبما يتاى ما سبق  
ذلك ان نقول ان مخالف البادي لا استدعاء فيه تعالى الف الاشارة في الغاية فان  
العقل لا ينقص عن تجويز صدور المتضادة عن مبداء واحد و صدور المتواضعة  
في الاجتماع عن المبادئ المتضادة فلا دخل متضاد ما و عدمها في تضاد الحركة فمضاد  
الحركات كلها على حاله سواء كان البادي متضاده او متخالفا و مستحقة **قوله** مع ان  
للتضاد بين الطبيعة و الفاسر مني على ما هو ظاهر من ان الفاسر هو المتحرك الحقيقي  
كما هو سمي ان طبيعة المبداء او على ان المتحرك اعم من ان يكون بالذات  
او بالوسط ان المطلوب اظهر على تحقيق فان الحركة واحدة متضادة في كل الحركتين  
متضادتين فالتيار على الظاهر سريع كانه قل انه ان فرض ان المبداء هو الفاسر  
فالمطلوب ايضا حاصل و اما انه لا تضاد بينهما فلان الفاسر قد يكون طبيعة مماثلة لطبيعة  
في كل اقلانه لا تضاد بين الجواهر و بينهما و بين الاعراض فالفاسر ان كان جوهرا فلا  
الطبيعة و كذا لو كان عرضا **قوله** فتعرف ان الحق خلافه اي تعرف انما ليست تضاد  
**قوله** اما اول ما لعدم التضاد فيه اشارة الى ان قوله بما سبق ليس من جهة المتحرك  
فيه من قبيل يحفظ لتعريفه و تفرقه ليس عليه **قوله** لكونه من عوارضها اعم و مثله ما في  
المتحرك فانه لا يدخل الموضوع الا في التحقيق فلا يدخل في الشئ الذي يتفرع عنه التضاد



فتأمل ولعلنا ان يقول ان الزمان وان لم يكن له مدخل في وقوعها وتخليها ولكن  
 ضروريات وجود الحركة فانها لا يمكن ان توجد في غير زمان فلا مضائقية في ان يكون  
 ما من شأنه ذلك ان له مدخل في تضار الحركة والاولى ان يتبين اننا نعلم بالضرورة ان  
 الارزنة سواء كانت متضادة او متشابهة لا بد من تضادها في تضادها فلو فرضنا  
 الارزنة لا يتكف عن ان يقع كل من المتضادين فيها في موضوعات او موضوع  
 واحد بل بالخصوصية بها باحد ما فلا يثبت تضادها بحدوثها **قوله** فانه يجوز ان  
 يتضاد الحركتان لم يظهر الكانت السافرة هي ما في الحركة والكانت غيرا فان ثابته  
 الحركة السعوية التي فيها الحركة تعني الحركة في المذكورين هو الاين والى احدى فالحركة  
 الاخرى تتضاد او نوعا او مطلقا فانه ثبت ان تضادها في المدخل في تضادها  
 فان الحركتين المذكورتين متضادتان مع عدم تضادهما في الاخر او ثابته واما  
 فيه ما سبق في المتحرك فتدرك **قوله** لا يكونان في غاية الخلاف فيه ثابته الى ان تضاد  
 المشهورى يمكن فان الحركة من مبادى الى متبني ومنه الى آخر لا يمتنعان في موضوع الا ان  
 يكونا متباينين **قوله** الاول ان يكون كل من طرفي احد المعاليم فيه ثابته سواء يلزم ان  
 يكونا ثابته متباينين في المعدار متضادين لان مبادىها متباينين في المعنى ولذا  
 هما متباينان في موضوع ذلك لان مبادىها مكانان مختلفان **قوله**  
 والراسه لا يحتمل ثابته ويؤيده ان الاستدارات قد انزلت انما عاكسة  
 متضادة تضاد حقيقيا على انك ستعرف ان تضادها في الاستدارات ثم الاين في الحقيقة  
 هو المبادى والمتبني والاحداث يمنع تحالف الاين لك **قوله** من حيث ان المبدأين وكذا  
 المتبنيين نقطتان فاعلمت ان المبادى والمتبني هو الاين وهو ليس بقطعة متناهية الحركة اثنى في

جانب الحركة مثلا وكنة من لفظ فاصلة **ف** و هما لا يتقاربان في الطبيعة الى في الحقيقة <sup>صل</sup> **لما**  
 انها متماثلتان نسبتا متقاربتين بالنظر الى ذاتهما **و** قياسهما الى ذات المبدأ  
 والمستقي مني الى الحركة التي هي ذات المبدأ **و** **ف** و هما وجودان غير متماثلين  
 لا يقي لا ترتيبا لانه لا بد للنضاد من الخلاف في الغاية لان المقصود ان المبدأ المستقيم  
 في الخلاف الاقصى ولم يصرح به منها لظهوره بعد ان خفي واحدة اذا كانت  
 شئ مقبلة بالنضاد وان احدث من حيث هي لم يتقاربان فان المبدأ  
 والشيء نفسه ولا يتقاربان لكادما في المستمرة وهو مماثل في ذاته انما يتم اذا كان  
 ذلك الشيء محصلا للحقيقة النسبية ليكون كل منهما له محصلا فانه لا تضاد الا في الا  
 نواع الاخيرة واثباته لا يح عن نحو طرفة فان النضاد ان مفهوم المبدأ حقيقة  
 وحوالية كالا بوجه مثلا وانما كثر فالاضافات وهو يؤكد عدم الضرورة الى المتوعدة  
 ولا يخص عنه الا بالتمام ان المبدأ المستقيمة حقيقة نوعية ومطلق المبدأ حسي  
 فان النضاد لا يخص بالا نواع الاخيرة وكل ما مره ولا سعيان تقول ان مفهوم واحد  
 اذا احدث من حيث هو مود لا يقابل مفهوم اخر واد اذا احدث في المقابل كعدم  
 بالقياس الى وجود زيد مثلا فان انعدام المطلق ولا نافية واد احدث في المقابل  
 كمن فيه كذا فان المبدأ والمستقي بالقياس الى المستقيمة متقابلان وتقا بل يورث  
 المتقابل بين الحركتي وفيه ما لا يخفى فان المتقابل محض في الاشياء الارضية ولا يصلح الا  
 المتقاد لم يقع ذلك نعم ان لم يكن عينا عدمه كان له وجه بان يوازيان تعابلهما  
 يورث المتقابل في الحركتي واذ هما وجوديتان فما تضادان وسميها **ف** **و**  
 من وجهين الاول انه سلمنا ان المبدأ المستقيمة حقيقة نوعية ولكن كانه مع نفسها

مستقيم الا ثبات و بدفع بانها متضاهيان في المقاييس مذبذبة تحت مقول  
 الاضافية على طورهم والاشياء اذ قد ثبت تضادها بمعنى انها وجودان متضادان  
 لثباتها في مقصى خلاف ثبت المدعى ولا يحتاج الى اثبات استقضية الاشياء بل  
 نقول اذ قد ثبت ان لا تضاد بينك المعنى الا في التحيات عبارة ثبت بها  
 فلا تثنى ان الوجود في المقادير هو الموجود في الاعيان ووجودية  
 المبدأ والمغنى الى معنوية في حيز المنع بل ما عتبر زمان ولا صلح ان شيئا هو  
 بذلك المعنى بل وجودية مقابلية للعدمية التي في تقابل العدم والملكة والاحياء  
 والموتى ليس كذلك ان نقول ان مفهومه اذ هو القابل للتضاد بعينه وهو عينه تقابل الا  
 تقابل التضاد والعدم والملكة ضرورة على الاول يكون اضافيا وعلى الثاني غير  
 اضافي فانه مجرد مطلق لا نقول ان مفهوم عدم الالبوة عما من شأن الالبوة عدم  
 الملكة والالبوة تقابل مقابل الملكة والعدم ذلك ما نحن فيه فان المبدأ والمغنى  
 ما يقاس الى ذي المبدأ ومضار للمغنى فمثل **لونه** وذلك ان الحركة لا كانت هربا  
 عن شيء اعم منها وعزته فالمبدأ والمغنى ان ازديا يكون مبدءا ومغنى بالفعل  
 ان الحركة ان خلية وطبعها انتهت وابتدأت لك فيلزم ان يكون الحركة ان على  
 فوس التبادلتان بقوة مهيبة الى الطرفين متضادتان ضرورة ان مبدءاها لا يكون  
 منتهى البتة كذا انتهى مما لا يكون مبدءا كالمستقيمة وان ازديا انتهت البتة ولم تقطع  
 قبل وفرضت انها الى ما يمكن تمثيلها المستقيمة المذكورة هو منها ما كان سقولا لها  
 مغربا لكن مني حركة وهو من حيز النار فان هذه الحركة لو لم تقطع في ضره وجهه  
 الى المحيط كان منها مبدءا والادلي كافي الصاعد والهابط منجب ان يكون متضادا

١٢٦  
 ١٢٧



وكذلك الحركة من المركز الى المقطع من المحيط يعني ان يكون متصادمة للحركة منه الى نقطة  
اخرى متعاقبة ملاصقة وسيلوح انهما متصادمتان فالا شئ انهما متصادمتان في حركة المبدأ كما  
عليه الجمهور وقال الامام الراسي في المباحث ان الصدين تحت ان يكون بينهما  
غاية المتباعد ولم يوجب في ثابتي الحركتي لان الصدين حركة واحدة حركة الارض  
اكثر من الصدين صعود المبدأ عن المركز وسوطه عن المحيط وانما يعلم انهما  
محل واحدة لان انتقال مثل هذا المتباعد لو اوجب عدم التصادم لكي لو كان  
المتصادمان متصادمتين الا اذا امتدنا الى المحيط والمركز وكلامهم يشهد بخلافه  
لا يقتضي ان لا يكون غاية المتباعد من الحركتي فان التصادم لا طرف بل لبيان  
والمتباعدة عن عدم متعاقبة للتصادم لا يجب ان يكون مقصوده وما ذكره المص  
رح من ان حركة الارض من حرائر حركتها من المركز في غاية التباين لان مبداءها  
سفي الاخرى وذلك من مقدار الحركة الصدين مختلفا في الحركتي فان متباعد بعد  
فالصدين من حيث المبدأ والنتي وب عدده بعد كبرت يكونان متصادمتين  
والمتطلب بها طوله واحدة فاعلم فيه ومنها شك من وجه اخر وهو ان المبدأ والنتي  
ليس حذرين في متباعد وسوطا فان طرفا واحدا يمكن ان يكون مبداء وثنى الحركتي  
او حركة واحدة كما في السدسة وانما الصدين منها اذا حقت مع احدا في السدسة  
عينها ضرورة ان مبداءا يمكن ان يكون ثني روح لا نقول ان مبداء القاعدة و  
ان كان ثني المبدأ لكن هذه المتباعدة ليست متصادمة بل لبيان ان الاخرى لا تقار  
تلك المتباعدة وتلك منطقتها بغيرها ~~في~~ ولعلك تتعجب من دورته لم في المباحث  
ان تصاد الحركتي ليس للحصول في الاطراف بل للتوجه اليها لانه لو كان التصادم

متعلقا بما حصل التصادم والاعتماد وانما الاطراف لو كان ذلك كان  
 بين الحركات الموجودة بحدوثها وليس التصادم لو كان بل متوجها لهما وكلامهم  
 ثم ادنى فانه لا تعرض في المباحث العلمية ورضي لو كان التصادم المحصول  
 يلزم ان لا يكون التصادم بين الحركات الموجودة تصادفاً المحصول انهم حققوا  
 وليس انهم وارضح فلا يكون تصادفاً بين العارضين بل تصادفاً الحركتي حرم  
 في الحركات ثابت بها في نفس معلول تصادفاً وهو العموم من كلام الامام و  
 كلام الشيخ رضي نعم له در ظاهر ان التصادم بين كل شيئين قد يتغير معلول الشيء  
 منفصل فهو شيئين للو ازم وذلك لما اذا رجعا الى وجوبهما تحت ثابتين للمسا  
 كذلك تعلمت محو او لم يقصر ان تصادفاً في طرفي مستلزم تصادفاً الحركتي وقد يكون  
 الاول واضحاً ليتدل به على الثاني فهو واسطه في الاثبات والسر علم **قوله** وطلب  
 قد علمت ان ذلك كالحركتي المتبادرتين الواحنتين على اوتار المحيط **بها**  
 وبالمطو والمقطوع به ان التصادم من تقارب تصادف البداية والنهاية في الاستقامة  
 وهو كما توحيه التصادف في الصاعدة والهابطة بوجه في غيرهما على تلك الصفة و  
 لعلمك تقطع ان القرب من المحيط والسعي عنه معزل عن ايراد التصادم فان  
 التصادم كماله في الحركات القريبة منه لا في البعيد بل القرب السعي على اوتار  
 فيها الا ان يريدوا الواسطة في الاثبات فانها قد يكون عامة وقد يكون خاصة  
 ففي غير الصاعدة والهابطة تحالف الاطراف في جوارض الى تصادف الحركتي وفيها  
 ذلك التحالف القرب السعي **قوله** وليس تصادفاً محضاً بالصاعد والهابط بل  
 قال السعد قدس سره اشرف في شرح الموقف قد بينا لا تصادفاً في الحركات المستقيمة

ای ای



هي الابطال وهي مخالفة بالتنوع لا بالماهية ويجوز ان يكون متعلقة بنوعها  
 وهي مخصوصة نوعية وان لم يكن متعلقة بنوعها من مفهوم الحركة المطلقة كيف  
 ان الحركة الطبيعية الابطال متعلقة بالعلو وسفل المكان والحدود متعلقة بال  
 تضاد الطبيعة مثل تضاد غريزة فمعلقها بالعلو وسفل ما هي طبيعة ثابتة او متغيرة  
 ملقاة فلا تقيس له سلبا او ايجابا خارج عن حقيقة الحركة مع ان تضادا  
 يورث تضادا ذاتيا فليجوز ان يكون تضادا اما تفوق تعلق الحركة به انما هو مردنا ولا يبعد  
 لكن ان نقول ان تضاد الحركة في المتبادر في المكان فليس تضادا الاطراف ولو كان  
 بل لا بل ان حقيقة احداهما انما طلب الشيء حقيقة الاخرى انما طلب غيبه وتضاد  
 بهذا الاعتبار في وعيها يكون الحركة من الصغرة الى الخصرة متضادا للحركة من الخصرة  
 الى الصغرة وان لم يكن متضادا في ذلك الحركة من سواد غير سواد الاطراف الى سوادها  
 غير السواد الحق ولا يتطرق فيه الى ان البداية والنهاية متضادان كيف انها  
 متضادتين كما عرفنا انها معنوية وان اعتبارها في كنهان في موضوع وكخصمها لا يكون  
 الا بالاضافة فلا يكون الموضوعات نوعين معنى لغوي متضادتين ان قلت لم يجوز  
 ان يكون المطلقان معنى لغوي متضادتين وارجبها حيث كنهان في اعتبار من ان  
 مبدأ الحركة انما يكون معنى لا في اولها كما في الاستدراك باعتبار آخر وقد رتبت الاشياء  
 اليه الى الكتاب في تحت ان الحركة متعلقة بسنة امور متماثلها كان ذلك الاعادة يورثنا  
 تعاقب الموضوع فتش في واحد باعتبار آخر معنى فلا تضاد بينهما لان من شرط تصور تعاقب  
 على موضوع واحد التعاقب في بعض الصور كما في المتبادر في فان المعنى سواء  
 بلا تأثير له حكم فالظاهر ان لا تعاقب بها تعاقب الموضوع فالذي هو في الحقيقة



عرض له السأله كما في اسوداد واسباض ودر كنه ودر سكوت الالبوة ودر نبوة كالمستبد  
والضرورة واما مقتضى ما ذكره بعض حربه الاحقائي بالهجرة ان يعقبني في دهر  
المقتضا يعني في التقويم وادام يكون مقتضا يعقبني فاستقضا دلهما يعقبني الى الحركة  
واحده وسمي لا اعتدلا يكونان نوعين فالمقتضا من جهة ما ذكرنا فاعلم ان مقتضا  
محال والامر غير خاف عن الله وتعايل ان يقول ان الحركة مفقودة ان يتفعل عليها  
الحق وادعوه اخرى يستحقها الطلب بل هو من عوارضها فلا يورث  
المقتضا من مقتضا عدم في الحركة حتى يكون مقتضا ديني والجواب عنه ان الضرورة  
شاهدة بان الحركة تنقسمها مصداق طلب شي عن اخرى لا بعد فية فان الزمان  
حقيقة الكمية مع انه يقبض بمصداق التقدم ودر تارة فباشرة الطلب شي وعنه  
المقتضا لا ينافي وجوده بل مقتضا زمان في الزمان ويرد انه ج يلزم ان يكون مقتضا  
الاطراف لذاتها كالسواد والحق والاسباض المحض وقلنا مقتضا الحركة لا يلاحظ  
احدا من الطرفين لشي والافري ثارته وقد اتفق انهما المطلوب والمطلب عليه  
او بياضا ولذلك الحركة تن اسودا وغير الطرف لو انقطع الى ما في طرفه لم  
يرجع كما نسا مقتضا ديني ولو امتدت الى السباح الحق فخرجت المكان ذلك  
المقتضا مقتضا الاطراف ملحق بان شهور بان التبدل الاطراف في مقتضا  
الحركات تلك مقتضا دلي في مستها وما ذكر من غير دعوي بعض المنع الى ان يفتي بالبرهان  
فلما بل ان يقول فلما ان يكون الاطراف من حيث انها في غاية القرب والسعد  
وقيل في مقتضا فان الحركة لها عدة من حيث انها متعلقة بمبدأ ومشتق  
في انفا من القرب والسعد كما ذكره تن اسودا ودر صرف الى السباح الحق



فان السواد والابيض وان لم يكونا مما يتعلق به الحركة فليس لهما متعلق بها  
الحركة فليس لهما متعلق بها فليس لهما متعلق بها فليس لهما متعلق بها  
انما هو من تلك الابدائية والانسائية والسرعة **والسرعة** فليس ان يكون الحركة  
اصفا كثيرة وفيه ان من الجائز ان يكون الحركات من المحيط الى المركز جميعها  
السيوط والباطن التي هي نوع واحد وهي الحركة من المركز الى المحيط وذلك  
الحركات افرادها ولا تضاد فيها كقولنا او ثلث ذلك بعدد في الضلع ان  
يكون الحركات الواحدة من نحو ك احد في الزن او من نحو كات من مقدار  
حركة واحدة السية والعقد العود ولا يذبح باسندة رشيح في تضاد القوس  
مع الوترية فان وضعه القوسيات بخلاف عدم حسنة واما التزم ان وضعه القوس  
كلها حسنة فليس لواقع في ثلث ولا العود من نحو عدم الجواب ان قدم من السهم  
ام السعد ان توافق الحركة لا يوجب اثبات الحركة من الجائز ان يتعاقب  
الحركات ومع ذلك كون الحركات متصلة اذ كان الطريق متصلا واحدا ومع تحيز  
ان يكون الباطن الى المركز ومنه الى المحيط متصلة ولا يعقل الاتصال بين مقدارين  
فوقه السيوط سبت نوعين من القوة النوعية الصعود والارتفاع لهما في التضاد  
متميل عنه فلا تضاد في المكان ومنه من غير حركة جسم الى المركز فله الى المحيط ولا  
في ان الحركة من قوة متحدة واحدة فحركة الى المركز فحركة الى المحيط متصلة واحدة  
بالنقص والاتصال لك في التضاد فلو كان الصعود والهبوط متقيا للتضاد لكان  
الصعود والهبوط عددا فرادا لا تضادا وهو خلف فلا تضاد لهما اتصالا اتصال  
منه انقضى ان لا يكون الصعود والهبوط نوعين متقيا فانه لا اتصال في ان



مذاع المتخالف لانه على الحكم بتجارب الصاعدة والهابطة مخصوص  
بلا نظام العلم





Delhi Arabic 1640

Arabic III

B

1/36